أعلام الفقهاء والمحدثين

ابن ماجه

أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني
الإمام الحافظ

إعداد
الشيخ كامل محمد محمد عويضة

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت

تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمـة

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي هدانا لهذا العمل، وما كُنّا لنهتدي له لولا أن هدانا الله، وأُصلّي وأسلّم أزكى صلاة وأبركها وأطيبها على سيّدنا محمد بن عبد الله رسول الله وخاتم النبيين. الذي خاطبه الله عزّ وجلّ بقوله: ﴿قل هذه سبيلي أذعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتّبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾[1] وعلى آله وصحبه أجمعين. الذين أمرهم الله عزّ وجلّ بأمره، من فوق سبع سماواته بقوله: ﴿وجاهدوا في الله حقّ جهاده هُو اجتباكُم وما جعل عليكُم في الدِّين مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أبيكُم إبراهيمَ هُوَ سَمَّاكُم المسلمين مِنْ قَبْلُ وفي هَذَا ليَكونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عليكُم وتكُونُوا شُهدَاءَ عَلى النّاسِ فَأَقيمُوا الصَّلاةَ وَءَاتُوا الزَّكاةَ واعْتَصِمُوا باللّهِ هُوَ مَوْلاَكُمْ فَنِعْمَ المولىٰ وَنِعْمَ النَّصير﴾[2].

هذا ولما تضاربت أقوال أئمتُنا العلماء رحمهم الله على كتاب «سنن» ابن ماجه، وهل هو ضمن الكتب المُدَوَّنةِ في «السنن»، وتضارب بعض الآراء، واختلاف بعض العلماء على هذا النهج، فبدَا في خاطري أن

---

(١) سورة يوسف آية: ١٠٨.

(٢) سورة الحج آية: ٧٨.

أضع كتاباً متواضعاً أُدَوِّن فيه ما أثلجه الله سُبْحانه وتعالى في صدري من العلم، مستنداً لآراء علمائنا الكرام، ومتوكلاً على الله عزّ شأنه في ذلك، ومعتمداً عليه وعلى ما أثقب به «ابن ماجه» من بصيرة نافذة، وعلم لا يُضاهى، وحفظ وورع وقت في الحديث وعلومه، صحيحه وسقيمه، ورجاله ومحافظيه.

وهذه سيرة للحافظ الشهير أبي عبد الله محمّد بن يزيد القزويني الذي ولد ومات في عصر من أزهى عصور العلم، ألا وهو العصر العباسي، الذي فُتحت فيه البلدان، وتمكّن فيه الإسلامُ من الأرض، وأصبحت كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى، وسيظل الإسلام عزيزاً إن شاء الله تعالى ما دامت السماوات والأرض، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

وكتبه،

كامل محمد محمد عويضة

مصر. المنصورة. عزبة الشال

ش جامع نصر الإسلام

الفصل الأول

أولاً ـ الحالة السياسية في عصره

الحالة التي عاصرها ابن ماجه تنقسم إلى ثلاث سنبدأ بالحالة السياسية، ومنها اعتداء ملك الروم توفيل بن ميخائيل على جمع من المسلمين وقتلهم، وبلغ عدد هؤلاء القتلى نحواً من ستمائة ألف مسلم، وكانت هذه الواقعة الأليمة التي سال فيها دماء الأبرار لتكتب كلمة التوحيد، ولتسجّل دماؤهم على أرض الحق معلنةً لا إله إلا الله محمداً رسول الله، هي أرض من أراضي الروم، أطلق عليها أرض طرسوس.

وكتب هذا الملك الغاشم كتاباً إلى المأمون[1] يعلن فيه عن ظلمه ووحشيّته، ويصف نفسه بكذب الأقاويل، وأنّه الدرع الذي سيحطّم سور الإسلام، ولكن الإسلام دين عزة وكرامة، فقال عزّ شأنه: ﴿**إنّا نحن أنزلنا الذكر وإنّا له لحافظون**﴾[2]، فهل يستطيع أحد أن يتجرأ أمام

---

(١) المأمون عبد الله أبو العبّاس بن الرشيد، ولد سنة سبعين ومائة في ليلة الجمعة منتصف ربيع الأول، ومات لاثنتي عشرة بقيت من رجب سنة ثمان عشرة، ودفن بطرطوس.

(٢) سورة الحجر آية: ٩.

خالقه، وإذا تجرّأ استطاع الباري أن يذلّه ويحطمه، وهو مع هذا لا يقدّر من ملك الله بشيء.

وحينما قرأ الخليفة المأمون هذا الكتاب وعلم ما به نهض من فوره إلى بلاد الروم ليقتص للدماء الزكية التي أطاع بها من توهّم بنفسه، وظن أنّه سيّد الأرض وما عليها، وقد صحب الخليفة في رحلته أبي إسحاق بن الرشيد نائب مصر والشام.

وفي هذه الرحلة التاريخية التي قام بها الخليفة في صحبة أخيه ردّ فيها الاعتبار، وبرهن لأعداء الإسلام ـ أن الإسلام سيظل عزيزاً ـ ما دامت السموات والأرض، وأنّ العزّة للّه ورسوله ولسائر المسلمين. واستطاع الخليفة المأمون أن يفتتح بلداناًكثيرة صلحاً وعنوة، واستطاع أخوه أبو إسحاق بن الرشيد أن يفتتح ثلاثين حصناً من حصون الأعداء.

ولكنّ النصر لم يستمر طويلاً فالأنياب الجارحة ممدودة في ظهر الإسلام؛ أعدائه يتشكّلون ويتلوّنون يريدون الانقضاض عليه، والوثوب فوق ظهره، وذبح رقبته، فبعد هذا الانتصار الإسلامي الساحق ظل الخليفة المأمون في بلاد الروم لمدة ستين يوماً، وحين رجوعه إلى دمشق بعد هزيمة الروم، قام عبدوس الفهري ليطعن نوّاب الخليفة في مصر، واستطاع التغلب عليهم، وحينما سمع الخليفة بنبأ الهزيمة شدّ الرحال إلى مصر، وقد أمر الناس ببدعة استحدثها لم تكن في دين الله، وذلك أنه أمر بثلاث تكبيرات عقب كل صلاة.

قال ابن كثير[1]: هذه بدعة أحدثها المأمون بلا مستند ولا دليل من

(١) البداية والنهاية: ١٠/ ٢٧٠ بتصرف.

كتاب ولا سنة ولا قياس، ولكن ثبت في صحيح الإمام البخاري[1] عن ابن عبّاس[2] أن رفع الصوت بذكر الله سبحانه وتعالى كان على عهد رسول الله ﷺ ليعلم حين ينصرف الناس من المكتوبة، وقد استحب هذا طائفة من العلماء كابن حزم[3] وغيره، وقد روى الشافعي[4] أنه قال، إنما كان ذلك ليعلم الناس أن الذكر بعد الصلوات مشروع، فلما علم ذلك لم يبق للجهر معنى، وهذا كما روي عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنه كان يجهر في الفاتحة في صلاة الجنازة ليعلم الناس أنّها سنة، ولهذا نظائر والله أعلم.

ولم يهدأ بال الخليفة المأمون، ولم يسكن له قلب، وكان دائم الفكر مشغول بحال مصر وما حدث لها على أيدي عبدوس الذي طاح بنوابه، حتى كان النصر بإذن الله، فقد استطاع الخليفة أن يظفر بعبدوس الفهري وأمر بقطع عنقه، وظلت كلمة مصر هي كلمة الإسلام، وبعد هذا الظفر

---

(١) البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم، الحافظ العلم، صاحب الصحيح، مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

(٢) عبد الله بن عبّاس بن عبد المطلب أبو العبّاس الهاشمي، الإمام البحر عالم العصر ابن عم رسول الله ﷺ، توفي بالطائف سنة ثمان وستين.

(٣) ابن حَزْم الإمام العلّامة الحافظ الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري، كان أولاً شافعياً ثم تحوّل ظاهرياً، مات في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وأربعمائة.

(٤) الإمام الشّافعي أبو عبد الله محمّد بن إدريس بن العبّاس القرشي المطلبي المكي، نزيل مصر، إمام الأئمة، وقدوة الأمة، مات في آخر رجب سنة أربع ومائتين.

الساحق الذي حظي به الخليفة المأمون، وراحة باله وسكون قلبه عاد الخليفة إلى الشام.

ولم تكن عودة الخليفة إلى الشام للسمر والنزهة، أو لراحة وتجوّل، ولكنها زيارة أراد بها رفع لواء لا إله إلا الله محمداً رسول الله ﷺ، فلم تنسه أحداث عبدوس الفهري ما صنعه توفيل بن ميخائيل ما صنعه بدماء المسلمين، فقد قام الخليفة وجنوده إلى بلاد الروم فحاصر لؤلؤة الرومي نحواً من مائة يوم.

وحينما طالت مدة الحصر ترك الخليفة الجيش واستخلف على حصارها نائباً عنه ـ اسمه عجيفاً ـ ولكن استطاعت قوات الروم أن يخدعوا عجيفاً ويأسره، ولم يستمر الأسر طويلاً، ولكن استطاع عجيف أن يهرب من الأسر بعد ثمانية أيّام، وبعد أن انفلت عجيف من بين أظهرهم ظلّ محاصراً لهم، ولكن توفيل ملك الروم استطاع أن يخدع عجيفاً فأحاط بجيشه من وراءه، وحينما بلغ هذا الخبر إلى الخليفة المأمون سار إليه ولم يهدأ له بال حتى أصبح على مقربة من ملك الروم.

ولما أحسّ توفيل بقدوم الخليفة هرب وبعث وزيره صنغل إلى الخليفة يسأله الصفح والمصالحة، ولكن الخليفة ردّ على الملك في عزة وإباء، وقد كتب إليه كتاباً بليغاً مضمونه التقريع والتوبيخ، وأنّه لن يقبل منه صلحاً ولا أمناً إلا بدخوله في دين الله سبحانه وتعالى.

وحينما بلغ ابن ماجه رحمه الله مقتبل عمره، كان ملك الروم يجهّز للمسلمين، وينتظر لحظة يخوض فيها طريقاً يدوس دماء المسلمين، وينكّس علم الإسلام ويرفع علم الكفر والإلحاد، فقد جاء توفيل ملك

الروم هذه المرّة متجهاً إلى ملطية، وهناك أوقع بأهلها ملحمة دموية، قتل فيها خلقاً غفيراً من المسلمين، وأسر المئات من الأبرياء، فسالت دم الرجال، وسبيت النساء، وتشرّدت الأطفال، وانتهك حرمات الإسلام، وأصبحت الناس بلا مأوى، وكان من جملة من أسر ألف امرأة من المسلمات، ومثّل بمن وقع في أسره من المسلمين فقطع آذانهم وأنوفهم وسمل أعينهم قبّحه الله.

ولم تهدأ هادئة المأمون على دماء المسلمين بل جهّز عتاداً وجيوشاً لإعادة حقوق المسلمين، واتجه إلى أراضي طرسوس، وقد قدّر الله سبحانه وتعالى أن تكون المرة الأخيرة للخليفة ثم يلقى الله؛ فقد مات الخليفة المأمون بطرسوس عن عمر ناهز الثمان وأربعين سنة، وصلى عليه أخوه المعتصم وهو ولي العهد من بعده، ودفن الخليفة بطرسوس في دار خاقان الخادم بعد أن استخلف عشرين سنة وشهراً.

ولم يخمد توفيل عن أمر المسلمين بل ظلّ يُدبّر ويخطّط لهم المصائب والمكائد كما ذكرنا أن فعل بالمسلمين في ملطية بالمسلمين.

وكانت أسباب تلك المكائد الجسام أن المسلمين قد افتتحوا «بابك» بعد ولاية المعتصم بالله، وذلك بعد أن حاصرهم المسلمون لوقت طويل جرت فيها حروب هائلة وقتال شديد وجهد جهيد.

وقد وجد ملك الروم الفرصة سانحة لدخول بلاد الإسلام حيث الخليفة والجيش مشغولون بفتح بابك، ولم يبق في أطراف بلاد المسلمين من يحفظها. وقد ملك الروم في انشغال أمر المسلمين غنيمة سريعة أراد أن يستحوذها.

وركب توفيل ومعه ركب من الجيش يزيد عن المائة ألف مقاتل، وقد وصلوا إلى ملطية فقتلوا من أهلها خلقاً كثيراً وأسروا نسائهم، فلما بلغ ذلك المعتصم انزعج لذلك جداً وصرخ في قصره بالنفير، ثم نهض من فوره وأمر بتعبئة الجيوش، وخرج من بغداد بالجند وقد عسكر غربي نهر دجلة. وحينما وصل المسلمون إلى ملطية، وجدوا أن ملك الروم قد فعل ما فعل بأهلها وانشمر راجاً إلى بلاده.

وحينما علم الخليفة المعتصم ذلك الأمر لم يهدأ ولم يتراجع بل جهّز جهازاً لم يجهزه أحد كان قبله من الخلفاء، وكان ذلك بعد الانتهاء من قتل بابك وأَخْذِ بلاده، وقد أخذ الخليفة معه من آلات الحرب والأحمال والجمال والدواب والخيل والبغال والنفط والقرب شيئاً لم يسمع بمثله، وسار إلى عمورية في جحافل أمثال الجبال.

وحاصر الخليفة المعتصم ومن معه من جيوش المسلمين «عمورية» على ما بها من سلاح وعتاد، فقد تحصن أهل هذه البلدة تحصناً شديداً وملؤوا أبراجها بالرجال والسلاح، و «عمورية» في ذلك الوقت مدينة عظيمة كبيرة متباعدة الأطراف يبدو عليها العز والجاه لها أسوار منيعة وأبراج عالية كبار كثيرة.

ولكن هذه الأبهة وتلك العظمة لم تقف أمام شموخ الإسلام وتريّس أهله، فقد نصب المعتصم المجانيق حول هذه المدينة، وقسّم الخليفة أبراج «عمورية» على الأمراء فنزل كل أمير تجاه الموضع الذي عيّن له.

وقد كتب الله العزة للمسلمين إذ افتتحت «عمورية»، ولم يستطع الروم على مقاومة المسلمين، وقد تكاثر عليهم المسلمون ودخلوا البلد

قهراً وتتابع المسلمون إليها يكبّرون، وتفرّقت الروم عن أماكنها فجعل المسلمون يقتلونهم في كل مكان حيث وجدوهم، وحطموا عليهم حصونهم، وأحرقوا ما بقي لدى الروم من المجانيق والدبابات وآلات الحرب لئلا يتقوى بها الروم على شيء من حرب المسلمين.

وكانت آخر الحصون في بلدة «عمورية» حصن منيع احتمى فيه مناطس نائب ملك الروم، وقد فتحه المسلمون، وَأُمِرَ مناطس أن يسير إلى الخليفة المعتصم مهاناً وقد أوثـق بالقيود، وأخذ المسلمون من عمورية أموالاً لا تحد ولا توصف فحملوا منها ما أمكن حمله. وقد رجع المعتصم إلى ناحية طرسوس بعد إقامته على عمورية خمس وعشرين يوماً.

وفي سنة خمس وعشرين ومائتين توفي الخليفة المعتصم لسبعة عشرة ليلة خلت من ربيع الأول من هذه السنة، وقبل وفاة المعتصم بتسع ليال بويع ابنه هارون الواثق بالخلافة، وقد توفي في هذه السنة ملك الروم توفيل بن ميخائيل، وملكت الروم من بعده زوجته تدورة، لأن الملك توفيل لم يكن عنده من الأبناء ما يتحمل أعباء الملك، إلا ابناً صغيراً سماه ميخائيل.

ولم يستمر الخليفة الواثق الخلافة أكثر من ثمان سنوات، ثم مات وانتقلت الخلافة إلى أخيه المتوكل على الله جعفر بن المعتصم.

وفي شهر شوال سنة سبع وأربعين ومائتين كان مقتل الخليفة المتوكل على الله على يد ولده المنتصر، وكان سبب ذلك أنه أمر ابنه عبد الله المعتز الذي هو ولي العهد من بعده أن يخطب بالنّاس في يوم جمعة،

فأدّاها أداءً عظيماً بليغاً، فبلغ ذلك من المنتصر كل مبلغ، وحنق على أبيه وأخيه، فأحضره أبوه وأهانه وأمر بضربه في رأسه وصفعه، وصرّح بعزله عن ولاية العهد من بعد أخيه، فاشتدّ أيضاً حنقه أكثر مما كان.

فلمّا كان يوم عيد الفطر خطب الخليفة المتوكل بالناس، وكان ضعيفاً لعلة أصابته، وبعد أن فرغ من خطبته عدل إلى خيام قد ضربت له ومعه جمع من إخوانه، وقد عدّ ابنه المنتصر وجماعة من الأمراء على الفتك به، وقد دخلوا عليه ليلة الأربعاء لأربع خلون من شوال من السنة المذكورة فقتلوه بالسيوف، ثم ولوا بعده ولده المنتصر.

ولم يهدأ ملك الروم ولا شعوبها على محاربة المسلمين والاعتداء عليهم، فقد قصد ملك الروم بلاد الشام غازياً، ولكن المنتصر قد جهّز الجيوش وأعدّ الركاب وجهّز نفقات وأعداد كثيرة من الجيوش، وأمّر عليهم وصيفاً التركي الصائفة لقتال الروم، ولم يستكمل المعتصم بعد قتل أبيه سوى ستة أشهر، وكان المنتصر قد رأى في منامه كأنه يصعد سلماً فبلغ إلى آخر خمس وعشرين درجة، فقصّها على بعض المفسرين فقال، تلي خمساً وعشرين سنة الخلافة، وإذا هي مدة عمره قد استكملها في هذه السنة، حيث قتل المنتصر والده وهو في منتصف الخامسة والعشرين من عمره، ولم يكن أمضى عليه أكثر من ست أشهر خليفة لأمر المسلمين.

وقال بعض أصحاب المنتصر، دخلنا عليه وهو يبكي بكاءً شديداً، فسألناه عن بكائه فقال، رأيت أبي المتوكل في منامي هذا وهو يقول، ويلك يا محمد قتلتني وظلمتني وغصبتني خلافتي، والله لا أمتعت بها بعدي إلا أياماً يسيرة ثم مصيرك إلى النار.

وقد أغرّه أصحابه الذين يغرون الناس بكلامهم ويفتنونهم فقالوا له، هذه رؤيا وهي تصدق وتكذب، قم بنا إلى الشراب ليذهب همك وحزنك، فأمر بالشراب فأحضر وجاء ندماؤه فأخذ في الخمر وهو منكسر الهمة، وما زال كذلك مكسوراً حتى مات.

وفي اليوم الذي مات فيه المنتصر بويع بالخلافة لأبي العبّاس أحمد بن محمد المعتصم، بويع من عموم الناس، ثم خرجت عليه شرذمة من الأتراك يقفون لصدّ هذه البيعة، ولكن جمهور الجيش قام بنصرة المستعين واستقر في أمر الخلافة مدة غير طويلة.

ولم يلبث المستعين في الخلافة طويلاً بل خلع نفسه من الخلافة وبايع للمعتز، وقد ذكر ابن جرير الطبري أن المستعين سأل من سعيد بن صالح التركي حين أراد قتله أن يمهله حتى يصلي ركعتين، فأمهله، فلما كان في السجدة الأخيرة قتله وهو ساجد، ودفن جثته في مكان صلاته، وخفي أثره وحمل رأسه إلى المعتز فدخل به عليه وهو يلعب بالشطرنج، فقيل هذا رأس المخلوع.

فقال لهم ضعوه حتى أفرغ من الدست، فلما فرغ نظر إليه وأمر بدفنه، ثم أمر لسعيد بن صالح الذي قتله بخمسين ألف درهم، وولاه معونة البصرة.

وكان الصراع في عهد المعتز صراع داخلي أخاف فيها على نفسه ومنصبه السياسي، فلم يخرج بجيشه لفتح حصن من حصون العدو، أو لنشر الدين الإسلامي في مكان تربّع فيه الكفر والعدوان، ولكنه عصر صراع داخلي كانت تُعَدُّ الجيوش لأجل من خرج عن طاعته.

وكان كثيراً ما ينفي المعتز مخالفيه، وكان يأمر بقتلهم ونصب رؤوسهم وحرق جثثهم وسلب أموالهم وحواصلهم. وكان المعتز رجلاً مضياقاً للرزق، وكأنّ السماء قد أغلقت أبوابها في وجهه، فلم يجد من المال ما يدفع أرزاق الجند، ولم يجد من يقرضه مالاً يدفعه لهم.

وكانت النتيجة أن اجتمع الأتراك على خلعه، وقد أرسلوا إليه ليخرج إليهم، ولكن اعتذر لعلة اعترته، ولكن دخل عليه جمع من الناس فتناولوه بالدبابيس يضربونه وجروا برجله وأخرجوه وعليه قميص مخرق ملطخ بالدم، ووضعوه في وسط دار الخلافة في حر شديد حتى جعل يراوح بين رجليه من شدة الحر، وجعل بعضهم يلطمه وهو يبكي، ثم أدخلوه في حجرة ضيقة، وأخذوا يضربونه وما زالوا عليه بأنواع العذاب حتى خلع نفسه من الخلافة وولي بعده المهتدي بالله.

وبعد أن خلع المعتز نفسه من الخلافة سلّموه إلى من يسومه سوء العذاب، ومنعوا عنه الطعام والشراب ثلاثة أيام، ثم وضعوه حياً في جص به جير فدسوه فيه فأصبح ميتاً، وصلى عليه المهتدي بالله، ودفن مع أخيه المنتصر إلى جانب قصر الصوامع، عن أربع وعشرين سنة.

وبعد أن مات المعتز بويع بالخلافة للمهتدي بالله سنة خمس وخمسين ومائتين. وفي عهد المهتدي ظهرت بعض الفرق الإسلامية مثل الخوارج فقد أحيا ظهورها مرة ثانية رجل من البصرة زعم أنه علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولم يكن صادقاً وإنما كان أجيراً.

وظهرت فرقة الجاحظية، وعلى الرغم من علم الجاحظ[1] المتقن، وكتبه الجمة إلا أنه كان للضلالات ينتسب، وإلى البدع يحتذي، وبجانب الجاحظية ظهرت الكرامية التي تنسب إلى محمد[2] بن كرَّام، وقد نسب إليه وضع الأحاديث على الرسول ﷺ وأصحابه وغيرهم، وقد قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[3].

---

(١) الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي بالولاء، من أهل البصرة، ويعرف بالجاحظ لجحوظ عينيه، وهو إمام الأدباء في العصر العباسي الثاني، توفي سنة ٢٥٥ هـ.

(٢) محمّد بن كرّام، الذي تنسب إليه الفرقة الكرّامية، وقد نسب إليه وضع الأحاديث على الرسول ﷺ وأصحابه وغيرهم، توفي سنة خمس وخمسين ومائتين.

(٣) رواه البخاري في: (٣) كتاب العلم ـ (٣٨) باب إثم من كذب على النبيّ ﷺ ـ حديث رقم: (١٠٦).

ورواه في: (٢٣) كتاب الجنائز ـ (٣٣) باب ما يُكره منَ النّياحةِ على الميّت ـ حديث رقم: (١٢٩١).

ورواه مسلم في: (٥٣) كتاب الزهد ـ (١٦) باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم ـ حديث رقم: (٧٢).

ورواه الترمذي في: (٣١) كتاب الفتن ـ باب (٧٠) ـ حديث رقم: (٢٢٥٧).

قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

ورواه ابن ماجه في «المقدمة» ـ (٤) باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ ـ حديث رقم: (٣٠).

ورواه أحمد في «مسنده»: ٢/ ٤٧، ٨٣، ١٢٣، ١٥٠.

ولم تدم خلافة المهتدي رحمه الله أكثر من عام حتى قتل، وقد بويع بالخلافة المعتمد على الله، وفي زمن المهتدي ازدهر علم الحديث ونشط رجاله، وكثرت المصنّفات، وازدهرت العلوم.

وفي زمنه أيضاً حدثت حروب ومعارك مختلفة بين الروم والمسلمين، وكذلك بين الزنج والمسلمين، وكان النصر كلّه للمسلمين في هذا الزمان. وكانت وفاة العالم المشهور صاحب كتاب السنن المشهورة يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين عن أربع وستين سنة، وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه مع أخيه الآخر أبي عبد الله وابنه عبد الله بن محمد بن يزيد رحمهم الله أجمعين.

ثانياً ـ الحالة الاجتماعية في عصره

ظهرت في عصر ابن ماجه بعض الأحداث الاجتماعية التي توضّح عمق الحياة فيها، وإظهار جوانب الحياة داخل المجتمع الإسلامي كلّه سواء في الأسرة أو في البيت الحاكم، ففي خلافة الواثق بالله أبدت الدواوين وما عليها من وزراء سوء تصرفهم وسرقتهم لأموال الشعب، ونهب خيرات البلاد، وظهور خيانتهم وإسرافهم في أمورهم، فمنهم من ضرب بالسوط، ومنهم من حبس، وظهرت فضيحة وزراء الواثق أمام الناس وأصبحت فضيحة بليغة.

وكان كثيراً ما يقوم وزير الديوان المختص بالمالية بالسرقة والإسراف، ووضع الأموال في بيوتهم ليحتجزوها لأنفسهم، وهي أرزاق الناس وأقواتهم، وكان ذلك يؤدي إلى رفع أسعار الدقيق مما يجعل الناس

يعيشون في ضنك وفقر، ويشعرون بآلام الجوع والحرمان والمرض.

وكان كثيراً ما يقوم الخليفة بزواج جارية يعجبه جمالها، فيساوم سيّدها فيها، فيصل ثمنها إلى مائة ألف دينار، وربما تكون خزينة الدولة حينئذ لا تحتوي على هذا المبلغ، فيظهر سوء وزير المالية أمام الخليفة ويفتضح أمره. وقد حدث في زمن الرشيد[1] أن عرضت له جارية فأعجبه جمالها فساوم سيّدها فيها فقال صاحبها، والله يا أمير المؤمنين إني أقسمت بكل يمين أن لا أبيعها بأقل من مائة ألف دينار، فاشتراها منه بها، وبعث إلى الوزير ليبعث إليه المال من بيت المال، فاعتل بأنها ليست عنده، وكان سبب ذلك أن البرامكة قد استهلكوها، ثم شرع الخليفة بعد ذلك في تتبع أموال بيت المسلمين. وكان أحياناً ما يجلس الخليفة مع ندمائه فيطلق لأحدهم ثلاثين ألف من الدراهم على قول سمعه الخليفة فأعجبه.

وكان من الخلفاء من فرّق بين المسلمين وأهل الذمة في لباسهم وعمائمهم وثيابهم؛ مثل ما أمر المتوكل أن يكون على عمائم رقاع مخالفة للون ثيابهم من حلفهم ومن بين أيديهم، وأن يلزموا بالزنابير الخاصرة لثيابهم وأن يحملوا في رقابهم كرات من خشب كثيرة، وأن لا يركبوا خيلاً، ولتكن ركبهم من خشب، إلى غير ذلك من الأمور المذلة لهم المهينة لنفوسهم، وأن لا يستعملوا في شيء من الدواوين التي

---

(١) الرشيد هارون أبو جعفر بن المهدي محمد بن المنصور عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس، مات بطُوس من خراسان في ثالث جمادى الآخرة سنة ثلاث وتسعين ومائة.

يكون لهم فيها حكم على مسلم، وأمر بتخريب كنائسهم المحدثة، وبتضييق منازلهم المتسعة، فيؤخذ منهم العشر، وأن يعمل مما كان متسعاً من منازلهم مسجد، وأمر بتسوية قبورهم بالأرض، وكتب بذلك إلى سائر أقاليم الإسلام.

ومن جملة المقابر التي هدمها المتوكل قبر الحسين[1] وما حوله من المنازل والدور، واتخذ مكان هذه المقبرة مزرعة تحرث وتستغل، وشدّد على الناس لعدم زيارة هذا المكان، حتى تنسى الأجيال القادمة مكان مقبرة الحسين رضي الله عنه.

وكانت السماء كثيراً ما تهطل بمطرها مطراً شديداً فتموت الدواب، وتتهدم المنازل، ويتشرد الناس، ويهلك الحرث والنسل، وتموت الناس جوعاً وغرقاً، ولن يجد الناس ما يعيشون عليه من الطعام والتمر والزيت فيهلك الناس إلا من رحم الله سبحانه وتعالى.

ويزاد وقع الغلاء الشديد ببلاد الإسلام حتى أجلي أكثر أهل البلدان منها إلى غيرها، وقد حدث أن ارتفعت موجة الغلاء بمكة في سنة تسع وخمسين ومائتين، وكان لهذا الغلاء الأثر البالغ في جلاء سكان مكة إلى المدينة وغيرها من البلدان، وبلغ كُرّ الشعير ببغداد مائة وعشرين ديناراً، واستمرت هذه الأحوال شهوراً طويلة حتى استقرت الأحوال، وهدأت النفوس، ونزلت الأسعار، ووجد الناس بصيصاً من النور يمشون عليه،

---

(١) الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، سبط رسول الله ﷺ، سيّد شباب أهل الجنة، شهيد كربلاء من أرض العراق سنة إحدى وستين.

وزاد كراء الأرض، ونشطت التجارة، وخرج الناس إلى الأسواق ليقضوا حوائجهم.

وكانت للحالة السياسية وما ينجم عنها من الحروب والهلاك فكثيراً ما تهلك الجسور والقناطر، وتتحطم البيوت على ما فيها، ويسود الذعر بين الناس، ويسمع عويل النساء، وبكاء الأطفال، ونحيب الشيوخ بدموع هاطلة على لحاهم البيضاء.

وكانت لهذه الحروب الأثر البليغ في استمرار الحصار لمدة طويلة، والاستحواذ على المحاصيل والأموال، وكان كثيراً ما يفر الرجل بنفسه هارباً من الدمار والهلاك، تاركاً أولاده وبناته ونسائه وحرثه وماله فيقع كل هذا وذاك في أيدي من لا يرحم، وسبحان الموفق إلى الصواب وإليه المرجع والمآب.

وكان بعض الخلفاء في عصر ابن ماجه يأمرون ببناء المدن والأسوار، ويزاد الخير، ويعظم الشأن، وتمتلىء البلاد بالمعايش والأرزاق وصنوف التجارات والسكان والدواب، وفي ظل هذه الظروف اليانعة، والحياة الخصيبة ينهض العلم، ويرتقي العلماء، وينشط أهل الحديث والفقه، وتتسع التراجم، وتمتلىء المساجد بحلقات العلم وأهله، وتزداد هبات الخلفاء للعلماء، وتنمو الثروة العلمية، والمكتبات العربية بما فيها من كتب مطبوعة، ونفائس مخطوطة خير دليل على ذلك.

وخلاف ما ذكرناه فقد تحدث الحروب، وتحل أيام نحسات، ويهرب الناس إلى كل مهرب، ويحرق الكلأ من الجبل إلى الجبل،

فتحرق النار ما تجد من شيء من إنسان أو بهيمة أو آثار أو غير ذلك، وتحرق المساجد، ويقتل الأعيان والأدباء والفضلاء والمحدثين والعلماء، وإنّا للّه وإنّا إليه راجعون.

هذا فيض قليل من الحالة الاجتماعية شابها شيء من الحالة الاقتصادية، وبصيص من الحالة العلمية في عصر عالم السنة، ابن ماجه القزويني رحمه الله رحمةً واسعةً وأدخلنه فسيح جنّاته.

ثالثاً ـ الحالة العلمية

وكان في ذلك العصر من الأمراء من يقلّد سابقيه في حب النظر والجدل، وكان ميالاً إلى التقليد فأمر لأول ولايته بترك النظر والمباحثة والجدل والترك لما كان عليه الناس، ومنهم من أمر الناس بالتقليد والتسليم، وأمر الشيوخ والمحدثين بالتحديث في إظهار السّنة.

وكان خلفاء بني العباس يتصفون بالبذل والجود، كما كانوا يتصفون الجد، حتى جاء عصر المتوكل فتقلبت فيه الصورة الجادّة لآبائه وأجداده، فقد ظهر في مجلسه اللعب والمضاحك والهزل، وزاد العطاء للرعيّة، وقد اتّبع المتوكل في صورته الكريمة أكثر خواصه ورعيته، فلم يكن في وزرائه والمتقدمين من كتابه من يوصف بجود ولا أفضال، ولا يتعالى عن مجون أو طرب.

فقد دخل أبو عبادة البحتري الشاعر المشهور على المتوكل فأنشده قصيدة يمدحه بها قال فيها:

عـــــن أي ثغـــــر تبتســـــم
وبـــــأي طـــــرف تحتكـــــم
حســـــن يضـــــيء بحسنـــــه
والحســـــن أشبـــــه بـــــالكـــــرم
قـــــل للخليفـــــة جعفـــــر الـ
ـمتـــــوكـــــل ابـــــن المعتصـــــم
المـــــرتضـــــي ابـــــن المجتبـــــي
والمنعـــــم ابـــــن المنتقـــــم
أمـــــا الـــــرعيـــــة فهـــــي مـــــن أمـــــان
عـــــدلـــــك فـــــي حـــــرم
يـــــا بـــــانـــــي المجـــــد الـــــذي
قـــــد كـــــان قـــــوض فـــــانهـــــدم
أسلـــــم لـــــديـــــن محمـــــد
فـــــإذا سلمـــــت فقـــــد سلـــــم
فلنـــــا الهـــــدى بعـــــد العمـــــى
بـــــك والغنـــــى بعـــــد العـــــدم

فلما انتهى مشى القهقرى للانصراف، فوثب أبو العنبس فقال: يا أمير المؤمنين تأمر برده فقد والله عارضته في قصيدته هذه فأمر برده، فأخذ ينشد أبياتاً هزلية غثة لم أستحسن إيرادها، فضحك المتوكل حتى استلقى على قفاه، وفحص برجله اليسرى، وقال يدفع إلى أبي العنبس عشرة آلاف درهم، فقال الفتح بن خاقان يا سيدي البحتري الذي هجا وأسمع المكروه ينصرف خائباً، فقال ويدفع إلى البحتري عشرة آلاف

درهم فوصل الجاد في كرامة الهازل.

وقد سبق المتوكل خلفاء كانوا يشرفون بأنفسهم على علوم النّاس وآرائهم ممن تقدّم وتأخّر من الفلاسفة والمتطببين، وكان لهم مجلس للنظر يعقدونه للنظر بين الفقهاء والمتكلمين في أنواع العلوم من العقليات والسمعيات في جميع الفروع، مثل الخليفة الواثق، فكانت سيرته في ذلك سيرة عمّه المأمون، ومن أجل ذلك أخذت مسألة خلق القرآن في عهده شكلاً حاداً أكثر مما كانت في عهد أبيه المعتصم لأن المعتصم كان يتكلف ذلك لمكان وصية أخيه.

وفي هذا العصر توطّدت قواعد الفقه، ولكن بعض العلوم الدخيلة كانت لا تزال في أوّل نقلها ولم تتمكن من نفوس النّاس. وفي هذا العصر فقد انتشرت الفلسفة والطبيعيات والمنطق، فغيّرت كثير من الآراء، وتولدت مذاهب في الفقه لم تكن من قبل، وتفرّع مذهب الاعتزال، ونشأ علم الكلام أو التوحيد، وقد نشأ في غضون تدوين الفقه وأصوله.

ولكن تأسيس علم أصول الفقه ونشأة المذاهب الفقهية، أول حركة فكرية دينية ظهرت في الإسلام بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام. حيث قام المفكرون المسلمون باستخدام النظر العقلي للاجتهاد في شؤون الدين واستنباط الأحكام الفقهية للأحداث التي لم يرد ذكرها صراحة في القرآن أو السنة، وذلك قياساً على أحداث أخرى مشابهة لها، أو قياساً على قول كلية وردت في القرآن أو السنة.

وهذه الحركة الفكرية الفقهية تتسم بأنها إسلامية خالصة ونابعة من

صميم الدين ومرتبطة بظروف المجتمع الإسلامي، دون أن تدخلها أية عناصر أجنبية أو مؤثرات خارجية كالتي حدثت في الفلسفة الإسلامية فيما بعد.

وقد أدى الاجتهاد العقلي في الرأي إلى تدعيم علم أصول الفقه من جهة، وإلى نشأة المذاهب الفقهية وتعددها من جهة أخرى، والتي كان كل مذهب منها ينتسب إلى اسم مؤسسة، وحيث كان من أشهر هذه المذاهب «أبو حنيفة» و «مالك» و «الشافعيّ» و «ابن حنبل» بالإضافة إلى غير ذلك من مذاهب فقهية أخرى أقل شهرة وانتشاراً من المذاهب الأربعة السابقة، وكان كل هؤلاء الفقهاء يجتهدون في أمور الدين بالرأي والنظر مع استخدام القياس العقلي، فكانوا جميعاً يمثلون بحق أول حركة فكرية أصيلة في تاريخ الإسلام.

وكانت الحركة الفكرية الثانية التي ظهرت في بدء الحياة العقلية للمسلمين مع ظهور علم أصول الفقه، هي حركة المتكلمين، التي تمثل أيضاً اتجاهاً فلسفياً إسلامياً خالصاً لم تدخله أية مؤثرات أجنبية إلا في أواخر عهده.

ونشأت حركة المتكلمين في حضن الدين، وحاول رجالها معالجة المشكلات العقلية والدينية التي واجهتهم عند مناقشة شؤون الإسلام الأولى، كما تصدوا للدفاع عن الإسلام ضد مهاجميه، مستخدمين العقل في هذا الأمر، دون الاقتصار على الدفاع باستخدام النصوص القرآنية وحدها، إنما دعموا تلك النصوص بالأدلة العقلية، على أساس أن الإسلام في جوهره دين عقلي.

ونشأة علم الكلام حدث بعد الفقه، وسبب وضعه أنه ورد في القرآن وصف الإله بالتنزيه المطلق الظاهر الدلالة من غير تأويل. وقد فسّرها رسول الله ﷺ، وأصحابه من بعده، والتابعون على ظاهرها.

وورد في القرآن أيضاً أخرى توهم التشبيه مرة في الذات ومرة في الصفات، ورأى الأولون ذلك الخلاف، فغلب في معتقدهم تفضيل التنزيه لكثرة أدلته ووضوح دلالتها وتابعهم الأكثرون. غير أن جماعة اتبعوا ما تشابه من الآيات وتوغلوا في التشبيه في الذات، فاعتقدوا في الله سبحانه وتعالى صفات الآدميين كاليد والقدم والوجه عملاً بظواهر وردت في بعض الآيات، فوقعوا في التجسيم الصريح وخالفوا التنزيه المطلق.

وأخذوا يكتبون ويقولون أقوالاً كثيرة مخالفة لرأي الجمهور، فنهض أهل السنة وهم التابعون لأقوال الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وجاؤوا بالأدلة العقلية على هذه العقائد دفعاً لتلك البدع، وهو علم الكلام أو التوحيد.

وفي أثناء ذلك نقلت كتب اليونان إلى العربية، فأحبها المسلمون وعكفوا على مطالعتها فانتشرت فلسفة اليونان في الإسلام، وأقبلت المعتزلة والقدرية والجهمية وغيرهم عليها، وأكثروا من النظر فيها فتوسعوا فيما أرادوه منها من تقوية الحجة والجدل فيما كانوا فيه.

فازداد كل منهم تمسكاً بمذهبه وعظمت الفتنة بسبب ذلك، وانتشرت تلك المذاهب بين المسلمين انتشاراً عظيماً وهي في ذلك العهد،

مذاهب القدرية، والجهمية، والمعتزلة، والكرامية[1]، والخوارج، والرافضة، والباطنية[2]، وما زالت الحال كذلك إلى أن ظهر أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، فسلك طريقاً وسطاً بين مذهب الاعتزال ومذهب أهل السنة، فمال إليه جماعة وعولوا على رأيه لما فيه من التسوية بين سائر الآراء، ووافقه جماعة كبيرة من نخبة علماء تلك العصور، وهم الأشعرية[3] مما يطول نبأ الكلام فيه.

وقد نضج في هذا العصر علم الحديث ووضعت فيه الكتب الستة المشهورة، وهي عمدة المحدثين، وقد دوّن الإمام مسلم بن الحجاج صحيحه الجامع المشهور، وسبقه إلى ذلك إمام وعلم الأعلام شيخه الإمام البخاري رضوان الله عليهما.

وظهرت كتب السنن مثل سنن أبو داود، والترمذي، والنسائي، وكذا كتاب «السنن» لابن ماجه، الذي كان إماماً في الحديث عارفاً بعلومه، وارتحل في طلب العلم إلى بلدان عديدة ليرتوي من فيض العلماء، وسوف نوضح ذلك في سيرته العطرة التي نحن بصدد الحديث عنها إن شاء الله تعالى.

---

(١) هي الفرقة التي نشأت في أعقاب ظهور الجاحظية، وأسَّسَها محمد بن كرّام كما سبق أن ذكرنا.

(٢) الباطنية فرقة من الشِّيعة تعتقد أنَّ للشريعة ظاهراً وباطناً، وتُمْعِنُ في التأويل.

(٣) الأشعرية إحدى الفرق الإسلامية التي أسسها أبو الحسن الأشعري، وجاءت لتأخذ الزُبَد من الفرق السابقة لها كالجهمية والمعتزلة، وتكوّن نظرية جديدة تُسمى بنظرية الكسب.

الفصل الثاني

١ ـ نسبه

هو أبو عبد الله محمّد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني الحافظ المشهور مصنف كتاب السنن في الحديث، قال ابن خلكان[١]، كانت ولادته سنة تسع ومائتين.

وماجه بفتح الميم والجيم وبينهما ألف وفي الآخر هاء ساكنة، والربعي بفتح الراء والباء الموحدة بعدها عين مهملة هذه النسبة إلى ربيعة، وهي اسم لعدة قبائل. قال ابن خلكان، لا أدري إلى أيها ينسب المذكور.

والقزويني بفتح القاف وسكون الزاء وكسر الواو وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون، هذه النسبة إلى قزوين، وهي أشهر مدن عراق العجم خرج منها جماعة من العلماء.

قال الإمام الرافعي[٢]: وماجه لقب يزيد، والد أبي عبد الله. كذلك رأيت بخط أبي الحسن القطان، وهبة الله بن زاذان، وقد يقال: محمد بن يزيد بن ماجه، والأول أثبت».

---

(١) وفيات الأعيان: ١/ ٤٨٤، والمنتظم لابن الجوزيّ: ٥/ ٩٠.
(٢) تاريخ قزوين: ص/ ١٦٥.

٢ ـ ابن ماجَهْ أو ابن ماجَةَ

لم يكن تضارب الأقوال في تحقيق هذا اللفظ بأقل من تضاربهم في قيمة السنن ومنزلتها من الكتب الخمسة.

من قال: ابن ماجَهْ:

١ ـ نسخة فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلانيّ المطبوعة في مطبعة بولاق عام ١٣٠٠ هـ.

٢ ـ نسخة خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للخزرجيّ المطبوع في مطبعة بولاق عام ١٣٠١ هـ.

٣ ـ إرشاد الساري شرح صحيح البخاريّ للقسطلاني المطبوع بمطبعة بولاق عام ١٣٠٤ هـ.

٤ ـ نسخة من سنن ابن ماجه مطبوعة بالمطبعة العلمية بمصر عام ١٣١٣ هـ.

٥ ـ منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد المطبوع بالمطبعة الميمنية بمصر عام ١٣١٣ هـ.

٦ ـ السراج المنير شرح الجامع الصغير المطبوع بالمطبعة الأزهرية عام ٣٢٤ هـ.

٧ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر للعلامة طاهر الجزائريّ المطبوع بالمطبعة الجمالية بمصر عام ١٣٢٨ هـ.

٨ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة، للسيد محمد بن

جعفر الكتاني المطبوع في بيروت عام ١٣٣٢ هـ.

٩ ـ مفتاح السنة للشيخ محمد عبد العزيز الخولي المطبوع بالمطبعة العربية بمصر عام ١٣٤٧ هـ.

١٠ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس المطبوع بمصر عام ١٣٥١ هـ.

١١ ـ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للنابلسي المطبوع بمصر عام ١٣٥٢ هـ.

١٢ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للسيد جمال الدين القاسميّ، وقد وقف على طبعه وعلّق عليه علامة الشيخ محمد بهجة البيطار، المطبوع بدمشق عام ١٣٥٢ هـ.

١٣ ـ التعريف بكتاب مفتاح كنوز السنة للشيخ أحمد محمد شاكر المطبوع بمطبعة مصر عام ١٣٥٣ هـ.

١٤ ـ شرح ألفية العراقي المطبوع في فاس عام ١٣٥٤ هـ.

١٥ ـ الجزء الأول والثاني من جامع الترمذيّ بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر المطبوعان بمطبعة مصطفى الحلبيّ وأولاده بمصر عام ١٣٥٦ هـ.

١٦ ـ الترغيب والترهيب، بتصحيح إدارة الطباعة المنيرية المطبوع بمصر بدون تاريخ.

١٧ ـ وأخيراً، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ، وضْع جماعة من المستشرقين، والذي صدر الفصل الأول منه عام ١٩٣٣ بمطبعة بريل في ليدن بهولندا.

وجاء في قاموس الفيروزأباديّ في مادة (م و ج): «مَاجَهْ» لقب والد محمد بن يزيد القزوينيّ صاحب السنن، لا جدّه.

وذكره التاج ولم يعقب عليه إلا بقوله: وهناك قول آخر، وهو أن ماجه اسم لأمّه.

وقال ابن خلكان: «وماجه بفتح الميم والجيم وبينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة».

ونحن نعلم أن الهاء هي هذه (هـ) وإن السكون هو هذا (ْ).

من قال: ابن ماجَةَ:

١ ـ نسخة السنن المطبوعة في الهند في مطبعة فاروقي في دلهي عام ١٨٤٧م.

٢ ـ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ومعه كتاب المغني للشيخ محمد طاهر الفتني. المطبوعان بالمطبع المجتبائي الواقع في بلدة دلهي بالهند عام ١٣٢٠ هـ.

٣ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. المطبوع في حيدر آباد عام ١٣٢٥ هـ.

٤ ـ المنتقى لابن تيمية. المطبوع في المطبع الرحماني الواقع في بلدة دلهي بالهند عام ١٣٣٧ هـ.

٥ ـ مرآة الجنان لليافعيّ. المطبوع في مطبعة حيدرآباد عام ١٣٣٤ هـ.

٦ ـ الطبعة الثانية من مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. المطبوع بمطبعة المعارف بمصر عام ١٩٤٦ م.

٧ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين. المطبوع بمصر عام ١٩٤٨ م.

قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: يظهر أن قلم الشيخ تردد في كتابة هذه اللفظة بين ماجهْ وماجة.

٨ ـ كتاب الفهرست الذي وضعه أمين واصف بك للخريطة التاريخية للممالك الإسلامية عند الكلام على قزوين.

٩ ـ نسخة مخطوطة من كتاب اسمه «التبيان لبديعة البيان» لمؤلفه محمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسيّ الدمشقيّ الشّافعيّ شمس الدين الشهير بابن ناصر الدين، ولي مشيخة الحديث الأشرفية عام ٨٣٧ هـ.

وبديعة البيان أرجوزة في التراجم على طريقة مبتكرة في تاريخ الوفيات، والتبيان في شرحها، وهذه النسخة كتبت في حياة المؤلف بخط عبد الرحمٰن بن عبد الله بن موسى بن أحمد بن عمر بن زهير الزرعيّ الشّافعيّ بتاريخ ٣ من ذي القعدة عام ٨٢٩ هـ.

وهي في حيازة العالم الكبير، والمؤرخ المدقق المحقق، السيد خير الدين الزركليّ صاحب الأعلام.

وقد أتبعت معي القراء لكيلا يخطىء بعضهم بعضاً، فمن قال ابن ماجَهْ فهو على صواب وأمامه ما يؤتَسى به، ومن قال ابن ماجةَ،

فهو على بينة أيضاً وليس بضارّه شيئاً أن يخالفه سواه.

وقد قال ابن فارس في المقاييس:

خُذا أَنْفَ هَرْشَى أَوْ قَفَاهَا فَإِنَّهُ
كِلاَ جَانِبَيْ هَرْشَى لَهُنَّ طَرِيقُ

٣ ـ شيوخه

سمع من أبي بكر بن أبي شيبة.

ومحمد بن عبد الله بن نمير.

وجبارة بن المغلس.

وإبراهيم بن المنذر الخرامي.

وعبد الله بن معاوية.

وهشام بن عمار.

ومحمد بن رمح.

وداود بن رشيد.

وعلقمة بن عمرو الدارمي.

وعلي بن محمد.

والعباس بن الوليد.

وأحمد بن الأزهر.

وموسى بن عبد الرحمٰن.

وبشر بن آدم.

وأزهر بن مروان.

ومحمد بن بشار.
وعمرو بن عثمان بن سعيد.

وقد ذكرنا عن ابن ماجه تعدُّد رحلاته إلى أقطار الأرض لملاقاة الشيوخ والسّماع منهم.

فسمع بمصر حرملة بن يحيى، وأبا الطاهر بن السرح، ومحمّد بن رمح، ومحمّد بن الحارث، ويونس بن عبد الأعلى.

وسمع بدمشق هشام بن عمّار، ودحيما، والعبّاس بن الوليد، والخلال، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، ومحمود بن خالد.

وبحمص محمد بن مصفى، وهشام بن عبد الملك.

وبالعراق أبا بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن عبدة، وإسماعيل بن موسى الغزاري، وأبا خَيْثمة زهير بن حرب، وسويد بن سعيد، وخلقاً.

٤ ـ تلامذتـه

وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري.
وأبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم المدني الأصبهاني.
وأبو الحسن القطّان.
وسليمان بن يزيد القزويني.
وأحمد بن روح البغدادي.
وابن سيبويه.
وإسحاق بن محمد القزويني.
وأحمد بن إبراهيم.

وعلي بن سعيد العسكري.
وإبراهيم بن دينار الجرشي الهمداني.
وجعفر بن إدريس.
والحسين بن علي بن برانياد.
وأبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني.
ووجدي أحمد بن إبراهيم.
وقد روي عنه خلق غير هؤلاء العلماء.

٥ ـ آثاره

له مؤلفات كثيرة منها:

١ ـ كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة.

٢ ـ تفسير القرآن الكريم وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير.

٣ ـ كتاب التاريخ أرّخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته، وقال عنه ابن خلكان: تاريخ مليح.

٦ ـ ثناء العلماء عليه

قال الخليلي: ثقة كبير متفق عليه محتج به، وله معرفة بالحديث وحفظ وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ، وقال وكان عارفاً بهذا الشأن.

وقال: وله معرفة وحفظ ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر، والكوفة والبصرة.

وقد نشأ محباً للعلم والمعرفة شغوفاً بالحديث وروايته، وقد ارتحل في سبيل الحديث وجمعه وطوّف بالبلاد فقد رحل إلى بلاد أخرى غير التي ذكرناها، ولقي كثيراً من شيوخ الحديث وأئمته وذاكرهم وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث[١] ـ رحمهما الله تعالى ـ حتى غدا من أئمة هذا العلم النبوي الشريف.

وقال ابن خلكان[٢]، كان إماماً في الحديث عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلّق به، وقال ابن العماد[٣]، الإمام الحافظ كبير الشأن، صاحب السنن والتفسير والتاريخ، أبو عبد الله القزويني.

٧ ـ وفاته

ذكر ابن خلكان وفاته يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين رحمه الله تعالى، وصلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله.

ورثاه محمد بن الأسود القزويني بأبيات أولها:

لقـــد أوهـــى دعـــائـــم عـــرش علـــم
وضعضـــع ركنَـــهُ فَقْـــدُ ابـــن مـــاجَـــهْ

---

(١) اللّيْثُ بن سعد بن عبد الرحمٰن الفَهْميّ أبو الحارث المصري، أحد الأعلام، ولد سنة أربع وتسعين، ومات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة.

(٢) وفيات الأعيان: ١١/ ٤٨٤.

(٣) شذرات الذهب: ٢/ ١٦٤.

ورثاه يحيى بن زكرياء الطرائفيّ بقوله:

أيـــا قبـــر ابـــن مـــاجـــة غثـــث قطـــرا
مســـــاء بـــــالغـــــداة وبـــــالعشـــــي

قال الدّاوُديّ[1]: مات ابن ماجه بقزوين عن أربع وستين سنة يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وتولى غسله محمد بن علي القهرمان، وإبراهيم بن دينار الورّاق.

٨ ـ سنن ابن ماجه

كتاب السنن أجل كتاب كتبه ابن ماجه، وبه عرف واشتهر، وقد رتّبه على الكتب والأبواب، قد ذكروا أن كتبه اثنان وثلاثون كتاباً، وجملة أبوابه ألف وخمسمائة باب، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث، وقد نقلت هذه العدة عن أبي الحسن القطان[2] صاحب ابن ماجه وأحد مشاهير الرواة عنه، وهي مرتبة ترتيباً فقهياً كما هو الشأن في الكتب الخمسة، وقد أحسن وأجاد حينما بدأ كتابه بباب سنة رسول الله ﷺ، وساق فيه الأحاديث المتكاثرة الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها.

وكتاب السنن بشرى نزفها إلى المشتغلين بالحديث الشريف والفقه الإسلامي، هؤلاء الذين ظلوا زماناً يرجون أن تخدم أمهات كتب

(١) طبقات المفسرين: ٢/ ٢٧٣.
(٢) القطّان الحافظ الإمام القدوة أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القزويني، محدّث قزوين وعالمها، مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة.

الحديث على النحو الذي يخدم به تراثنا الأدبيّ والتاريخيّ.

ولقد وقعت جملة أحاديث السنن في أربعة آلاف وثلاثمائة وإحدى وأربعين حديثاً، ومن هذه الأحاديث ثلاثة آلاف وحديثين أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم.

وباقي الأحاديث وعددها ألف وثلاثمائة وتسع وثلاثين، وهي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة، وبيان الزوائد، أربعمائة وثمانية وعشرين حديثاً صحيحة الإسناد، وتسع وتسعون ومائة حديث حسنة الإسناد، وأحاديث ضعيفة الإسناد وعددها ثلاث عشرة وستمائة حديث، وأحاديث واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة وعددها تسع وتسعين حديثاً.

وإنّ كتاباً يجمع بين دفتيه حديثين وثلاث آلاف حديثاً يرويها أصحاب الكتب الخمسة في كتبهم، ثم يجيء ابن ماجهْ يرويها كلها عن طرق غير طرقهم، وكل الطرق يؤيد بعضها بعضاً مما يعطي للأحاديث قوة فوق قوتها، ثم يضيف إلى عددها أربعمائة وثمان وعشرين حديثاً صحيحة الإسناد رجالها ثقات، وتسع وتسعون ومائة حديثاً حسنة الإسناد، ولهذه الميزة يكون الكتاب له قيمته لو اقتصر على هذه المزية فقط.

قال أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطّان[1]: جملة كتاب «السنن» وهو اثنان وثلاثون كتاباً فيها ألف باب وخمسمائة باب، في جملة الأبواب أربعة آلاف حديث.

(١) العبر: ٢/ ٥١.

قال ابن حجر[١]: ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه، سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة.

قال الذهبي[٢]: سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة.

قال ابن كثير[٣]: ابن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطّلاعه للسنة في الأصول والفروع، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً، وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى اليسيرة.

قال الكتاني[٤]: كتاب «السنن» هي التي كملت بها الكتب الستة والسنن الأربعة بعد الصحيحين، واعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، ثم المزي مع رجالها.

وقال[٥]: ولما رأى بعضهم كتابه كتاباً مفيداً قوي النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده على الموطأ، أدرجه على ما فيه في الأصول، وجعلها ستة، وأول من أضافه إلى الخمسة مكملاً به الستة أبو الفضل

---

(١) تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٧٢.
(٢) تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٣٦.
(٣) البداية والنهاية: ١١/ ٥٢.
(٤) الرسالة المستطرفة، ص/ ١٢ ـ ١٣.
(٥) المصدر السابق.

محمد بن طاهر بن علي المقدسي في أطراف الكتب الستة له، وكذا في شروط الأئمة الستة له، ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي في الكمال في أسماء الرجال، أي رجال الكتب السَتة الذي هذّبه الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي، بكسر الميم وتشديد الزاي المكسورة، نسبة إلى المزَّة، قرية بدمشق، فتبعهما على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس، ومنهم من جعل السادس الموطأ كرزين بن معاوية كما أشرنا من قبل، وذلك في التجريد.

وقال ابن الصلاح والنووي وصلاح الدين العلائي والحافظ ابن حجر: لو جعل مسند الدارمي سادساً كان أولى، ومنهم من جعل الأصول سبعة فعد منها زيادة على الخمسة كلاً من الموطأ وابن ماجه، ومنهم من أسقط الموطأ وجعل بدله سنن الدارمي.

وقد ذكرنا أنّ أول من أدخل كتاب السنن له في عداد الأصول الستة هو، الحافظ أبو الفضل بن طاهر، فتتابع أكثر الحفاظ على ذلك في كتبهم في الرجال والأطراف، إلا أنهم اختلفوا هل هو سادس الخمسة أم سادس الستة.

وأمّا ما نظّمه ابن الجوزي في سلك الموضوعات من أحاديثه[١]: فنحو ثلاثين حديثاً، وفعل مثل ذلك مع الترمذي إلا أن ما في ابن ماجه لا يقل من الضعف الشديد في ثلثي هذا المقدار، وقد اشتهر أن الرجال

---

(١) شروط الأئمة الستة، ص/ ٧.

الذين انفرد بهم ابن ماجه ضعاف، وإن كان بين الأحاديث التي انفرد بها صحاح.

وللحافظ الشهاب البوصيري كتاب «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» تكلّم فيه على كل إسناد من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من صحة وحسن وضعف وغير ذلك، وما سكت عليه ففيه نظر. ونصه على الضعف الشديد في حديث ما كان في سقوطه من مقام الاحتجاج به سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق به.

قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبد الله بن ماجه فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً فما فيه شيء[1] وذكر قريب بضعة عشر أو كلاماً هذا معناه.

٩ ـ ثناء العلماء على كتاب السنن

قال ابن طاهر[2]: من نظر في سننه، علم منزلة الرجل من حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلة الأحاديث، وترك التكرار، ولا يوجد فيه من النوازل والمقاطيع والمراسيل والرواية عن المجروحين ما قد أشار إليه أبو زرعة.

قال الداودي[3]: وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء، فإن

---

(١) الذي نظمه ابن الجوزي من أحاديثه في سلك الموضوعات نحو ثلاثين حديثاً أقل ما يقوله الناقد فيها إنها بالغة الضعف بل أغلبها موضوع.

(٢) طبقات المفسرين: ٢/ ٢٧٢.

(٣) المصدر السابق.

له بالري وما والاها من بلاد الجيل وقوهستان ومازندان وطبرستان شأن عظيم، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة.

قلت: وقد وجدت كتاب «السنن» يملأ الآفاق، فما دخلنا دار للكتب، أو مكتبة إسلامية إلا وقد وجدنا هذا الكتاب يقف على قدميه المزيّنة بأحاديث رسول الله ﷺ، وقد دار في الدنيا من أقصاها إلى أدناها، وقد علمه وحفظ اسم من صنّفه كل أولاد وبنات الإسلام، وقد عرفه أيضاً رجال المستشرقون.

قال ابن حجر[١]: كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن السري كان يقول مهما انفرد بخير فيه وهو ضعيف غالباً، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة والله تعالى المستعان.

١٠ ـ درجة أحاديث السنن ومنزلتها من كتب السنة

من الحفّاظ من جعل أصول كتب السنة خمسة وهي، صحيح البخاري، وصحيح مسلم[٢]، وسنن أبي داود[٣]، وسنن الترمذي[٤]،

---

(١) تهذيب التهذيب: ٩/٤٦٨.

(٢) مُسلم بن الحجّاج بن مُسلم القُشَيري أبو الحسن النيسابوري، الإمام الحافظ صاحب الصحيح، مات في رجب سنة إحدى وستين ومائتين.

(٣) أبو داود السِّجستانيّ سليمان بن الأشعث بن شدّاد بن عمرو الأزدي، الإمام العلم صاحب كتاب السنن، توفي في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

(٤) أبو عيسى الترمذي محمّد بن عيسى بن سَوْرة بن الضحاك السُّلمي، صاحب =

وسنن النسائي[1]، ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه لتأخر مرتبتها عنها، ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجه إليها، وأوّل من عدّها سادس الستة الحافظ المقدسي[2]، ثم الحافظ عبد الغني[3] المقدسي، وتابعها أصحاب كتب الأطراف والمتأخرون، وإنّما قدّم هؤلاء سنن ابن ماجه على موطأ مالك[4] ـ مع أنّه أصحّ منها بل في درجة الصحيحين كما ذهب إليه بعض العلماء، وذلك لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ فإن أحاديثه إلا القليل منها موجودة في الكتب الخمسة مندمجة فيها، فهذا هو السبب في عدّهم سنن ابن ماجه دون الموطأ.

= الجامع، الضرير الحافظ العلامة، مات بِترْمِذ في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

(١) أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شُعَيب بن علي بن سِنان بن بحر بن دينار الخراساني النسائي، القاضي الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أحد الأئمة المبرزين، مات سنة إحدى وثلاثمائة.

(٢) الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر بن عليّ بن أحمد القيسراني المقدسي ذو الرحلة الواسعة والتصانيف والتعاليق، مات في بغداد في ربيع الأول سنة ٥٠٧ هـ.

(٣) عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، الحافظ الإمام محدّث الإسلام تقي الدين أبو محمّد الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، مات بمصر يوم الاثنين ثالث عشري ربيع الأول سنة ستمائة.

(٤) الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحيّ الحميري أبو عبد الله المدني، شيخ الأئمة، وإمام دار الهجرة، مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة.

وموطأ مالك خير كتاب أخرج للناس في عهد، ثم ما خايره فَخَارَهُ كتاب أخرج من بعده، ولأمر ما قال فيه الإمام الشّافعي رضي الله عنه قولته المشهورة: «ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله، أصح من كتاب مالك»، وفي رواية: «ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك»، وفي رواية «ما في الأرض بعد كتاب الله، أكثر صواباً من موطأ مالك»، وفي رواية «ما بعد كتاب الله، أنفع من الموطأ».

والشافعي هذا، هو الذي قال فيه الإمام أحمد[1] بن حنبل: «كنتُ سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حفّاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعيّ لأني وجدته أقومهم»، ولأمر ما، قال الإمام البخاري، وهو من هو: أصح الأسانيد مالك عن نافع[2] عن ابن عمر[3].

ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك، أحد الأصول الستة، ولم يضم إليها سنن ابن ماجه، وأوّل من فعل ذلك أحمد[4] بن رزين في

---

(١) أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي، الإمام الشهير صاحب المسند، مات ببغداد يوم الجمعة لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين.

(٢) نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني، كثير الحديث، مات سنة عشرة ومائة، وقيل غير ذلك.

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطّاب أبو عبد الرحمٰن العدوي، المدني الفقيه أحد الأعلام في العلم والعمل، شهد الخندق، وهو من أهل بيعة الرضوان، توفي سنة أربع وسبعين.

(٤) أحمد بن رزيــن أبو الحسن السرقسطي، المتوفى سنة ٥٣٥ هـ.

كتابه «التجريد في الجمع بين الصحاح، وتبعه على ذلك ابن الأثير[١] الجزري، وسار على هذا أيضاً الزبيدي[٢] في كتابه «تيسير الوصول».

وقد اختلف العلماء كما ذكرنا في منزلة الموطأ من كتب السنة، فمنهم من جعله مقدماً على الصحيحين كالإمام أبو بكر[٣] بن العربي حيث قال: «الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب».

وكذلك ابن عبد البر[٤] كما يدل على ذلك كلامه في مقدمة كتابه «التقصي»، «. . . واعتماده ـ أي مالك ـ عليها في موطأه الذي لا مثيل له، ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله تعالى عز وجل»[٥].

وكذلك قال السيوطي[٦] في مقدمة شرح الموطأ: «ما من مرسل في

---

(١) أبو السعادات مبارك بن محمد المشهور بابن الأثير الجزري الشافعي، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ.
(٢) الزبيدي العلامة الشافعيّ، المتوفى سنة ٩٤٤ هـ.
(٣) ابن العربيّ العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمّد بن عبد الله بن محمّد الإشبيليّ، مات بفاس في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة.
(٤) ابن عبد البر الحافظ الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البر بن عاصم النَّمَري القُرطُبي، مات ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة.
(٥) التقصي، ص/ ٩.
(٦) الإمام الحافظ الشّيخ جلال الدّين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، توفي سنة ٩١١ هـ.

الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصحيح أن الموطأ لا يستثنى منه شيء».

ومن المتأخرين الشيخ محمد حبيب الشنقيطي ـ رحمه الله ـ ومنهم من جعله في مرتبتهما، وإليه يشير كلام الدهلوي في كتابه «حجة الله البالغة» حيث حصر كتب الطبقة الأولى في ثلاثة، الصحيحين وموطأ مالك، وأيّد كلامه بأنه ليس فيه حديث مرسلاً ولا منقطع إلا وقد اتصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم كانت صحيحة من هذا الوجه.

ومنهم من جعل الموطأ في مرتبة دون الصحيحين، وإليه يميل كلام ابن الصلاح[1] في مقدمته، وقال ابن حزم في مقالة له رتّب فيها كتب الحديث نقلها السيوطي في التدريب والحافظ ابن حجر[2]، وإليه يشير قوله: «كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلّده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما».

وقد نقل الشيخ الشنقيطي رجوع الحافظ ابن حجر عن رأيه هذا وذهابه إلى المساواة بين الإمام البخاري والإمام مالك في الاحتجاج بغير المتصل، وأن ما في الموطأ من المرسلات وشبهها مثل ما في

---

(١) ابن الصلاح الإمام الحافظ شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الشيخ صلاح الدين عبد الرحمٰن بن عثمان بن موسى الكُردي الشَّهْرَزُورِي الشافعيّ، مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

(٢) ابن حجر شيخ الإسلام وإمام الحُفّاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمّد العسقلاني، مات سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة.

صحيح البخاري من المعلقات والموقوفات ونحوهما، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح[١].

والحق أن موطأ الإمام مالك أعلى درجة من سنن ابن ماجه، وقد قدّمنا في الكلام على الموطأ آراء العلماء في منزلة الموطأ من كتب الحديث.

ومن المحدثين من قال: «ينبغي أن يجعل سادس الستة «كتاب الدارمي» ولا سيما وقد أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفّاظ، وأنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة»[٢].

وسنن ابن ماجه فيها الصحيح، والحسن، والضعيف، بل والمنكر، والموضوع على قلة، وهي بالنسبة لكتب السنن الأخرى متخلفة عنها لكثرة الأحاديث الضعيفة التي فيها حتى قال الحافظ المزي: «إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف».

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في مقالته وقال: «إنه انفرد بأحاديث كثيرة، وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على الرجال» ومراد الحافظ ابن حجر أن ضعف سند الحديث ورواته لا يلزم منه أن يكون الحديث ضعيفاً في الواقع، وفي نفس الأمر لجواز أن يكون الحديث روي من طريق آخر بإسناد صحيح، ولهذا كثيراً ما يقول المحدثون: هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد.

---

(١) دليل السالك، ص/ ١٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص/ ٤٢.

وقال بعض العلماء المتأخرين: «إن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحاح كلها وهي في الصحة كأحاديث الصحيحين، وأما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها فيعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى، وإنما لم يعده بعض العلماء في الكتب الصحاح لكثرة ما فيه من المراسيل والبلاغات والمنقطعات وكثرة الآراء الفقهية فيه لمالك وغيره»(١)، وهو ميل إلى القول بالمساواة بينه وبين الصحيحين.

وقد ألّف الحافظ شهاب الدين البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ كتاباً سمّاه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» تكلم عن كل من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف وما سكت عنه ففيه نظر، وقد يصرح في بعضها يمكن حكم بوضعه، وقد لا يصرح ولكن يبيّن حال السند بما يعرف به أنه واه ساقط عن الاعتبار، وصنيع البوصيري هذا، يرد مقالة الحافظ المزي، ويؤيّد كلام الحافظ، وكفى بهما إمامين.

وقد روي عن ابن ماجه أنه قال: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة(٢) الرازي، فنظر فيها وقال، أظن أنه إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثم قال، لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً في إسناده ضعف»(٢).

---

(١) الباعث الحثيث، ص/ ١٨.

(٢) أبو زُرْعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي، أحد الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام، مات سنة ثمان وستين ومائتين.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٨٩.

ونقل ابن طاهر المقدسي في «شروط الأئمة الستة»[1] أنها بضعة عشر حديثاً أو نحوها.

وهذه القصة قد طعن فيها بعض الأئمة بالانقطاع، وعلى فرض صحتها فلعل مراده الأحاديث التي هي شديدة الضعف الذي يصل بها إلى حد النكادة أو السقوط والوضع.

قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد: كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنهما ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل، وفي الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي، ويقابله من الطرف الآخر[2] كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد، وداود بن المحبِّر، وعبد الوهاب بن الضحاك، وإسماعيل بن زياد السَّكُوني، وعبد السلام بن يحيى أبي الجنوب وغيرهم، وأمّا ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف فهي حكاية لا تصح لانقطاع سندها وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر، وقد حكى أبو زرعة على

(١) شروط الأئمة الستة، ص/ ١٦.

(٢) يعني الذي رجاله مجرحة.

أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة، أو منكرة، وذلك محكي في كتاب العلل لأبي حاتم[1] وقال الحافظ الذهبي في تذكرته: «سنن أبي عبد الله ـ يعني ابن ماجه ـ كتاب حسن لولا ما كدره من ذكر أحاديث واهية ليست بالكثيرة».

وقال ابن كثير: «وقد اشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألّف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى اليسيرة»[2]، وقد حكي عن أبي زرعة الرازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً ربما يقال: إنها موضوعة أو منكرة جداً.

وخلاصة القول أن سنن ابن ماجه تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، وأن على الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتحري ومعرفة درجته.

وسوف نوضح إن شاء الله تعالى معنى الحديث الصحيح والحسن والضعيف في فصل مستقل.

١١ ـ الرجال والأحاديث المنتقدة

قد سمعت آنفاً ما قاله الإمام ابن رشيد في نقض بعض رجال السنن لابن ماجه، وأنه قد يخرج عن رجال متهمين بالكذب وسرقة

---

(١) زهر الربى على المجتبى: ١/ ٣.

(٢) البداية والنهاية: ١١/ ٥٣.

الأحاديث، وأن بعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حبيب، وداود بن المحبر، وإسماعيل بن زياد وغيرهم.

وما قاله بعض الأئمة أبو زرعة وغيره في نقد بعض أحاديث السنن ونزولها عن درجة الاحتجاج، وقد انتقد ابن الجوزي[1] أحاديث ذكرها ابن ماجه في سننه وجعلها في عداد الموضوعات وعدتها كما ذكر السيوطي في «تعقباته» ثلاثون حديثاً، وقد نازع السيوطي ابن الجوزي في الحكم عليها بالوضع.

والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزي كثير، وبعض هذه الأحاديث مما أجمع الحفاظ على وضعها غلطاً، وذلك مثل ما روي: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، فإنه موضوع ولكن لا سبيل التعمد، بل على سبيل الغلط.

١٢ ـ ثلاثيات ابن ماجه

قد علا ابن ماجه في بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة رجال وهي ما تعرف بالثلاثيات.

---

(١) الإمام العلامة الحافظ عالم العراق وواعظ الآفاق جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن عبد الرحمٰن البغدادي الحنبلي الواعظ، مات ثالث عشر رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة.

١٣ ـ نماذج من «سنن» ابن ماجه

[١] ـ حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة؛ قال: ثنا شريك، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هُريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أمرتكم به فخذُوه. وما نهيْتكم عنه فانتهُوا».

[٢] ـ حدّثنا أبُو عبد الله؛ قال: ثنا مُحمَّد بْنُ الصَّبَّاح، قال: أنا جرير، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ذَرُوني ما ترَكْتُكُمْ. فإنّمَا هَلكَ من كان قَبْلَكم واخْتِلافِهِمْ عَلَى أنبيائِهم. فَإِذا أَمَرْتُكُمْ بشيءٍ فخذُوا مِنْهُ ما استطعتم. وإذا نهيْتُكُمْ عن شيءٍ فانتَهُوا».

[٣] ـ حدّثنا أبُو بكر بْنُ أبِي شيبةَ. ثنا عَفَّان. ثنا أبو عوانةَ، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثرُ عذابِ القَبْرِ من البَوْلِ».

في الزوائد: إسناده صحيح، وله شواهد.

[٤] ـ حدّثنا أبُو بكرِ بنُ أبي شيبةَ. ثنا وَكِيع. ثنا الأسْوَدُ بْنُ شيبانَ.

---

[١] [٢] ـ قوله «ذروني» أي اتركوني من السؤال.
قوله: «ما تركتكم» «ما» مصدرية ظرفية. أي مدة ما تركتكم.
الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (١، ٢).
[٣] [٤] ـ قوله: «من البول» أي من جهة عدم الاحتراز منه.
الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (٣٤٨، ٣٤٩).

حَدَّثَني بَحْرُ بْنُ مَرَّاءٍ، عَنْ جَدِّه أبي بكرَةَ؛ قال: مَرَّ النَّبيُّ ﷺ بقبرين. فقال: «إنَّهُما ليُعذَّبان ومَا يُعَذَّبَانِ في كبيرةٍ أمَّا أحَدُهُما فيُعذَّبُ في البَوْل. وأمّا الآخرُ فيُعذَّبُ في الغِيبَةِ».

أصل الحديث في الصحيح بلفظ النميمة. ورواه الطبريّ عن يحيى عن عبد الرحمٰن بن بكرة عن أبي بكرة في الأطراف. وهو الصواب. كذا في الزوائد.

[٥] ـ حدّثنا أبو بكرِ بْنُ أبي شيْبَةَ. ثنا يُونُس بْنُ مُحمَّد. ثنا ليثُ بْنُ سَعْدٍ. ح وحدثنا أبو بكرِ بْنُ أبي شَيْبَةَ. ثنا داوُدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ الجَعْفَرِيُّ، عن عبْدِ العزيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ. جميعاً عَنْ يزيدَ بْنِ عبدِ اللّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الهَادِ، عَنِ الوَلِيدِ بْنِ أبي الوَلِيدِ، عَنْ عُثْمانَ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ سُرَاقَةَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخطَّاب، قالَ: سمعتُ رَسُول الله ﷺ يقولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِداً يُذْكَرُ فيه اسْمُ اللّهِ، بَنَى اللّهُ لَهُ بَيْتاً في الجَنّةِ».

في الزوائد: حديث عمر مرسل. فإن عثمان بن عبد الله بن سراقة روى عن عمر بن الخطاب، وهو جده لأمه، ولم يسمع منه، قاله المزّي في التهذيب. ورواه ابن حبّان في صحيحه بهذا الإسناد.

[٦] ـ حدَّثنا العبّاسُ بنُ عُثْمانَ الدِّمَشْقِيُّ. ثنا الوليدُ بْنُ مُسْلِم، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنِي أبُو الأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَليِّ بْنِ أَبي طالبٍ،

---

[٥] [٦] ـ قوله: «من هاله» فيخرج من باشر البناء لغيره.

الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (٧٣٥، ٧٣٧).

قالَ: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَنَى لِلّهِ مَسْجِداً مِنْ مَالِهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الجَنَّةِ».

في الزوائد: إسناد حديث عليّ ضعيف. والوليد بن مسلم مدلس، وقد رواه بالعنعة. وشيخه ابن لهيعة ضعيف.

[٧] ـ حدّثنا أحمدُ بنُ عثمانَ بنِ حَكيمٍ الأَوْدِيُّ، والعبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ؛ قالاَ: ثنا عَلِيُّ بْنُ ثَابتٍ الدَّهَّانُ. ثنا الحكمُ بْنُ عَبْدِ الملِك، عن قتادَةَ، عن سعيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عن عائشةَ؛ قالت: لَدَغَتِ النَّبيَّ ﷺ عقرَبٌ وهُوَ في الصَّلاَةِ. فقالَ: «لعنَ اللّهُ العقربَ. ما تدَعُ المُصَلِّيَ وغَيْرَ المُصَلِّي. اقْتُلُوها في الْحِلِّ والْحرَمِ».

في الزوائد: في إسناده الحكم بن عبد الملك، وهو ضعيف. لكن لا ينفرد به الحكم. فقد رواه ابن خزيمة في صحيحه عن محمّد بن بشار، عن محمّد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، به.

وقال: قد رواه الترمذيّ من حديث أبي هريرة وقال: حديث حسن. وفي الباب عن ابن عبّاس وأبي رافع.

[٨] ـ حدّثنا مُحمّد بْنُ يَحْيَىٰ. ثنا الهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ. ثنا مندل، عن ابن أبي رافعٍ، عن أبيه، عن جدِّهِ؛ أنّ النَّبيَّ ﷺ قَتَلَ عقْرباً وهُوَ في الصَّلاةِ.

في الزوائد: في إسناده مندل، وهو ضعيف.

---

[٧] [٨] ـ الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (١٢٤٦، ١٢٤٧).

[٩] ـ حدّثنا عمرُو بنُ رافع. ثنا عبد الله بن المُبارك، عن أُسَامة بنِ زَيْدٍ، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قالَ: قال رسول الله ﷺ: «رُبّ صائمٍ ليسَ له مِنْ صِيَامِهِ إلاّ الجُوعُ. ورُبَّ قائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قيامِه إلاّ السَّهَرُ».

في الزوائد: إسناده ضعيف.

[١٠] ـ حدّثنا مُحمَّد بْنُ الصَّبَّاح. أنبأنا جريرُ، عن الأَعْمشِ، عنْ أَبِي صالحٍ، عَنْ أبي هُرَيرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذَا كانَ يَوْمُ صَوْمِ أحَدِكُمْ فلا يرفُث وَلا يَجْهَلْ. وإن جَهِلَ عَلَيْهِ أحَدٌ، فَلْيَقُلْ: إنِّي امْرؤٌ صَائِمٌ».

[٩] ـ قوله: «إلا الجوع» أي ليس لصومه قبول عند الله، فلا ثواب له.

[١٠] ـ قوله: «فلا يرفث» أي لا يفحش في الكلام.

قوله: «ولا يجهل» أي لا يفعل شيئاً من مقتضيات الجهل.

قوله: «فإن جهل عليه أحد» أي خاصمه أحد قولاً أو فعلاً، وتسبب لمخاصمته بأحد الوجهين.

قوله: «فليقل» أي فليذكر بالقلب صومه ليرتدع به عن مقابلته بالمثل. أو ليقل باللسان، تثبيتاً لما في القلب وتوكيداً. أو ليدفع خصمه بهذا الكلام ويعتذر عنده عن المقابلة بأن حاله لا يناسب المقابلة اليوم.

---

[٩] [١٠] ـ الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (١٦٩٠، ١٦٩١).

[١١] ـ حدّثنا أَبُو بكر بْنُ أبي شَيْبَةَ، ومُحمّد بْنُ يَحْيَىٰ.

قالا: ثنا عَفَّانُ. ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمةَ، عَنْ ثابتٍ، عن سُمَيَّةَ، عن عائِشَةَ، أَنَّ رسُولَ اللّهِ ﷺ وجَدَ علَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ في شيءٍ. فقالتْ صَفِيَّةُ: يا عائِشَةُ! هَلْ لَكِ أنْ تُرْضِي رسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِّي، وَلَكِ يَوْمِي؟ قالَتْ: نَعَمْ. فأخذَتْ خِماراً لَهَا مَصْبُوغاً بِزَعْفَرَانٍ. فَرَشَّتْهُ بالماءِ لِيَفُوحَ رِيحُهُ. ثُمَّ قَعَدَتْ إلى جَنْبِ رَسُولِ الله ﷺ. فقال النّبيُّ ﷺ: «يا عائشة! إليكِ عَنِّي. إِنَّهُ ليْسَ يَوْمَكِ» فقالتْ: ذلك فضلُ الله يُؤتيه مَنْ يَشَاءُ. فأَخْبرَتْهُ بالأمْرِ، فَرَضِيَ عَنْهَا.

في الزوائد: في إسناده سمية البصرية. وهي لا تعرف. كذا قاله صاحب الميزان.

[١٢] ـ حدّثنا أحمدُ بنُ سِنَانٍ. ثنا عبْدُ الرّحمٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عن مالكِ بن أَنَسٍ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَر؛ أَنَّ رجُلاً لاَعَنَ امرأَتَهُ وانتفَى مِنْ وَلَدِها. فَفَرَّق رسولُ الله ﷺ بينهما. وألحقَ الولدَ بالمرأة.

[١٣] ـ حدّثنا هشام بن عمّار. ثنا سُفيان بن عُيينة، عن أبي الزُّبير، عن جابر بن عبد الله؛ أن النبيَّ ﷺ قال: «لا يبيع حاضرٌ لبادٍ. دَعُوا النَّاس يرزُقُ اللّهُ بعضَهُم بعضاً».

---

[١١] [١٢] ـ رواهما ابن ماجه في سننه برقم (١٩٧٣، ٢٠٦٩).

[١٣] ـ قوله: «لا يبيع حاضر لباد» الحاضر هو المقيم بالبلدة. والبادي البدويّ. وهو أن يبيع الحاضر مال البادي نفعاً له، بأن يكون دلاّلاً له.

[١٤] ـ حدّثنا أبُو بكر بنُ أبي شيبة وعليُّ بن محمّد. قالا: ثنا أبُو أُسامة، عن هشام بن حسّان، عن محمّد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ قال: «لا تَلقوا الأجْلاَب، فمَنْ تلقَّى منهُ شيئاً فاشْترَى، فصاحِبُهُ بالخيار، إذا أتَى السُّوقَ».

[١٥] ـ حدّثنا أبو بكر بنُ أبي شيبة. ثنا خالد بنُ مَخْلَدٍ. ثنا كثير بنُ عبد الله بن عمرو بْنِ عوْفٍ، عن أبيه، عن جَدِّه؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «الصُّلحُ جائِز بَيْنَ المُسلمين. إلاَّ صُلحاً حَرَّم حَلاَلاً، أو أَحَلَّ حراماً».

[١٦] ـ حدّثنا أزْهَرُ بنُ مَرْوَانَ. ثنا عبْدُ ٱلأَعْلَىٰ. ثنا سعِيدُ عن قَتَادَةَ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أنَّ رَجُلاً كان في عَهْدِ رسُولِ اللّهِ ﷺ، في عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ، وكانَ يُبَايعُ، وأَنَّ أهْلَهُ أتَوُا النبيَّ ﷺ فقالوا: يا رسُولَ الله! احْجُرْ عَلَيْهِ. فَدَعَاهُ النّبي ﷺ. فنهَاهُ عن ذلك. فقال: يا رسُولَ اللّهِ! إنِّي لاَ أصْبِرُ عنِ البَيْعِ. فقال: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: هَا: ولا خِلاَبَةَ».

---

[١٤] ـ قوله: «لا تلقوا الأجلاب» الأجلاب جمع جلب. أريد بها الأمتعة المجلوبة التي يأتي بها الركبان إلى البلدة ليبيعوا فيها. وتلقيها استقبالها. وفي استقبالها تضييق على أهل السوق.

الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (٢١٧٦، ٢١٧٨).

[١٥] [١٦] ـ قوله: «في عقدته» أي في رأيه ونظره في مصالح نفسه، وعقله.

قوله: «احجر عليه» أي امنعه.

قوله: «ها ولا خلابة» ها اسم فاعل بمعنى خذ. ولا خلابة أي لا خديعة.

الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (٢٣٥٣، ٢٣٥٤).

[١٧] ـ حدّثنا أَبُو بكر بْنُ أبي شيبة. ثنا ابْنُ دُكَيْنٍ. ثنا إسرائِيلُ عنْ زيدِ بْنِ جُبير، عن أبي يزيدَ الضَّنِّيِّ، عن ميمونَةَ بنتِ سَعْدٍ، مَوْلاةِ النّبيِّ ﷺ، أنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ وَلَدِ الزِّنَا. فقال: «نَعْلاَنِ أُجَاهِدُ فيهما، خَيْرٌ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزِّنَا».

في الزوائد: في إسناده أبو يزيد الضَّنّيّ، قال ابن عبد الغنيّ: منكر الحديث. وقال البخاريّ: مجهول. وكذا قال الذهبيّ. وقال الدارقطنيّ: ليس بمعروف.

[١٨] ـ حدّثنا هِشَام بْنُ عمَّارٍ. ثنا الوليدُ بْنُ مُسْلِمٍ. ثنا سعيدُ بْنُ سِنَانٍ، عن أبي الزَّاهِرِيَّةِ، عنْ أبي شجرَةَ كثيرِ بْنِ مُرَّةَ، عن ابْنِ عُمَرَ؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: «إقامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللّهِ، خَيْرٌ مِنْ مَطَرِ أَرْبَعينَ ليلةً، في بلادِ اللّهِ عزّ وجلّ».

في الزوائد: في إسناده سعيد بن سنان، ضعّفه ابن معين وغيره،

---

[١٧] [١٨] ـ قوله: «نعلان أجاهد فيهما خير» كأنّ المراد أن أجر إعتاقه قليل. ولعلّ ذلك لأن الغالب عليه الشر عادة، فالإحسان إليه قليل الأجر كالإحسان إلى غير أهله.

قوله: «إقامة حد من حدود الله خير» ذلك لأن في إقامتها زجراً للخلق عن المعاصي والذنوب، وسبباً لفتح أبواب السماء بالمطر. وفي القعود عنها والتعاون بها انهماكهم في المعاصي، وذلك سبب لأخذهم بالسنين والجدب، وإهلاك الخلق.

رواهما ابن ماجه رقم: (٢٣٥١، ٢٥٣٧).

وقال الدارقطنيّ: يضع الحديث.

[١٩] ـ حدّثنا عليُّ بْنُ مُحمَّدٍ. ثنا أَبُو معاويَةَ وأَبُو أُسامَةَ وعبْدُ اللّهِ بنُ نُمَيْرٍ، عن عُبَيْدِ اللّهِ بْنِ عُمَرَ، عن نافِعٍ، عن ابنِ عُمَرَ؛ قال: تلقَّفْتُ التَّلبِيَةَ مِنْ رسُولِ اللّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «لَبّيكَ اللَّهُمَّ لبَّيك! لبَّيك! لا شَريكَ لكَ لبّيْكَ! إنّ الحَمْدَ والنّعْمَةَ لكَ، والْمُلْكَ. لا شَرِيكَ لَكَ». قال، وكان ابنُ عُمرَ يَزيدُ فِيها: لَبّيْكَ! لبّيكَ! وسَعْدَيْكَ! والخيْرُ في يَدَيْكَ! والرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ والْعَمَلُ.

[٢٠] ـ حدّثنا أبو بكر بنُ أبي شَيْبَة. ثنا عبدُ الله بنُ نُمَيْرٍ وأبو أُسامة، عن عُبَيْدِ الله بن عُمَرَ، عنْ خَبيبِ بن عَبْدِ الرَّحمٰنِ، عن حَفْصِ بن عاصم، عن أبي هُرَيرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ الإِيمانَ لَيَأْرِزِ إلى المدينة، كما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحْرِهَا».

---

[١٩] ـ قوله: «تلقفت» أي أخذت.

قوله: «لبيك» هو من التلبية، وهي إجابة المنادي، أي إجابتي لك يا رب. وهو مأخوذ من لب بالمكان وألب إذا أقام به، ولم يستعمل إلا على لفظ التثنية، في معنى التكرير: أي إجابة بعد إجابة. وهو منصوب على القدر بعامل لا يظهر. كأنك قلت ألبّ إلباباً بعد إلباب. والتلبية من لبيك كالتهليل من لا إله إلا الله. قوله «سعديك» أي ساعدت طاعتك مساعدة بعد مساعدة، وإسعاداً بعد إسعاد، ولهذا ثنّي، وهو من المصادر المنصوبة بفعل لا يظهر في الاستعمال.

قوله: «والرغباء» من الرغبة، ومعناه الطلب والمسألة.

رواه ابن ماجه برقم (٢٩١٨).

[٢٠] ـ قوله: «ليأرز» أي ينضمّ ويجتمع بعضه إلى بعض فيها.

[٢١] ـ حدّثنا بكرُ بن خَلَفٍ. ثنا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. ثنا أَبِي عن أَيُّوب، عَنْ نَافِعٍ، عن ابن عُمَرَ؛ قال: قال رسول اللّهِ ﷺ: «مَن استطاعَ مِنْكُم أَنْ يَمُوتَ بالمدينَةِ، فليَفْعَل. فَإِنِّي أَشهَدُ لِمَنْ مَاتَ بِهَا».

[٢٢] ـ حدّثنا مُحمَّدُ بْنُ المُثَنَّى. ثنا خالد بن الحارث وابن أبي عَدِيٍّ، عن حُميدٍ؛ قال: سُئِل أَنَسُ بنُ مالكٍ: أَخَضَبَ رسولُ اللّهِ ﷺ؟ قالَ: إِنَّهُ لَمْ يَرَ مِنَ الشَّيْبِ إِلاَّ نَحْوَ سَبْعَةَ عَشَرَ أَوْ عِشْرِينَ شَعرةً، في مُقدَّم لِحيَتِهِ.

في الزوائد: هذا الإِسناد صحيح، رجاله ثقات.

[٢٣] ـ حدّثنا مُحمَّد بنُ عُمَرَ بنِ الوَليدِ الكِنْدِيُّ. ثنا يَحْيىٰ بْنُ آدمَ عن شَرِيكٍ، عن عُبيد الله عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ؛ قال: كان شَيْبُ رَسُولِ الله ﷺ نحو عشرين شعرةً.

في الزوائد: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

---

[٢١] ـ قوله: «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة» أي بأن لا يخرج منها إلى أن يموت. قال الدميريّ: فائدة زيارة النبيّ ﷺ من أفضل الطاعات وأعظم القربات. لقوله ﷺ: «من زار قبري وجبت له شفاعتي» رواه الدارقطنيّ وغيره. وصححه عبد الحق. ولقوله ﷺ: «من جاءني زائراً، لا تحمله حاجة إلا زيارتي كان حقاً عليّ أن أكون له شفيعاً يوم القيامة» رواه الجماعة. منهم الحافظ أبو عليّ بن السكن في كتابه المسمّى بالسنن الصحاح. فهذان إمامان صححا هذين الحديثين، وقولهما أولى من قول من طعن في ذلك. نقله السّنديّ.

رواهما ابن ماجه برقم (٣١١١، ٣١١٢).

[٢٤] ـ حدّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ. ثنا ابْنُ عُيَيْنَةَ عن أَبِي نَجِيحٍ، عنْ مُجَاهِدٍ؛ قال: قالتْ أم هانىءٍ: دَخَلَ رسولُ الله ﷺ مكة، وله أربعُ غدائِرَ. تعني ضفائِرَ.

[٢٥] ـ حدّثنا عمرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كثيرِ بْنِ دينارِ الْحِمْصيُّ. ثنا عَبَّادُ بْنُ يوسُفَ. ثنا صفوانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عن عوْفِ بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: قال رسُولُ اللّهِ ﷺ: «افْتَرَقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى وسَبْعِينَ فِرْقَةً. فواحِدةٌ فِي الجنَّةِ، وسَبْعُونَ في النَّارِ. وافترقَتِ النَّصَارى على ثنتينِ وسبعينَ فِرْقَةً. فإحْدَى وسبْعُونَ في النَّارِ، وواحِدَةٌ في الجَنَّةِ. والَّذِي نَفْسُ محمّدٍ بيَدِهِ! لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثلاثٍ وَسَبعينَ فِرقَةً. واحدةٌ في الجنّةِ وثنتانِ وسبْعُون في النَّارِ» قِيل يا رسول الله! مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الجماعَةُ».

في الزوائد: إسناد حديث عوف بن مالك فيه مقال: وراشد بن سعد، قال فيه أبو حاتم: صدوق. وعباد بن يوسف لم يخرج له أحد سوى ابن ماجه. وليس له عنده سوى هذا الحديث. قال ابن عديّ: روي أحاديث تفرد بها. وذكره ابن حبّان في الثقات، وباقي رجال الإسناد ثقات.

---

[٢٤] قوله: «أربع غدائر» أي ذوائب، وهي الشعر المضفور. أي المنسوج. أدخل بعضه في بعض.

[٢٥] ـ قوله: «الجماعة» أي الموافقون لجماعة الصحابة، الآخذون بعقائدهم، المتمسكون برأيهم.

الحديث رواه ابن ماجه برقم (٣٩٩٢).

[٢٦] ـ حدّثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ ٱلأَعْلَىٰ. ثنا مُحمَّد بنُ إِدْرِيسَ الشَّافعيُّ. حدَّثِني مُحمَّد بْنُ خَالدِ الْجَنَدِيُّ عنْ أَبَانِ بْنِ صَالحٍ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَزْدَادُ الأَمْرُ إِلاَّ شِدَّةً. ولا الدُّنْيا إِلاّ إدباراً. ولا النّاسُ إلا شُحاً. ولا تَقومَ السّاعَةُ إلاَّ عَلَى شِرَارِ النَّاسِ. ولا المَهْدِيُّ إلاَّ عيسى ابن مَرْيَم.

في الزوائد: قال الحاكم في المستدرك، بعد أن روي هذا المتن بهذا الإسناد: هذا حديث يعد في إفراد الشافعيّ، وليس كذلك. فقد حدَّث به غيره. وقد بسط السيوطيّ القول فيه. وخلاصة ما نقل عن الحافظ عماد الدين بن كثير أنّه قال: هذا حديث مشهور بمحمد بن خالد الجنديّ الصغاني المؤذن، شيخ الشافعيّ. وروى عنه غير واحد أيضاً. وليس هو بمجهول. بل روي عن ابن معين أنّه ثقة.

[٢٧] ـ حدّثنا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، وأَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ، مُحمَّدُ بن يزيد، قالا: ثنا أَبُو بكرِ بْنُ عَيَّاشٍ. ثنا أَبُو حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالحٍ، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا والسّاعَة، كهاتين» وجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ.

---

[٢٦] ـ قوله: «لا يزداد الأمر إلا شدة» أي التمسك بالدين والسنة. لقلة الأعوان وكثرة المخالفين.

[٢٧] ـ قوله: «بعثت أنا والساعة» قيل: بالنصب على أنه مفعول. وقيل: بالرفع على العطف.

الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (٤٠٣٩، ٤٠٤٠).

[٢٨] ـ حدّثنا الزُّبيرُ بنُ بكّارٍ. ثنا أنسُ بنِ عِيَاضٍ. ثنا نافِعُ بْنُ عبدِ اللّهِ عَن فرْوَةَ بن قَيْسٍ، عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ، عن ابنِ عُمَرَ، أنَّه قال: كنتُ مع رسولِ اللّهِ ﷺ. فجَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ. فسَلَّمَ عَلَى النّبيِّ ﷺ. ثُمّ قال: يا رسُولَ اللّهِ! أيُّ المؤمنين أَفْضَلُ؟ قال: «أَحْسَنُهُمْ خُلُقَاً» قال: فأيُّ المؤمنين أكيسُ؟ قال: «أكثرُهُم لِلْمَوْتِ ذِكْراً، وأَحْسَنُهُم لِمَا بَعْدَهُ استعداداً. أولَئِكَ الأَكْيَاسُ».

في الزوائد: فروة بن قيس مجهول. وكذلك الراوي عنه. وخبره باطل. قال الذهبيّ في طبقات التهذيب.

[٢٩] ـ حدّثنا هشامُ بنُ عبدِ الملِكِ الحِمْصِيُّ. ثنا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ. حدَّثَني ابنُ أبي مَرْيَمَ عَن ضمرة بن حبيب، عن أبي يعلى شدّاد بن أوسٍ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «الكيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وعَمِلَ لمَا بَعْدَ المَوْتِ. والعاجزُ من أتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، ثُمَّ تَمَنَّى على اللّهِ».

---

[٢٨] ـ قوله: «أكيس» أي أعقل. كاس يكيس كيساً. والكيْس العقل.

[٢٩] ـ قوله: «من دان نفسه» أي أذلها واستعبدها. وقيل: حاسبها.

قوله: «من أتبع نفسه هواها» أي جعل نفسه تابعة لهواها، يعطيها كل ما تهوى وتشتهي.

قوله: «تمنى على الله» بأنه كريم غفور رحيم. غنيّ عنه وعن عمله. فلا يعاقبه، بل يدخله الجنة ويعطيها ما تشتهي.

الحديثان رواهما ابن ماجه برقم (٤٢٥٩، ٤٢٦٠).

الفصل الثالث

١ ـ معنى السنة والحديث والخبر والأثر

السنة والحديث والأثر والخبر ألفاظ لمعنى واحد، يطلقها علماء الحديث على ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل أو تقرير، أو إلى الصحابي أو إلى التابعي.

فالسنة لغة، هي السيرة والطريقة حسنة كانت أم سيئة.

وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»[1]، فكل من بدأ عملاً ليقتدي به غيره فقد سنّه له، ولما كان النبي ﷺ هو القدوة الحسنة بأقواله وأفعاله

---

(١) رواه مسلم في: (٤٧) كتاب العلم ـ (٦) باب من سَنّ سُنّة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة ـ حديث رقم: (١٥).

ورواه الترمذي في: (٣٩) كتاب العلم ـ (١٥) باب ما جاء فيمن دَعَا إلى هُدًى فاتُّبع أو إلى ضلالة ـ حديث رقم: (٢٦٧٥).

ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة ـ (٦٤) باب التحريض على الصدقة ـ حديث رقم: (١).

=

قال الله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً﴾[1].

كانت السنة في اصطلاح المحدثين: هل كل ما أثر عن رسول الله ﷺ من قول قاله مثل ما روي عن علي[2] بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع يشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله بعثني بالحق ويؤمن بالموت ويؤمن بالبعث بعد الموت ويؤمن بالقدر» أو فعل فعله ﷺ ونقله إلينا الصحابة، مثل ما روي عن أبي هريرة[3]: «أن رسول الله ﷺ كان يعتكف كل رمضان عشرة أيام فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين»[4].

= ورواه ابن ماجه في «المقدمة» ـ (١٤) باب من سن سنة حسنة أو سيئة ـ حديث رقم: (٢٠٣).

ورواه مالك في «الموطأ» ـ (١٥) كتاب القرآن ـ (٩) باب العمل في الدعاء ـ حديث رقم: (٤١).

ورواه أحمد في «مسنده»: ٢/٥٠٥، ٥٢١، ٤/٣٥٧، ٣٥٩ ـ ٣٦٢، ٥/٣٧٨.

(١) سورة الممتحنة آية: ٦.

(٢) علي بن أبي طالب أمير المؤمنين رضي الله عنه أبو الحسن الهاشمي قاضي الأمة، نهض بأعباء العلم والعمل، استشهد في سابع عشر رمضان من عام أربعين، وسُنّة ستون سنة.

(٣) أبو هريرة عبد الرحمٰن بن صخر الدوسي اليماني، حفظ عن النبي ﷺ الكثير، وكان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى مع الجلالة والعبادة، توفي سنة ثمان وخمسين.

(٤) رواه البخاري في: (٣٣) كتاب الاعتكاف ـ (١٧) باب الاعتكاف في العشر =

وما نقله إلينا معاوية[١] في صفة وضوئه ﷺ، وصلاته ووضوئه وأدائه لمناسك الحج «صلوا كما رأيتموني أصلي - خذوا عني مناسككم»[٢].

أو تقريره لأمر وموافقته عليه ﷺ، أو أمر فعل أمامه ولم ينكره لأمر موافقته عليه ﷺ، أو أمر فعل أمامه ولم ينكره مثل ما روي عن أبي سعيد[٣] الخدري: أنه خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً فصليا ثم وجد الماء في الوقت فأعاد أحدهما

= الاوسط من رمضان - حديث رقم: (٢٠٤٤).

ورواه أبو داود في: (١٤) كتاب الصوم - (٧٧) باب أين يكون الاعتكاف - حديث رقم: (٢٤٦٦).

ورواه ابن ماجه في: (٧) كتاب الصّيام - (٥٨) باب ما جاء في الاعتكاف - حديث رقم: (١٧٧٠).

ورواه الدارمي في: (٤) كتاب الصيام - (٥٤) باب اعتكاف النبي ﷺ - حديث رقم: (١).

ورواه أحمد في «مسنده»: ٢/ ٣٣٦، ٣٥٥.

(١) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب الأموي أبو عبد الرحمٰن أسلم زمن الفتح، توفي سنة ستين في شهر رجب.

(٢) رواه البخاري في: (١٠) الأذان - (١٨) باب الأذان للمُسافرين إذا كانوا جماعة - حديث رقم: (٦٣١).

ورواه الدارمي في: (٢) كتاب الصلاة - (٤٢) باب من أحق بالإمامة - حديث رقم: (١).

ورواه أحمد في «مسنده»: ٥/ ٥٢.

(٣) أبو سعيد الخدري سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي المدني، كان من علماء الصحابة، وممن شهد بيعة الشجرة، مات في سنة أربع وسبعين.

الصلاة والوضوء. ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكروا ذلك له. فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة، وقال للآخر: لك الأجر مرتين»[(١)].

والحديث لغة، اسم من التحديث وهو الإخبار، ويطلق أيضاً على الجدة بمعنى الجديد في مقابلة القديم، قال شيخ الإسلام ابن حجر في شرح البخاري، المراد بالحديث في عرف الشرع ما أضيف إلى النبي ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم.

والنبي ﷺ سمي قوله حديثاً، فقد روى البخاري عن أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة. قال رسول الله ﷺ: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا أحد أولى منك لما رأيت من حرصك على (الحديث) أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه»[(٢)].

كما أطلق ذلك على كل ما أثر عنه ﷺ، وعن الخلفاء الراشدين الذين اقتفوا أثره. وعن العرباض[(٣)] بن سارية قال: صلى بنا رسول الله ﷺ

---

(١) رواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة ـ (١٢٦) باب في المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت ـ حديث رقم: (٣٣٨).
ورواه الدارمي في: (١) كتاب الوضوء ـ (٦٤) باب التيمم ـ حديث رقم: (٢).

(٢) رواه أحمد في «مسنده»: ٢/٣٠٧، ٥١٨.

(٣) العرباض بن سارية السلمي أبو نجيح، صحابي مشهور من أهل الصفة، مات سنة خمس وسبعين.

ذات يوم ثم أقبل علينا بوجهه، فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب. فقال رجل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع. فماذا تعهد إلينا قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجز وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»[1].

ولذا أقر رأي جمهور المحدثين، بأن السنة والحديث والخبر والأثر ألفاظ مترادفة لمعنى واحد، وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة إلى الصحابي أو التابعي.

خلافاً لمن جعل السنة خاصة بأعمال النبي ﷺ، وجعل الحديث عاماً يشمل قول النبي ﷺ وفعله. وقال إن الخبر، ما أضيف إلى غير النبي ﷺ، والأثر ما روي عن غيره من الصحابة والتابعين.

---

(١) رواه أبو داود في: (٣٩) كتاب السنة ـ (٦) باب في لزوم السنة ـ حديث رقم: (٤٦٠٧).
ورواه الترمذي في: (٣٩) كتاب العلم ـ (١٦) باب ما جاء في الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع ـ حديث رقم: (٢٦٧٦).
قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.
ورواه ابن ماجه في «المقدمة» ـ (٦) باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ـ حديث رقم: (٤٢).
ورواه الدارمي في «المقدمة» ـ (١٤) باب اتباع السنة ـ حديث رقم: (١).
ورواه أحمد في «مسنده»: ٤/١٢٦، ١٢٧.

فالسنة والحديث والخبر والأثر ما سنّه الرسول ﷺ، وحدث به وأخبر به وأثر عنه وعن الصحابة والتابعين.

٢ ـ الحديث المتواتر والآحاد

ينقسم الحديث باعتبار عدد رواته إلى: متواتر وآحاد.

١ ـ الحديث المتواتر:

المتواتر لغة، اسم فاعل مشتق من التواتر أي التتابع، تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله، قال تعالى: ﴿**ثم أرسلنا رسلنا تترى**﴾[1] أي واحداً بعد واحد بفترة بينهما.

واصطلاحاً: ما رواه في كل طبقة من طبقاته جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب على رسول الله ﷺ، بشرط أن يكون التواتر أمراً محسوساً بإحدى الحواس الظاهرة كالصلاة والزكاة والحج.

والجمهور لا يشترط عدداً معيناً ـ والمشترطون للعدد قالوا: ـ أقلّه خمسة، قال الباقلاني: ولا يكفي الأربعة وما فوقها صالح وتوقف في الخمسة، ولماذا لا يكفي الأربعة؟ لأنهم يحتاجون إلى خامس يزكيهم فيما لو شهدوا بالزنا، وترتب على ذلك أن أقل عدد التواتر خمسة.

وقال الاصطخري: أقله عشرة، وهو المختار عند السيوطي، لأنه أول جموع الكثرة، وقيل أربعون لأن الله تعالى يقول: ﴿**يا أيها النبي**

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٤٤.

حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾(١)، وكانوا كما قيل أهل التفسير أربعون رجلاً، فإخبار الله عنهم بأن فيهم الكفاية لنبيّه، وكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك.

وقيل سبعون، وهم عدة أصحاب موسى عليه السلام لأن الله تعالى قال: **﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا﴾**(٢) أي للاعتذار إلى الله تعالى من عبادة العجل. ولسماعهم كلامه من أمر ونهي ليخبروا قومهم بما يسمعونه، وكونهم على ذلك العدد ليس إلا لأنه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك.

والتواتر، قد يكون في اللفظ والمعنى كحديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»(٣) فقد روي هذا الحديث من الصحابة أربعون كما ذكر البزار في مسنده، وأشار ابن حجر في شرحه للبخاري أنه رواه أكثر من أربعين صحابياً بينهم العشرة المبشرون بالجنة.

وقال ابن منده(٤)، سبع وثمانون، وقال ابن الصلاح، رواه اثنان وستون من الصحابة، وقال النووي(٥) في شرح مسلم، رواه نحو

---

(١) سورة الأنفال آية: ٦٤.

(٢) سورة الأعراف آية: ١٥٥.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ابن مَنْدَه، الإمام الحافظ الجوال مُحدّث العصر أبو عبد الله ابن الشيخ أبي يعقوب إسحاق بن الحافظ أبي عبد الله محمّد بن زكريا يحيى بن مَنْدَه، مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

(٥) النوويّ الإمام الفقيه الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء =

المائتين، وقال العراقي[1]، وليس في هذا المتن بعينه، ولكنه في مطلق الكذب، والخاص بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً. وقد يكون التواتر في المعنى مثل حديث «رفع اليدين»، فقد روي في هذا المعنى مائة حديث تختلف في اللفظ، لكنها تؤدي معنى واحداً، وهو أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه عند الدعاء.

٢ ـ الآحاد:

خبر الآحاد، هو الذي لم تتحقق فيه شروط التواتر التي سبق الإشارة إليها، أي أنه ما رواه عن الرسول ﷺ واحد أو اثنان أو ثلاثة أو جمع لم يصل حد التواتر في كل طبقة حتى وصل إلينا.

ويتفرع خبر الآحاد إلى أنواع حسب عدد طرقه، المشهور، والعزيز، والغريب.

أولاً ـ المشهور:

والحديث المشهور لغة، هو اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أعلنته وأظهرته، وسمي بذلك لظهوره. واصطلاحاً، ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر.

يعني لا يقل في كل طبقة من طبقات الحديث عن ثلاثة.

= محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مِرَي الحِزامي الحوراني الشافعيّ، مات رابع عشري رجب سنة ست وسبعين وستمائة.

(١) العراقي الإمام الحافظ الكبير الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، مات في ثامن شعبان سنة ست وثمانمائة.

ومثاله: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه...»[١].

ثانياً ـ المستفيض:

لغة، اسم فاعل من استفاض مشتق من فاض الماء، وسمي بذلك لانتشاره. واصطلاحاً، اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال وهي: هو مرادف للمشهور، أو هو أخص منه لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده ولا يشترط ذلك في المشهور، أو هو أعم منه أي عكس القول الثاني.

ثالثاً ـ المشهور غير اصطلاحي:

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر فيشمل: ما له إسناد واحد، وما له أكثر من إسناد، وما لا يوجد له إسناداً أصلاً، والمشهور غير الاصطلاحي أنواع كثيرة: منها: مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله حديث أنس[٢] «أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل ذكوان»[٣].

ونوع ثاني هو المشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام، ومثاله:

---

(١) رواه البخاري في: (٣) كتاب العلم ـ (٣٤) باب كيف يُقبض العلم ـ حديث رقم: (١٠٠).

(٢) أنس بن مالك بن النضر أبو حمزة الأنصاري المدني، خادم رسول الله ﷺ، وله صحبة طويلة وحديث كثير، مات في سنة ثلاث وتسعين.

(٣) رواه البخاري في: (١٤) كتاب الوتر ـ (٧) باب القنوت قبل الرُّكوع وبعده ـ حديث رقم: (١٠٠٣).

«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»(١)، ونوع ثالث مشهور بين الفقهاء، مثاله حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»(٢)، ونوع رابع مشهور بين الأصوليين، ومثاله حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»(٣).

ونوع آخر وهو المشهور بين النحاة ومثاله حديث: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»(٤). والنوع الأخير وهو، المشهور بين العامة، ومثاله حديث: «العجلة من الشيطان»(٥).

٣ ـ العزيز:

وهو ما انفرد بروايته عن رواية اثنان، فلا يرويه أقل من اثنين عن

---

(١) رواه البخاري في: (٢) كتاب الإيمان ـ (٥) باب أيُّ الإسلام أفضل ـ حديث رقم: (١١).
ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان ـ (١٤) باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل ـ حديث رقم: (٦٤).
ورواه أحمد في «مسنده»: ٢/ ١٦٠، ١٦٣، ١٨٧، ١٩١.

(٢) رواه أبو داود في: (١٣) كتاب الطلاق ـ (٣) باب في كراهية الطلاق ـ حديث رقم: (٢١٧٨).
ورواه ابن ماجه في: (١٠) كتاب الطلاق ـ (١) باب حدثنا سويد بن سعيد ـ حديث رقم: (٢٠١٨).

(٣) رواه ابن ماجه بنحوه في: (١٠) كتاب الطلاق ـ (١٦) باب طلاق المكره والناسي ـ حديث رقم: (٢٠٤٣).

(٤) موضوع لا أصله له.

(٥) رواه الترمذي في: (٢٥) كتاب البر ـ (٦٦) باب ما جاء في التَّأنِّي والعجلة ـ حديث رقم: (٢٠١٢).
=

اثنين، ولو رواه بعد ذلك عن الاثنين جماعة لا يخرج عن كونه عزيزاً، ولكن تنضم إليه صفة أخرى، وهي الشهرة، فهو عزيز لرواية اثنين عن راويه، مشهور لرواية جماعة عنهما، أو عن أحدهما فيسمى حينئذ عزيزاً مشهوراً.

ومثال العزيز، الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده»[1].

وقد يكون العزيز صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً تبعاً لأحوال رواته، ولا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً كما ظن بعضهم، وليس كل عزيز صحيحاً، ولا كل صحيح عزيزاً.

٤ ـ الغريب والفرد:

يشترك الغريب والفرد في سمة واحدة هي التفرد، ولذا فقد اعتبر بعض علماء المصطلح الاثنين مترادفين، ولكن درج معظم العلماء على إطلاق اسم المفرد غالباً على الفرد المطلق الذي لم يقيّد بقيد ما، ويقع التفرد فيه في أصل السند، أي طرفه الذي فيه الصحابي مثل حديث: «إنما الأعمال بالنيات»[2] الذي تفرد به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

= قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد تكلّم بعض أهل الحديث في عبد المُهيمن بن عبّاس بن سهلٍ.
وضعّفه من قبل حفظه.

(١) أورده السيوطي في «الجامع الصغير» (ص/ ١٩٧)، وعزاه إلى أحمد في «مسنده»، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه، والنسائي. عن أنس. وصحّحه.

(٢) رواه البخاري في: (١) كتاب بدء الوحي ـ (١) باب كيف كان بدء الوحي إلى =

رضي الله عنه. بينما يطلقون اسم الغريب غالباً على الفرد النسبي الذي قُيّد بالنسبة إلى شيء محدد، فيكون التفرد فيه مقيّد براوٍ، أو برواية عن راوٍ محدد، أو بأهل بلد، أو نحو ذلك.

ويقع التفرد في الغريب في أثناء السند، فيقيد بالموضع الذي وقع فيه، مثل حديث مالك عن الزهري[1] عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[2].

= رسول الله ﷺ ـ حديث رقم: (١).

ورواه في: (٢) كتاب الإيمان ـ (٤١) باب ما جاء إن الأعمال بالنية ـ حديث رقم: (٥٤).

ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمارة ـ (٤٥) باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية ـ حديث رقم: (١٥٥).

ورواه الترمذي في: (٢٠) كتاب فضائل الجهاد (١٦) باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا ـ حديث رقم: (١٦٤٧).

وقال: حديث حسن صحيح.

ورواه أحمد في «مسنده»: ١/ ٢٥، ٤٣.

(١) الزّهري أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب المدني، أحد الأعلام، مات سنة أربع وعشرين ومائة.

رواه البخاري في: (٢٨) كتاب جزاء الصيد ـ (١٨) باب دخول الحرام ومكة بغير إحرام. حديث رقم: (٢٤٧).

ورواه مالك في «موطأه» ـ (٢٠) كتاب الحج ـ (٨١) باب جامع الحج ـ حديث رقم ـ (٢٤٧).

ورواه أحمد في «مسنده»: ٣/ ١٠٩، ١٦٤، ١٨٠، ١٨٦.

(٢) ورواه مسلم في: (١٥) كتاب الحج ـ (٨٤) باب جواز دخول مكة بغير إحرام ـ حديث رقم: (٤٥٠).

الفصل الرابع

أقسام الحديث

ينقسم الحديث إلى: مقبول، ومردود.

١ ـ **فالمقبول**: ما توافرت فيه شروط القبول.

٢ ـ **والمردود**: ما لم تتوافر فيه شروط القبول.

وقد اصطلح المحدثون على تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ **الحديث الصحيح**.
٢ ـ **الحديث الحسن**.
٣ ـ **الحديث الضعيف**.

والقسمان الأولان من المقبول الذي يعمل به.

والقسم الثالث وهو الضعيف وهو المردود.

وأما الحديث الموضوع: فليس من أقسام الحديث. لأن صاحبه أدخله ودسه كذباً، وزعم باطلاً بأنه حديث، وزعمه غير معتبر.

ويندرج تحت هذه الأقسام أنواع كثيرة ترجع في النهاية إلى هذه الأقسام الثلاثة.

١ ـ الحديث الصحيح

والصحيح لغة، ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث وسائر المعنى. واصطلاحاً، ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

والمراد بالعدل في الرواية، هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق بارتكاب كبيرة من الذنوب الكبائر، أو إصرار على صغيرة من الذنوب الصغائر، أو على مباح يخل بالمروءة مما يذف في العرف السليم.

والمراد بالضبط، هو دقة حفظ الراوي للحديث الذي تحمله حفظاً جيداً تاماً من وقت التحمل للحديث إلى وقت الأداء.

ويسمى حفظ الصدر فإذا روي وتحمل الحديث كتابة، فيكون حافظاً لكتابه من أن يناله التحريف، أو التبديل بأن يحفظه في مكان حصين بعيد عن أن تعبث به الأيدي، ويسمى حفظ الكتاب.

ويشترط ألا يكون المروي شاذاً، والشذوذ مخالفة الراوي الثقة مقبول الرواية، لمن هو أوثق منه، فتكون روايته قد شذت بمخالفتها للأوثق سواء أكانت مخالفة لمن هو أكثر عدداً منه أو أوثق منه عدالة وحفظاً. فيعمل برواية الأوثق وتكون هي الصحيحة والمخالفة هي الشاذة.

ويشترط ألا يكون المروي فيه علة قادحة، والعلة عيب في الحديث يعرفه نقاد الحديث كإرسال حديث بإسقاط الصحابي وهو في أصله

موصول بذكر الصحابي، أو وصل حديث هو في أصله منقطع بسقوط بعض رواته، أو رواية الراوي عن غير المعاصر له بصيغة «عن» مع أنه لم يرو عنه فيعرف النقاد من تاريخ الرواية أنه لم يعاصره، وأن في الحديث علة وهي سقوط بعض رواته، وأن صيغة «عن» هنا لا تفيد السماع ممن روي عنه.

أقسام الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين:

١ ـ **الصحيح لذاته**: وهو ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل، وسلم من الشذوذ والعلة القادحة، ومثاله: قوله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»[١].

---

(١) رواه البخاري في: (٣) كتاب العلم ـ (١٠) باب العلم قبل القول والعمل.
ورواه مسلم في: (٣٣) كتاب الإمارة ـ (٥٣) باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» ـ حديث رقم: (١٧٥).
ورواه الترمذي في: (٣٩) كتاب العلم ـ (١) باب إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين ـ حديث رقم: (٢٦٤٥).
قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
ورواه ابن ماجه في «المقدمة» ـ (١٧) باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ـ حديث رقم: (٢٢٠).
ورواه الدارمي في: (٢٠) كتاب الرقاق ـ (١) باب من يرد الله به خيراً يفقه في الدين ـ حديث رقم: (١).
ورواه مالك في «الموطأ» ـ (٤٦) كتاب القدر ـ (٢) باب جامع ما جاء في أهل القدر ـ حديث رقم: (٨).
=

وتعرف صحة الحديث بأمور ثلاثة، أولها: أن يكون في مصنف التزم فيه الصحة إذا كان مصنفه ممن يعتمد قوله في التصحيح كصحيحي البخاري ومسلم، والثاني: أن ينص على صحته إمام يعتمد قوله في التصحيح ولم يكن معروفاً بالتساهل فيه، والثالث: أن ينظر في رواته وطريقة تخريجهم له فإذا تمت فيه شروط الصحة حكم بصحته.

٢ ـ **الصحيح لغيره**: الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، مثاله: حديث عبد الله[١] بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشاً فنفدت الإبل فقال النبي ﷺ: «ابتع علينا إبلاً بقلائص من قلائص الصدقة إلى محلها فكان يأخذ البعير بالبعيرين والثلاثة»[٢].

فقد رواه أحمد من طريق محمد بن إسحاق، ورواه البيهقي من طريق عمرو بن شعيب، وكل واحد من الطريقين بانفراده حسن فبمجموعها يصير الحديث صحيحاً لغيره. وإنما سمي صحيحاً لغيره لأنه لو نظر إلى كل طريق بانفراد، لم يبلغ رتبة الصحة فلما نظر إلى مجموعهما قوي حتى بلغها.

= ورواه أحمد في «مسنده»: ١/ ٣٠٦، ٢/ ٢٣٤، ٤/ ٩٢، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١.

(١) عبد الله بن عمرو بن العاص الرباني أبو محمد وأبو عبد الرحمٰن القرشي أحد من هاجر وأبوه قبل الفتح. كتب عن النبي ﷺ كثيراً، توفي بمصر سنة خمس وستين.

(٢) رواه أحمد في «مسنده»: ٢/ ١٧١، ٢١٦.

٢ ـ أصح الأسانيد

ونظر علماء الحديث إلى تفاوت الرواة في توفر أعلى درجات القبول وأكملها، فأطلقوا على بعض الأسانيد أنها أصح الأسانيد، وقد اختلفت الآراء في ذلك:

فبعض العلماء يقول: أصح الأسانيد ما رواه ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ.

وقال بعض العلماء: أصحها ما رواه سليمان[١] الأعمش عن إبراهيم[٢] النخعي عن علقمة[٣] بن قيس عن عبد الله[٤] بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال الإمام البخاري: أصحها ما رواه الإمام مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ولما كان الشافعي أجل من روى عن الإمام مالك، والإمام أحمد أجل من روى عن الشافعي، ولذلك قال بعض المتأخرين، أن أجل

---

(١) سليمان بن مِهران الأعمش الأسدي الكاهليّ مولاهم أبو محمد الكوفي، أحد الأعلام، مات سنة ثمان وأربعين ومائة وهو ابن ثمان وثمانين سنة.

(٢) إبراهيم النَّخعي بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران، فقيه أهل الكوفة ومفتيها هو والشعبي في زمانهما، مات سنة ست وتسعين، وقيل غير ذلك.

(٣) علقمة بن قَيْس بن عبد الله بن مالك النّخعي أبو شِبل الكوفي، فقيه أهل الكوفة، مات سنة إحدى وستين، وقيل غير ذلك.

(٤) عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمٰن الهذلي صاحب رسول الله ﷺ وخادمه وأحد السابقين الأولين، مات بالمدينة سنة اثنيْن وثلاثين.

الأسانيد ما رواه الإمام أحمد عن الإمام الشافعي عن الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه، ويسمى هذا الإسناد السلسلة الذهبية.

ورأى الإمام النووي أن المختار أنه لا يجزم في إسناد بعينه بأنه أصح الأسانيد مطلقاً لتعذر الحكم بذلك.

٣ ـ أول من صنف في الصحيح المجرد

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري ثم صحيح مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتبيهما بالقبول، ويستثنى من ذلك بعض الأحاديث التي عللها الحفّاظ.

والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد، وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالاً وأوثق رجالاً، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم؛ إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري، وقيل إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

وقد فهم بعض العلماء من قول أبي علي النيسابوري[١] شيخ الحاكم، ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم، أو كتاب

---

(١) أبو علي النيسابوري العلاّمة القدوة، أحد الأئمة الذين شُهد لهم بالصلاح في الدين.

مسلم أصح من كتاب البخاري، وليس هذا صحيح، لأنه إنما نفي الأضحية فيحتمل أن يوجد ما يساويه.

ولم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه، فقد قال البخاري: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول»، وقال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه»[(١)].

٤ ـ بيان أن الأصول الخمسة لم يفتها من الصحيح إلا اليسير

قال النووي[(٢)]: الصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة من الصحيح إلا اليسير، أعني الصحيحين، وسُنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، ولا يقال: إن أحاديثها دون المقدار الذي عدّه البخاري المتقدم بكثير، لأنا نقول: أراد البخاريّ بلوغ الصحيح مائة ألف بالمكرر، والموقوف، وآثار الصحابة، والتابعين وفتاويهم، مما كان السلف يطلقون على كل منها اسم الحديث وهو متعيّن.

٥ ـ مراتب الصحيح بالنسبة للصحيحين[(٣)]

يتبين لنا من شروط الصحيحين أن لما خُرّج فيهما مراتب متفاوتة،

---

(١) أي ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها.

(٢) قواعد التحديث، محمد جمال الدين القاسمي، ص/ ٨٤.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح، ص/ ١١ ـ ١٢، وفتح المغيث للعراقي، ص ١/ ٢٣ ـ ٢٤، وتدريب الراوي، ص/ ٦٤.

وإن كانت صحيحة، وذهب العلماء إلى بيان هذه المراتب كما يلي:

المرتبة الأولى: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً، وهذا ما يقول فيه أهل الحديث (متفق عليه).

المرتبة الثانية: صحيح انفرد به البخاري عن مسلم.

المرتبة الثالثة: صحيح انفرد به مسلم عن البخاري.

ويلي هذه المراتب:

١ ـ الصحيح الذي على شرطيهما ولم يخرجاه.

٢ ـ الصحيح الذي على شرط البخاري ولم يخرجه.

٣ ـ الصحيح الذي على شرط مسلم ولم يخرجه.

٤ ـ ما كان صحيحاً عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما[٢].

٦ ـ بيان الثمرات المجتناة من شجرة الحديث الصحيح المباركة

الثمرة الأولى:

صِحَّةُ الحديث توجب القطع به، كما اختاره ابن الصلاح في الصحيحين، وجزم بأنه هو القول الصحيح.

---

(١) والمراد ما توفرت فيه شروط الصحة إلا أن رواته ليسوا من رجال البخاري أو مسلم.

قال السخاوي في فتح المغيث: «وسبقته إلى القول بذلك في الخبر المتلقي بالقبول الجمهورُ من المحدّثين والأصوليين، وعامة السلف، بل وكذا غير واحد في الصحيحين».

قال أبو إسحاق الإسفراييني: «أهل الصنعة مجمعون على أنّ الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أُصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طُرقها ورُواتها؛ قال: «فمن خالف حكْمه خبراً منها وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حُكْمَه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول».

ونقل السيوطي في التدريب[١]، في آخر الكلام على الفائدة الرابعة من مسائل الصحيح عن الحافظ ابن نصر السجزي أنه قال: «أجمع الفقهاء وغيرُهم، أنّ رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري صحيح، قال رسول الله ﷺ لا شكَّ فيه، لم يحنث» ونقل بعد أيضاً أن إمام الحرمين قال: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنّ ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمْتُهُ الطلاق، لإجماع المسلمين على صحته».

واستثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيهما ما تُكُلِّم فيه من أحاديثهما وقد أجاب عنها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بتمامها، قال النووي: «ما ضُعِّف من أحاديثهما مبنيٌّ على علل ليست بقادحة».

هذا وقيل: إن صحّة الحديث لا توجب القطع به في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة؛ وعزاه النووي للأكثرين والمحققين،

---

(١) ص/ ٤١.

وأنهم قالوا: «إنه يفيد الظن ما لم يتواتر» قال في شرح مسلم: «لأن ذلك شأن الآحاد، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتَلَقِّي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقفٍ على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلَا يعمل به حتى يُنْظر فيه، ويوجد فيه شروط الصحيح ولا يَلْزَم من إجماع الأُمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم».

وناقش البلقينيّ النوويّ فيما اعتمده، وذكر أن ما قاله ابن الصلاح محكيٌّ عن كثير من فضلاء المذاهب الأربعة، وأنه مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامةً؛ بل بالغ ابن طاهر المقدسيّ فألحق به ما كان على شرطهما وإن لم يُخرجاه.

وقال الحافظ ابن حجر(١): «الخبر المحتَفُّ بالقرائن يفيد العلم، خلافاً لمن أبى ذلك، قال: وهو أنواع؛ منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر فإنه احتَفَّ به قرائن، منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول؛ وهذا التلقي وحدَه أقوى في إفادة العلم من مجرَّد كثرة الطرق القاصرة على التواتر؛ إلا أن هذا مختصٌّ بما لم ينتقده أحدٌ من الحفاظ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه، حيث لا ترجيح، لاستحالة أن يفيد المتناقضات العلمَ بصدقهما من غير ترجيحٍ لأحدهما على الآخر؛ وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته».

ثم قال: ومنها المشهور، إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضَعْف

---

(١) شرح نخبة الفكر، طبعة القاهرة.

الرُّواة والعلل؛ ومنها المسلسل بالأئمة الحفَّاظ، حيث لا يكون غريباً، كحديث يرويه أحمدُ مثلاً، ويشاركه فيه غيره عن الشّافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رُواته».

قال: «وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصُلُ العلم فيها إلا للعالم المتبحِّر في الحديث، العارف بأحوال الرواة والعلل، وكونُ غيره لا يحصل له العلمُ لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحِّر المذكور».

قال ابن كثير: «وأنا مع ابن الصَّلاح فيما عوَّل عليه وأرشد إليه»، قال السيوطي: «قلت وهو الذي اختاره ولا أعتقد سواه».

الثمرة الثانية:

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: «اتفق العلماء على وجوب العمل بكلّ ما صحّ، ولو لم يُخرِّجه الشيخان».

وقال الإمام شمس الدين بن القيم في «إعلام الموقعين»: «ترى كثيراً من الناس إذا جاء الحديثُ يوافق قولَ من قلَّدَه، وقد خالفه راويه، يقول: «الحُجَّةُ فيما رَوَى، لا في قوله» فإذا جاء قول الراوي موافقاً لقول من قلَّدَه، والحديث يخالفه، قال: «لم يَكنِ الراوي يُخالف ما رواه، إلاّ وقد صحّ عنده نسخة، وإلا كان قادحاً في عدالته». فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا. بل وقد رأينا ذلك في الباب الواحد، وهذا من أقبح التناقض.

قال القاسمي: «والذي ندين للّه به، ولا يَسَعُنَا غيره: أن الحديث إذا صحَّ عن رسول الله ﷺ، ولم يصحَّ عنه حديث آخر ينسخه، أن الفَرْضَ علينا وعلى الأمة الأخذُ بحديثه، وتركُ ما خالفه، ولا نتركُهُ لخلاف أحدٍ من النّاسِ كائناً من كان، لا راويه ولا غيره، إذْ مِنَ الممكن أن ينسى الراوي الحديث، ولا يَحضُرُه وقت الفُتيا، أو لا يتفطَّن لدلالته على تلك المسألة، أو يتأوَّل فيه تأويلاً مرجوحاً، أو يكون في ظنه ما يعارضه، ولا يكون مُعارِضاً في نفس الأمر، أو يُقلّد غيرَه في فتواه بخلافه، لاعتقاده أنه أعلمُ منه، وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه، ولو قُدِّر انتفاءُ ذلك كلِّه ـ ولا سبيل إلى العلم بانتفائه ولا ظنّه ـ لم يكن الراوي معصوماً ولم تُوجب مخالفته لما رواه سقوطَ عدالته حتى تَغْلِبَ سيئاته حسناته، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك».

وفي كتاب «قاموس الشريعة» للسعدي: «إذا رفَعَ الصحابيُّ خبراً عن الرسول ﷺ بإيجاب فِعْلٍ، وجب العمل به على من بلغه من المكلَّفين، إلى أن يلقى خبراً غيره ينسخ ذلك الخبر، وحينئذٍ فعلى مَنْ عَمِل بالخبر الأول الرجوعُ إلى الثاني، وتركُ العمل بالأول».

وفيه أيضاً: «كلُّ مسألةٍ لم يخلُ الصوابُ فيها من أحد القولينِ ففسد أحدُهما لقيام الدليل على فساده، صحَّ أن الحقَّ في الآخر. قال الله تعالى: ﴿**فماذا بعد الحقِّ إلا الضَّلال فأنَّى تُصرفون**﴾[1].

وقال الإمام ابن القيّم في إعلام الموقعين: «كان الإمام أحمد إذا

---

(١) سورة يونس آية: ٣٢.

وجد النصَّ أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه، ولا مَن خالفه، كائناً مَنْ كان، ولذا لم يلتفت إلى خلاف عمر رضي الله عنه في المبتوتة، لحديث فاطمة بنت قيس(١)، ولا إلى خلافه في التيَمُّم للجُنُب، لحديث عمّار بن ياسر لعمر بن الخطّاب رضي الله عنهما: «أما تذكر أنا كنّا في سفر أنا وأنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت(٢) فصليت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال النبي ﷺ: كانْ يكفيك هكذا: فضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه»(٣)، ولا خلافِهِ في استدامة المُحْرِم الطيب الذي يَطَّيَّبُ به قبل إحرامه، لصحة حديث عائشة في ذلك(٤)، ولا خلافه في منع المنفرد والقارن من

(١) الحديث في الصحيحين والسنن، وخلاصته: أن زوجها قد طلقها ثلاثاً ولم يجعل لها الرسول ﷺ سكنى ولا نفقة؛ وقد أنكر عليها عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر: «لا نترك كتاب الله وسنّة نبيّنا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت»؛ فقالت فاطمة: «بيني وبينكم كتاب الله» قال الله تعالى: ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ . . . حتى قال . . . «لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً». سورة الطلاق آية: (١).

(٢) قوله: «تمعّكت» أي تمرّغت في التراب.

(٣) رواه البخاري في: (٧) كتاب التيمم ـ (٤) باب المُتيمّم هل ينفخ فيهما ـ حديث رقم: (٣٣٨).

ورواه أبو داود في: (١) كتاب الطهارة ـ (١٢١) باب التيمم ـ حديث رقم: (٣٢٦).

ورواه ابن ماجه في: (١) كتاب الطهارة ـ (٩١) باب ما جاء في التيمم ضربة واحدة ـ حديث رقم: (٥٦٩).

ورواه أحمد في «مسنده»: ٤/ ٢٦٥، ٣١٩، ٣٢٠.

(٤) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عائشة، قالت: «كنت =

الفسخ إلى التمتُّع لصحة أحاديث الفسخ[1]، وكذا لم يلتفت الرجل إلى قول عليّ وعثمان وطلحة وأُبيّ بن كعب رضي الله عنهم في ترك الغسل من الإِكسال[2]، لصحة حديث عائشة[3] أنها فعلته هي ورسول الله ﷺ، فاغتسلا، ولم يلتفت إلى قول ابن عبّاس، وإحدى الروايتين عن علِيّ، أن عِدَّة المتوفى عنها الحامل أقصى الأجَلين، لصحة حديث سُبَيْعَةَ الأسلمية[4]؛ ولم يلتفتْ إلى قول معاذ ومعاوية في توريث المسلم من الكافر، لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما[5]؛ ولم يلتفت إلى

= أطيّب رسول الله ﷺ لإِحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت».

واستدل به على استحباب التطيّب عنده إرادة الإِحرام، وجواز استدامته بعد الإِحرام.

فتح الباري: ٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦.

(١) أحاديث الفسخ من الحج إلى العمرة في البخاري وغيره، وفيها أمر النبي ﷺ بجعل الحج عمرة لمن لم يسق الهدي معه.

راجع فتح الباري: ٣/ ٣٣٤ ـ ٣٤٤.

(٢) أكسل الرجل: إذا جامع ثم أدركه فتور، فلم ينزل.

النهاية لابن الأثير ٤/ ٢١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها، أنّ رجلاً سأل النبي ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل، وعائشة رضي الله عنها جالسة، فقال رسول الله ﷺ: «إني لأفعل ذلك أنا وهذه، ثم نغتسل».

(٤) وضعت سبيعة بعد وفاة زوجها بليال، فجاءت رسول الله ﷺ فاستأذنته أن تنكح، فأذن لها. فنكحت والحديث مروي بطرق، وتجده في الصحيحين وغيرهما. فتح الباري: ٩/ ٤١٤.

(٥) الحديث المشار إليه هو حديث أسامة بن زيد الذي أخرجه البخاري في صحيحه، أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».

والحديث رواه أصحاب السنن أيضاً.

قول ابن عبّاس في الصرف، لصحة الحديث بخلافه[1]، ولا إلى قوله بإباحة لُحوم الحمر كذلك[2]، وهذا كثير جداً.

ولم يكن يقدّم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً، ولا قول صاحب، ولا عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من النّاس إجماعاً، ويقدِّمونه على الحديث الصحيح. وقد نصّ الشافعيّ في رسالته الجديدة على أن: «ما لا يُعلم فيه الخلاف لا يقال له إجماع» ولفظه: «ما لا يُعلم فيه الخلافُ فليس إجماعاً».

ثم قال ابن القيّم: «ونصوصُ رسول الله ﷺ عند الإمام أحمد، وسائر أئمّة الحديث، أجلُّ من أن يُقدَّم عليها تَوَهُّمُ إجماع، مضمونه عدم العلم بالمخالف، ولو ساغ لتعطّلت النصوص، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألةٍ، أن يُقَدِّمَ جهلَه بالمخالف على النصوص؛ فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشّافعيّ من دعوى الإجماع، لا ما يظنه بعضُ النّاس أنّه استبعاد لوجوده».

(١) الحديث المشار إليه هو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر والملح بالملح؛ مثلاً بمثل يداً بيد فمن ازداد أو استزاد فقد أربى. الآخذ والمعطي سواء».
الحديث في الصحيحين والسنن.

(٢) «نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمر».
أخرجه البخاري في صحيحه من حديث البراء بن عازب وغيرهما أيضاً أحاديث بمعناه.

وقال العارفُ الشعرانيّ[1]: «فإن قلت: فما أصنع بالأحاديث التي صَحَّتْ بعد موتِ إمامي، ولم يأخُذْ بها؟» فالجواب: «ينبغي لك أن تعمل بها، فإن إمامك لو ظَفر بها، وصحَّتْ عنده، لربما كان أمرَكَ بها؛ فإن الأئمَّة كلَّهم أسْرى في يد الشريعة، ومَنْ فعل ذلك فقد حاز الخيرَ بكلتا يَدَيْه؛ ومن قال: لا أعملُ بالحديث إلا إن أحذ به إمامي» فاته خير كثير، كما عليه كثير من المقلِّدين لأئمة المذاهب، وكان الأوْلى لهم العملُ بكلِّ حديثٍ صحَّ بعد إمامهم، تنفيذاً لوصيّة الأئمة؛ فإن اعتقادَنا فيهم، أنهم لو عاشوا وظَفِروا بتلك الأحاديث التي صحَّتْ بعدَهم، لأخذوا بها، وعملوا بها وتركوا كلَّ قياسٍ كانوا قاسوه، وكلَّ قولٍ كانوا قالوه. وقد بَلَغَنا من طُرُقٍ صحيحة أن الإمام الشافعيّ أرسل يقول للإمام أحمد بن حنبل: إذا صحَّ عندكم حديث فأعلمونا به لنأخذ به ونتركَ كل قول قلناه قبل ذلك، أو قاله غيرنا، فإنكم أحفظ للحديث، ونحن أعلم به».

وقال الشعرانيّ[2] في الردّ على من يزعم أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه يُقدّم القياس ما نصُّهُ: «ويُحْتَمل أنّ الذي أضاف إلى الإمام أبي حنيفة، أنّه يُقدِّم القياس على النص، ظَفِر بذلك في كلام مقلِّديه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن إمامهم من القياس، ويتركون الحديث الذي صحَّ بعد موت الإمام، فالإمام معذور، وأتباعُهُ غير معذورين؛ وقولهم: «إن إمامنا لم يأخذ بهذا الحديث» لا ينهض حُجّة،

(١) الميزان، ص/ ٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص/ ٧١.

لاحتمال أنّه لم يظفر به أو ظَفِر به لكن لم يصحَّ عنده؛ وقد تقدّم قولُ الأئمة كلِّهم: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبنا» وليس لأحد معه قياس ولا حجّة، إلا طاعة الله وطاعة رسوله بالتسليم له».

وقال العُمدة الشهير السيّد محمد عابدين الدمشقي في شرح المنظومة المسماة بعقود رَسْم المفتي: «إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى، مِنْ شدّة احتياطه وورعه وعِلْمِه بأن الاختلاف من آثار الرحمة قال لأصحابه: إنْ تَوَجّه لكم دليل فقولوا به».

وقال بعد أسطر: «فقد صحَّ عن أبي حنيفة أنه قال: «إذا صحّ الحديث فهو مذهبي». وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البَرّ عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة؛ ونقله أيضاً الإمام الشعرانيّ عن الأئمة الأربعة؛ ونقل فيها عن البحر قال: إنهم نقلوا عن أصحابنا أنه لا يَحلُّ لأحد أن يُفْتِيَ بقولنا حتى يعلم من أين قلنا، حتى نقل في السِّراجيّة أن هذا سبب مخالفة عصام للإمام، وكان يُفتي بخلاف قوله كثيراً، لأنه لم يعلم بالدليل، وكان يَظهرُ له دليل غيره فيفتي به».

وفيها أيضاً عن العلامة قاسم أنه قال في رسالته المسماة رفع الاشتباه، عن مسألة المياه: «لما مَنَع علماؤنا رضي الله عنهم من كان له أهلية النظر من محض تقليدهم على ما رواه الشيخ الإمام العالم العلاّمة أبوإسحاق إبراهيم بن يوسف، قال: حدّثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: ليس لأحد أن يُفتي بقولنا ما لم يَعْرف من أين قلنا؛ تتبّعت مآخذهم، وحصلتُ منها بحمد الله تعالى على الكثير، ولم

أقْنعْ بتقليد ما في صُحُف كثير من المصنفين. . . الخ»[1].

وقال في رسالة أخرى: «وإني، ولله الحمد، لأقول كما قال الطّحاوي لابن حَرْبُويَه: لا يقلِّد إلا عَصَبيٌّ أو غبي».

الثَّمرةُ الثالثة:

في «حصول المأمول من علم الأصول» ما نصه[2]: «اعلم أنه لا يضُرُّ الخبرَ الصحيحَ عملُ أكثر الأمة بخلافه، لأن قول الأكثر ليس بحجة؛ وكذا عمل أهل المدينة بخلافه، خلافاً لمالك وأتباعه، لأنهم بعضُ الأمة، ولجواز أنهم لم يبلغهم الخبر. ولا يضرُّهُ عملُ الراوي له بخلافه، خلافاً لجمهور الحنفية وبعض المالكية. لأنا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبد بما فهمه الراوي، ولم يأت من قَدَّم عملَ الراوي على روايته بحجة تصلُحُ للاستدلال بها، ولا يضره كونه مما تَعُمُّ به البلوى، خلافاً للحنفية وأبي عبد الله البصري، لعمل الصحابة والتابعين بأخبار الآحاد في ذلك.

ولا يَضُرُّه كونُه في الحدود والكفَّارات، خلافاً للكَرْخيّ من الحنفية، ولا وجه لهذا الخلاف فهو خَبَرُ عَدْلٍ في حكم شرعيّ، ولم يثبت في الحدود والكفارات دليلٌ يخصها من عموم الأحكام الشرعية ولا يضره أيضاً كونه زيادةً على النص القرآني، أو السُّنة القطعية، خلافاً للحنفية. فقالوا إذا ورد بالزيادة كان نَسْخاً لا يُقْبَل، والحق القبول، لأنها زيادة غير منافية للمزيد، فكانت مقبولةً، ودعوى أنها منسوخة ممنوعة.

---

(١) قواعد التحديث: ص/ ٩٠ ـ ٩١.

(٢) صديق حسن خان، ص/ ٥٩.

وهكذا إذا ورد الخبر مُخَصِّصاً للعام من كتاب أو سنة، فإنه مقبول، ويُبْنى العامُّ على الخاص، خلافاً لبعض الحنفية؛ وهكذا إذا ورد مقيِّداً لمُطلق الكتاب أو السنة المتواترة. ولا يضره أيضاً كون راويه انْفَرَدَ بزيادةٍ فيه، على ما رواه غيرُه، إذا كان عدْلاً؛ فقد يحفظ الفردُ ما لا تحفظه الجماعة، وبه قال الجمهور؛ وهذا في صورة عدم المنافاة، وإلاّ فرواية الجماعة أرْجحُ؛ ومثلُ انفراد العدْل بالزيادة انفرادُه برفع الحديث إلى رسول الله ﷺ الذي وَقَفَهُ الجماعة؛ وكذا انفرادُه بإسناد الحديث الذي أرسلوه، وكذا انفرادُه بوصل الحديث الذي قطعوه، فإن ذلك مقبول منه، لأنه زيادة على ما ردُّوه، وتصحيحٌ لما أَعَلُّوه. ولا يضره كونه خارجاً مَخْرَج ضرب الأمثال».

الثمرة الرابعة:

قال الإمام شمس الدين بـن القيِّم الدمشقي في كتاب الروح: «ينبغي أن يُفهم عن الرسول ﷺ مرادُهُ من غير غُلُوٍّ ولا تقصير، فلا يُحَمَّلُ كلامُه ما لا يحتمله، ولا يُقَصَّرُ به عن مراده وما قصده من الْهَدْي والبيان.

وقد حصَل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال عن الصواب، ما لا يعلمه إلا الله؛ بل سوءُ الفهم عن الله ورسوله أصلُ كل بِدْعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأٍ في الأصول والفروع، ولا سيّما إنْ أُضيف إليه سوءُ القصد، فيتّفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع، مع حسن قصده، وسوءُ القصد من التابع، فيَا مِحْنَةَ الدين وأهلِه! والله المستعان.

وهل أَوْقَعَ القدريّة[1] والمُرجئة[2] والخوارج[3] والمُعتزلة[4] والجهمية[5] والروافَض[6]، وسائر طوائف أهل البدع إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله ﷺ، حتى صار الذين بأيدي أكثر الناس، هو موجب هذه الأفهام!

---

(١) القدرية إحدى الفرق الذين ينفون القدر، وقد نسبوا إلى ضد ما يقولون، وقال قوم إنهم نفوا القدر عن الله سبحانه وتعالى، وأثبتوه للعبد فسموا لذلك قدرية.

(٢) المرجئة بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: ﴿قالوا أرْجِهْ وأخاه﴾، أي أمهله وأخره، والثاني، إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقل. وأما المعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقيل الإرجاء تأخير صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ مع كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار. وقيل الإرجاء: تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة.

(٣) الخوارج فرقة من الفرق الإسلاميّة، خرجوا على الإمام عليّ وخالفوا رأيَه، ويُطلق أيضاً على من خرج على الخلفاء ونحوهم.

(٤) المعتزلة أولى المدارس الكلاميّة الكبرى، تؤمن بالعقل، وتُحاول التوفيق بينه وبين النَّقل، وتلجأ إلى التأويل ما وَسِعَهَا، وفي هذا ما باعد بينها وبين السَّلف وأهل السُّنة، أسّسها واصل بن عطاء، ومن أكبر رجالها أبو هُذَيْل وإبراهيم النَّـظَّام.

(٥) الجهمية أصحاب جهم بن صفوان، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سالم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية. وافقوا المعتزلة في نفي الصفات الأزلية.

(٦) الرافضة فرقة من الشِّيعة تُجيز الطَّعن في الصَّحابة، سُمُّوا بذلك لأنَّهم رفضوا نُصح زيد بن عليّ حين نهاهم عن الطّعن في الشيخين أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

والذي فهمه الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ فمهجورٌ لا يتلفتُ إليه، ولا يرفع هؤلاء به رأساً؛ ولكثرة أمثلة هذه القاعدة تركناها، فإنا لو ذكرناها لزادت على عشراتِ ألوف، حتى إنك لَتَمُرُّ على الكتاب من أوَّله إلى آخره، فلا تجد صاحبه فهم عن الله ورسوله مُراده كما ينبغي في موضع واحد، وهذا إنَّما يعرفُه من عَرَف ما عند النّاس، وعَرضَه على ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم.

وأمَّا مَنْ عَكَسَ الأمر فعرض ما جاء به الرسولُ ﷺ على ما اعتقده وانتحله، وقلّد فيه من أحسن به الظن، فليس يُجدي الكلام معه شيئاً، فَدَعْهُ وما اختاره لنفسه ووَلِّهِ ما تَوَلّى، وأحمد الذي عفاك مما ابتلاه به.

وقال الإمام علم الدين الشيخ صالح الفُلّاني المالكي الأثري(١): «ترى بعض النّاس إذا وجد حديثاً يوافق مذهبَهُ، فرح به وانقاد له وسلَّم، وإن وجَدَ حديثاً صحيحاً سالماً من النَّسخ والمعارض، مؤَيِّداً لمذهب غير إمامه، فتح له باب الاحتمالات البعيدة، وضرب عنه الصفح والعارض، ويلتمس لمذهب إمامه أوْجُهاً من الترجيح، مع مخالفته للصحابة والتابعين والنصِّ الصريح، وإن شَرَح كتاباً من كتب الحديث حرَّف كل حديث خالف رأيه الحديث؛ وإنْ عجز عن ذلك كلِّهِ ادَّعى النسخ بلا دليل، أو الخصومية، أو عدم العمل به، أو غيرَ ذلك مما يُحضرُ ذهنه العليل؛ وإن عجز عن ذلك كلِّه ادّعى أن إمامه اطلع على كل مَرْويٍّ أو جلِّهِ، فما ترك هذا الحديث الشريف، إلا وقد اطلع على طعن فيه برأيه المنيف، فيتخذُ علماءِ مذهبه أرباباً، ويفتح لمناقبهم

---

(١) إيقاظ الهمم، ص/ ١٠٩.

وكراماتهم أبواباً، ويعتقد أن كل من خالف ذلك لم يوافق صواباً، وإن نصحه أحدٌ من علماء السنة اتخذوه عدوًّا، ولو كانوا قبل ذلك أحباباً، وإن وجد كتاباً من كتب مذهب إمامه المشهورة قد تضمن نصحه وذم الرأي والتقليد، وحرَّض على اتِّباع الأحاديث المشهورة نبذه وراء ظهره، وأعرض عن نهيه وأمره، واعتقد حجراً محجوراً».

قال القاسمي، أقول: إن الشيخ الفُلّاني هو من كبار من أخذ عنه مُسْنِدُ الشام الشيخ عبد الرحمٰن الكزبري، ومن طريقه ارتفع علوُّ إسناده في البخاري هو من شاركه في الأخذ عنه رحمه الله.

الثمرة الخامسة:

لزوم قُبول الصحيح وإنْ لَم يعمل به أحدٌ ـ قال الإِمام الشافعيّ رضي الله عنه في رسالته: «ليس لأحدٍ دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال، ولا يقول بما استحسن، فإن القول بما استحسن شيء يُحْدِثُهُ لا على مثالٍ سبق».

وقال أيضاً: «إن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قضى في الإِبهام بخمس عشرة، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أنّ رسول الله ﷺ قال: «وفي كل إصبع مما هنالك عشرٌ من الإبل»[1] صاروا إليه. قال:

---

(١) رواه أبو داود في: (٣٨) كتاب ديات ـ (٢٠) باب ديات الأعضاء ـ حديث رقم: (٤٥٥٦).

ورواه الترمذي في: (١٤) كتاب الديات ـ (٤) باب ما جاء في دية الأصابع ـ حديث رقم: (١٣٩١).

ورواه النسائي في: (٤٥) كتاب القسامة ـ (٤٥) باب ذكر حديث عمرو بن =

ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم ـ والله أعلم ـ حتى ثبتَ لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ. وفي هذا الحديث دلالتان: إحداهما قبول الخبر، والأخرى: أن يُقْبَلَ الخبرُ في الوقت الذي يَثْبُتُ فيه، وإنْ لم يمض عملٌ من أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا؛ ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عملٌ من أحد من الأئمةِ ثم وُجِدَ عن النبي ﷺ خبرٌ يُخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله ﷺ؛ ودلالة على أن حديث رسول الله ﷺ يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده».

قال الشافعيّ: «ولم يَقُل المسلمون قد عَمِل فينا عمر بخلاف هذا من المهاجرين والأنصار، ولم تذكروا أنتم أنَّ عندكم خلافَه، ولا غيرُكم، بل صاروا إلى ما وجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله ﷺ، وتَرْكِ كلِّ عملٍ خالفه؛ ولو بلغ عمر هذا صار إليه إن شاء الله، كما صار إلى غيره مما بَلَغَهُ عن رسول الله ﷺ، بتقواه للّه، وتأديته الواجب عليه؛ في اتباع أمر رسول الله ﷺ، وعِلْمِهِ بأنْ ليس لأحد مع رسول الله ﷺ، أمرٌ، وأنَّ طاعة الله في اتباع أمر رسول الله ﷺ».

وقال علم الدين الفُلَّاني المتقدم ذكره في كتابه «إيقاظ الهمم»: قال شيخ مشايخنا محمد حياة السندي، قال ابن الشحنة في «نهاية النهاية»:

= حزم في العقول واختلاف الناقلين له ـ حديث رقم: (١).

ورواه ابن ماجه في: (٢١) كتاب الديات ـ (١٨) باب دية الأصابع ـ حديث رقم: (٢٦٥٣).

في الزوائد: إسناده حسن.

ورواه أحمد في «مسنده»: ٢/ ١٨٢، ٢١٥، ٤/ ٤٠٣، ٤١٣.

«وإن كان ـ أي ترك الإمام الحديثَ ـ لِضَعْفِهِ في طريقه، فيُنظر إنْ كان له طريق غير الطريقَ الذي ضَعَّفه به، فينبغي أن تُعْتَبر، فإن صحَّ عملَ بالحديث، ويكون ذلك مذهبه، ولا يخرج مقلِّدُه عن كونه حنفياً بالعمل به، فقد صحَّ أنه قال: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» كذا قال بعض من صنَّفَ في هذا المقصود».

وقال في البحر: «وإن لم يستفْتِ ولكن بَلَغَهُ الخبر، وهو قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «أفطر الحاجم والمحجوم»[1] وقوله: «الغيبة تُفَطِّر الصَّائم» ولم يعرف النسخَ، ولا تأويلَه، فلا كفَّارة عليه عندهما، لأن ظاهر الحديث واجبُ العمل، خلافاً لأبي يوسُف[2] لأنه قال: «ليس للعاميّ العملُ بالحديث لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ».

ونقل ابن الغزّ في حاشية الهداية ذلك أيضاً عن أبي يوسُف، وعلّل بأن على العامي الاقتداء بالفقهاء، لعدم الاهتداء في حقِّه إلى معرفة الحديث؛ قال: «في تعليله نظر، فإن المسألةَ إذا كانت مسألةَ النزاع بين العلماء، وقد بلَّغ العامِّيَّ الحديثُ الذي احتج به أحد الفريقين، كيف يُقال في هذا إنه غير معذور؟ فإن قيل: «هو منسوخ»، فقد تقدّم أن المنسوخ ما يعارضه؛ ومَنْ سمع الحديث فعَمِل به وهو منسوخ، فهو معذور إلى أن يَبْلُغَهُ الناسخ.

(١) أورده السيوطي في «الجامع الصغير» (ص/ ٤٢)، وعزاه إلى أحمد في «مسنده»، وأبو داود والنسائي وابن حبّان. عن ثوبان وهو متواتر. وصححه.

(٢) يوسف القاضي هو، الإمام الحافظ أبو محمّد بن يعقوب بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد البصري ثم البغدادي، مات في رمضان سنة سبع وتسعين ومائتين.

ولا يقال لمن سمع الحديث الصحيح: لا تعملْ به حتى تَعْرِضَهُ على رأي فلان أو فلان، وإنما يقال له: انظر هل هو منسوخ أم لا؟ أما إذا كان الحديثُ قد اخْتُلِفَ في نسخه كما في هذه المسألة، فالعاملُ به في غاية العذر، فإنَّ تطرُّقَ الاحتمالِ إلى خطأ المفتي أولى من تطرُّق الاحتمال إلى نسخ ما سمعه من الحديث» إلى أن قال: «فإذا كان العاميُّ يَسُوغُ له الأخذُ بقول المفتي، بل يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي، كيف لا يَسُوغُ الأخذ بالحديث؟

فلو كانت سنّةُ رسول الله ﷺ لا يجوز العملُ بها بعد صحتها حتى يعملَ بها فلان، لكان قَوْلُهم شرطاً في العمل بها، وهذا من أبطل الباطل؛ ولذا أقام الله الحجة برسوله ﷺ، دون آحاد الأمة؛ ولا يُفْرض احتمال خطأٍ لمن عمل بالحديث وأفتى به بعد فهمه إلا وأضعاف أضعافه حاصلٌ لمن أفتى بتقليد من لا يعلم خطأه من صوابه، ويجوز عليه التناقض والاختلاف، ويقول القولَ ويرجع عنه، ويحكي عنه عدَّةُ أقوالٍ، وهذا كلُّه فيمن له نوع أهليّة، وأما إذا لم يكن له أهلية ففرضه ما قال الله تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذِّكرِ إن كنتم لا تعلمون﴾[1].

وإذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتب له من كلامه أو كلام شيخه وإن علا، فلأن يجوزَ اعتمادُ الرجل على ما كتبه الثِّقاتُ من كلام رسول الله ﷺ أولى بالجواز؛ وإذا قدر أنّه لم يفهم الحديث فكما إذا لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يعرف معناها فكذلك الحديث».

---

(١) سورة النحل آية: ٤٣، والأنبياء آية: ٧.

الثمرة السادسة:

قال علم الدين الفُلّاني نقلاً عن الإمام السّندي[1]: «تقرَّر أن الصحابة ما كانوا كلُّهم مجتهدين على اصطلاح العلماء، فإن فيهم القرويّ والبدويّ، ومَنْ سمع منه ﷺ حديثاً واحداً، أو صحبه مرةً.

ولا شَكَّ أن من سمع حديثاً عن رسول الله ﷺ أو عن واحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم كان يعمل به حَسبَ فهمه، مجتهداً كان أوْ لاَ، ولم يُعْرَف أن غير المجتهد منهم كُلِّفَ بالرُّجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الحديث، لا في زمانه ﷺ، ولا بعده في زمان الصحابة رضي الله عنهم، وهذا تقرير منه ﷺ بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد، وإجماع من الصحابة عليه، ولولا ذلك لأمر الخلفاء غيرَ المجتهد منهم، ولم يرد من هذا عين ولا أثرٌ؛ وهذا هو ظاهر قوله تعالى: ﴿**وما آتاكم الرَّسُول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[2] ونحوه من الآيات، حيث لم يُقيَّدْ بأن ذلك على فهم الفقهاء، ومن هنا عرفتَ أنه لا يتوقّفُ العملُ بعد وصول الحديث الصحيح على معرفة عدم الناسخ، أو عدم الإجماع على خلافه، أو عدم المعارض، بل ينبغي العمل به إلى أن يظهر شيء من الموانع، فيُنْظر ذلك، ويكفي في العمل كونُ الأصل عدَم هذه العوارض المانعة عن العمل، وقد بنى الفقهاء على اعتبار الأصل في شيء أحكاماً كثيرةً في الماء ونحوه لا تحصى على المتتبع لكتبهم؛ ومعلومٌ أنه ﷺ أمرَ أحداً من هؤلاء بالمراجعة ليَعْرِف الناسخ من

---

(١) إيقاظ الهمم، ص/ ٩٠.

(٢) سورة الحشر آية: ٧.

المنسوخ بل إنه ﷺ قرَّر من قال[1] «لا أزيد على هذا ولا أنقص» ـ على ما قال ـ ولم ينكر عليه بأنه يحتمل النسخ، بل دخل الجنة إنْ صدق؛ وكذلك ما أمر الصحابة أهل البوادي وغيرَهم بالعرض على مجتهدٍ ليميزَ له الناسخ من المنسوخ.

فظهر أن المعتبرَ في النسخ ونحوه بلوغُ الناسخ لا وجودُهُ، ويدلُّ على أن المعتبرَ البلوغُ لا الوجود، أن المكلَّفَ مأمور بالعمل على وفقِ المنسوخ ما لم يظهر عنده الناسخ، فإذا ظهر لا يعيد ما عمل على وفق المنسوخ، بل صحَّحَ ذلك حديثُ نسخ القبلة إلى الكعبة المشرفة، فإن خبره وصل إلى أطراف المدينة المنورة كأهل قُباء وغيرهم بعدما صَلُّوا على وفق القبلة المنسوخة، فمنهم مَنْ وصله الخبر في أثناء الصلاة، ومنهم من وَصَلَهُ بعد أن صلى الصلاة، والنبي ﷺ قرَّرهم على ذلك، ولم يأمر أحداً منهم بالإعادة، فلا عبرة لما قيل «لا يجوز العمل قبل البحث عن المعارِض والمخصِّص وإن ادُّعِيَ عليه الإجماع».

فإنّه لو سُلِّمَ فإجماعُ الصحابة وتقرير النبي ﷺ مُقدَّم على إجماع مَنْ بعدهم؛ على أن ما ادُّعِيَ من الإجماع قد عُلِمَ خلافُه، كما ذكر في بحر الزركشي في الأصول».

---

(١) هذا حديث الأعرابي الذي سأل عن الإسلام من صلاة وصيام، وغيرهما من الفرائض، ثم أدبر وهو يقول: لا أزيد على هذا ولا أنقص. فقال الرسول ﷺ: «أفلح إن صدق، أو دخل الجنة إن صدق». أخرجه الشيخان وأصحاب السنن، إلا الترمذي.

الثمرة السابعة:

قال ابن السمعاني: «متى ثَبَتَ الخبر، صار أصلاً من الأصول ولا يُحتاج إلى عرضه على أصل آخر، لأنه إن وافقه فذاك، وإن خالفه لم يَجُزْ رَدُّ أحدهما لأنه رَدٌّ للخبر بالقياس، وهو مردود بالاتفاق، فإن السنة مقدمةٌ على القياس».

ومنه يُعلم أن من رَدَّ حديث أبي هريرة في المُصَرَّاة[١]، المتفق عليه، لأنه لم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة، فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس، فقد آذى قائلُه به نفسه، وفي حكايته غِنًى عن تكلُّف الردِّ عليه، ولا قول لأحدٍ مع قول رسول الله ﷺ، كائناً من كان، وأياً كان، ومِمَّن كان و «إذا جاء نهرُ الله، بطل نهرُ مَعْقِلُ»[٢].

وأين القياس، وإن كان جليًّا، من السنة المطهرة، إنما يُصار إليه عند فَقْدِ الأصل من الكتاب والخبر، لا مع وجود واحدٍ منهما.

وقال ابن السمعاني في الاصطلام: «التَّعرُّض إلى جانب الصحابة علامة على خِذْلان فاعله، بل هو بدعة وضلالة، وقد اختص أبو هريرة بمزيدِ الحفظ لدعاء رسول الله ﷺ له؛ يعني قوله: «إنَّ إخواني من

---

(١) التصرية حبس اللبن في الضروع؛ والمصراة: الشاة أو الناقة تترك عن الحلب أياماً حتى يعظم ضرعها، ويخيّل للمشتري غزارة لبنها فيغتر، وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك. فهو بخير التطريف بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر»، وأخرجه البخاري عن ابن مسعود أيضاً.

(٢) هو من أمثال المولدين، ذكره الميداني في مجمع الأمثال، ص/ ٥٨.

المُهاجرين كان يشغَلُهُم الصَّفْقُ بالأسواقِ، وكنتُ أَلْزَمُ رسول الله ﷺ فأشهدُ إذا غابُوا، وأحفظُ إذَا نَسُوا»[١].

الثمرة الثامنة:

لا يضرُّ صحة الحديث تفرُّدُ صحابيٍّ به ـ قال ابن القيّم[٢]: في مناقشة من طعن في حديث ابن عبّاس في المطلَّقة ثلاثاً بأنها كانت واحدة[٣] على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدراً من خلافة عمر ما نصه: «وقد ردَّه آخرون بمسلك أضعف من هذا كله، فقالوا: هذا حديث لم يَرْوِهِ عن رسول الله ﷺ إلا ابن عبّاس وحدَه، ولا عن ابن عبّاس إلا طاوس وحدَه؛ قالوا: فأين أكابر الصحابة وحُفّاظُهُم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم، الذي الحاجة إليه شديدةٌ جداً؟

فكيف خفي هذا على جميع الصحابة، وعرفه ابن عبّاس وحدَه؟

(١) رواه البخاري في: (١) كتاب العلم ـ (٤٢) باب حفظ العلم ـ حديث رقم: (١١٨).

ورواه مسلم في: (٤٤) كتاب فضائل الصحابة ـ (٣٥) باب من فضائل أبي هريرة الدوسيّ، رضي الله عنه ـ حديث رقم: (١٥٩).

ورواه أحمد في «مسنده»: ٢/ ٢٤٠، ٢٧٤.

(٢) إغاثة اللهفان، ص/ ١٦٠.

(٣) يشير إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم من طريق ابن طاوس عن أبيه عن ابن عبّاس قال: «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر: إنّ النّاس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم؟ فأمضاه عليهم».

وخفيَ على أصحاب ابن عبّاس كلهم وعلمه طاوس وحدَهُ؟ وهذا أفسد من جميع ما تقدم.

ولا تُرَدُّ أحاديثُ الصحابة وأحاديث الأئمة الثقات بمثل هذا؛ فكم من حديثٍ تفرَّد به واحد من الصحابة، لم يَرْوِه غيره، وقَبِلَهُ الأُمَّةُ كلهم، فلم يردَّهُ أحد منهم؛ وكم من حديث تفرّد به من هو دون طاوس بكثير ولم يرده أحد من الأئمة، ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال: «إنّ الحديث إذا لم يروه إلا صحابيٌّ واحد لم يُقبل»؛ وقد تفرّد الزُّهري بنحو ستين سُنَّةً لم يروها غيره، وعملت بها الأمة ولم يَرُدُّوها بتفرُّدِه، هذا مع أن عِكرِمَةَ[1] روى عن ابن عبّاس رضي الله عنه حديثُ رُكانة وهو موافق لحديث طاوس عنه، فإن قُدِح في عكرمة أُبْطِلَ وتناقض، فإن النّاس احتجوا بعكرمة، وصحح أئمة الحفاظ حديثه ولم يلتفتوا إلى قَدْح من قدح فيه.

فإن قيل: «فهذا هو الحديث الشاذ، وأقلُّ أحواله أن يُتوقَّف فيه، ولا يُجْزَم بصحته عن رسول الله ﷺ»، قيل: «ليس هذا هو الشاذ، وإنما الشذوذ أن يخالف الثقاتِ فيما رَوَوْهُ، فيشذ عنهم بروايته، فأما إذا روى الثقة حديثاً متفرداً به ولم يَرْوِ الثقاتُ خلافه، فإن ذلك لا يُسَمَّى شاذاً.

وإن اصطُلح على تسميته شاذًّا بهذا المعنى لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لردِّه ولا مسوِّغاً له. قال الشافعيّ رحمه الله: «وليس الشاذُّ أن

---

(١) عكرمة مولى ابن عبّاس أبو عبد الله المدني، أصله من البربر من أهل المغرب، مات سنة خمس ومائة أو ست أو سبع.

ينفرد الثقة برواية الحديث، بل الشاذ أن يَرْوِيَ خلاف ما رواه الثقات» قاله في مناظرته بعض من رَدّ الحديث ينفرد الراوي فيه.

ثم إن هذا القول، لا يُمكن أحداً من أهل العلم، ولا من الأئمة، ولا من أتباعهم طَرْدُهُ؛ ولو طردوه لبطل كثير من أقوالهم وفتاويهم.

والعجب أنّ الرادين لهذا الحديث بمثل هذا الكلام قد بَنَوْا كثيراً من مذاهبهم على أحاديث ضعيفة، انفرد بها رُواتها، لا تُعْرَفُ عن سواهم، وذلك أشهر وأكثر من أن يُعَدّ».

الثمرة التاسعة:

ما كل حديث صحيح تُحَدَّثُ به العامة ـ والدليل على ذلك ما رواه الشيخان عن معاذ رضي الله عنه قال: كنت رِدْفَ النبي ﷺ على حمار، فقال: «يا معاذ! هل تدري ما حقّ الله على عباده، وما حقُّ العباد على الله؟» قلتُ: «الله ورسوله أعلم» قال: «فإنّ حقّ الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحقُّ العباد على الله أن لا يعذِّب من لا يُشركَ به شيئاً» قلتُ: «يا رسول الله، أفلا أُبشِّر به النّاس؟» قال: «لا تُبشِّرْهُم فيتكِلُوا»[1].

(١) رواه البخاري في: (٥٦) كتاب الجهاد والسير ـ (٤٦) باب اسم الفرس والحمار ـ حديث رقم: (٢٨٥٦).

ورواه مسلم في: (١) كتاب الإيمان ـ (١٠) باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً ـ حديث رقم: (٤٩).

ورواه أحمد في «مسنده»: ١/١٢٨، ٣٠٣، ٤/٣٨٩، ٥/٢٠٦، ٢٢٨، ٢٣٠.

وفي رواية لهما عن أنس أنّ النبي ﷺ قال لمعاذ وهو رِدفه: «ما من أحدٍ يشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله، وأنّ محمّداً رسول الله صدقاً مِنْ قلبِه إلاّ حرّمه الله على النّار». قال: «يا رسول الله أفلا أُخبر به النّاس فيستبشروا؟ قال: «إذاً يتكلوا»[1]؛ فأخبر بها معاذ عند موته تأثُّماً.

وروى البخاريُّ عن عليّ رضي الله عنه: «حدثوا النّاس بما يعرفون؛ أتحبون أنْ يُكَذَّب الله ورسوله؟»[2] ومثله قال ابن مسعود: «ما أنت محدِّثٌ قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة».

قال الحافظ ابن حجر: «ومِمَّنْ كره التحديثَ ببعضٍ دون بعض، أحمد، في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على الأمير؛ ومالك في أحاديث الصفات؛ وأبو يوسف في الغرائب، ومِنْ قبلهم أبو هريرة كما روي في الجِرَابَيْنِ[3]؛ ونحوه عن حذيفة؛ وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجّاج بقصة العُرَنِيِّين، لأنه اتخذه وسيلة إلى ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي؛ وضابطُ ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوّي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب.

ولما كان النهي للمصلحة لا للتحريم، أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ. قال بعضهم: «النهي في قوله ﷺ: «لا تُبَشِّرْهُمْ» مخصوص

---

(١) الحديث السابق.
(٢) رواه البخاري تعليقاً.
(٣) وهو ما يقع في الفتن.

ببعض الناس، وبه احتجَّ البخاري على أن للعالم أن يَخصَّ بالعِلم قوماً دون قوم، كراهةَ أن لا يفهموا، وقد يتخذ أمثال هذه الأحاديث البطلة[1] والمباحية ذريعةً إلى ترك التكاليف ورفع الأحكام، وذلك يفضي إلى خراب الدنيا بعد خراب العقبى[2].

وأين هؤلاء ممن إذا بُشِّرُوا زادوا جداً في العبادة؟ وقد قيل للنبي ﷺ: «أتقوم الليل وقد غفر الله لك؟ فقال ﷺ: «أفلا أكون عبداً شكُوراً»[3].

٧ ـ الحديث الحسن

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط وسلم من الشذوذ والعلة، ويلاحظ في التعريف أنه لا يفترق عن الحديث الصحيح إلا أن العدل في الحديث الحسن خفيف الضبط، أما في الصحيح فهو تام الضبط، ثم ينقل الحديث الصحيح في باقي الشروط وهي: اتصال السند،

---

(١) يقول أبطل إذا جاء بالباطل، والبطلة: السحرة والشياطين، وفي مسند الإمام أحمد من حديث أبي أمامة: «اقرؤوا البقرة، فإن أخذها بركة. وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة».

(٢) ثمار الأحاديث التسعة، من قواعد التحديث للقاسمي.

(٣) رواه البخاري في: (٩) كتاب التهجد ـ (٦) باب قيام النبيّ ﷺ الليل ـ حديث رقم: (١١٣٠).

ورواه مسلم في: (٥٠) كتاب صفات المنافقين ـ (١٨) باب إكثار الأعمال، والاجتهاد في العبادة ـ حديث رقم: (٧٩).

ورواه أحمد في «مسنده»: ٤/ ٢٥١، ٢٥٥، ٦/ ١١٥.

والعدالة، وعدم الشذوذ، والعلة. وقد كان العلماء يقسمون الحديث إلى: صحيح، وضعيف، ويعتبرون ما يطلق عليه الحسن نوعاً من الحديث الصحيح، ويقابله الحديث الضعيف، ثم إمعاناً في دقة التقسيم قسّموا الحديث إلى: مقبول، وهو الصحيح والحسن، كما أشرنا آنفاً، وإلى مردود وهو الحديث الضعيف.

قال ابن تيمية[1]: «أول ما عرف أنّه قسّم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف، هو أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بيّن أبو عيسى مراده بذلك، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه، ولم يكن مُتّهماً بالكذب، ولم يكن شاذاً وهو دون الصحيح الذي عرف عدالة ناقليه وضبطهم.

وقال: «الضعيف الذي عرف أن ناقله متهم بالكذب رديء الحفظ، فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً، أو سيىء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل، قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً نزل من درجة الصحيح».

وقال: إن البخاري وشيخه علي[2] بن المديني ممن يفرقان بين

---

(١) ابن تيمية الشيخ الإمام العلاّمة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسّر البارع شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة العصر، تقي الدين أبو العبّاس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبد الحليم ابن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام الحراني، مات سنة ثمان وعشرين وسبعمائة.

(٢) علي بن المديني البصري، أحد الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين عن ثلاث وسبعين سنة.

الصحيح والحسن حتى جاء الترمذي، وتبع في ذلك شيخه البخاري، ونوّه بذكره وعليه مشى في جميع كتابه.

وقد عرّف الحافظ ابن كثير الحديث الحسن فقال[1]: «وهو في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور، وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة. وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عند الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه.

وقد تجشم كثير منهم حده. فقال الخطابيّ: هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، قال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

قال ابن كثير[2]: فإن كان المعروف هو قوله «ما عرف مخرجه رجاله» فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف، وإن كان بقية الكلام من قبيل الحسان، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء.

قال ابن الصلاح: وروينا عن الترمذي أنه يريد الحسن: أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك.

وهذا إذا كان قد روي عن الترمذي أنه قال ففي أي كتاب له قاله؟

---

(١) الباعث الحثيث، ص/ ٣٠ ـ ٣١.
(٢) المصدر السابق.

وأين إسناده عنه[1]؟ وإن كان فهم من اصطلاحه في كتابه «الجامع» فليس ذلك بصحيح، فإنه يقول في كثير من الأحاديث: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

٨ ـ أنواع الحسن

الحديث الحسن نوعان:

أولاً ـ حسن لذاته[2]: وهو ما كان حسنه ناشئاً من توفر الشروط في إسناده نفسه لا من شيء خارج عنه، وهو ما ينطبق عليه التعريف السابق أنه ما اتصل سنده بالعدل خفيف الضبط مع عدم الشذوذ وعدم العلة.

وخفة الضبط هي قلة الخطأ بالنسبة إلى الصواب مع قلة الخطأ في نفسه مثل أن يصيب في خمس وسبعين في المائة، ويخطىء في خمس

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر: قوله «ففي أي كتاب قاله» الخ، رده العراقي في شرحه (ص ٣١ ـ ٣٢) فقال: «وهذا الإنكار عجيب! فإنه في آخر العلل التي في آخر الجامع، وهي داخلة في سماعنا وسماع المنكر لذلك وسماع الناس».

ثم ذكر اتصالها للناس من طريق عبد الجبار بن محمّد الجراحي عن أبي العباس المحبوبي صاحب الترمذي، وأنها لم تقع لكثير من المغاربة الذين اتصلت إليهم رواية المبارك بن عبد الجبار الصيرفي، وليست في روايته، عن أبي يعلى أحمد بن عبد الواحد، وليست في روايته، عن أبي علي السنجي، وليست في روايته، عن أبي العبّاس المحبوبي صاحب الترمذي.

قال: «ثم اتصلت [يعني رواية عبد الجبار بن محمد الجراحي التي فيها العلل] عنه بالسماع إلى زماننا، بمصر والشام وغيرهما من البلاد الإسلامية».

(٢) أصول الحديث النبوي لأستاذنا المغفور له الدكتور الحسيني هاشم، ص/ ٥٢.

وعشرين في المائة، وهذا الحسن إذا توبع بمثله أو بأقوى منه مطلقاً، أو بأقل منه مطلقاً، أو بأقل منه مع التعدد ارتقى إلى درجة الصحيح لغيره مثال الحسن لذاته: ما رواه محمد بن عمرو عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»(١).

فمحمد بن عمرو متهم بخفة الضبط، وإن كان وثّقه كثيرون فالحديث حسن لذاته.

ثانياً ـ الحسن لغيره(٢): وهو ما كان في إسناده مستور لم تتحقق أهليته، إلا أنه ليس بكثير الخطأ ولا معروف بالكذب في الحديث ولا بالفسق.

فهذا الحديث ضعيف فإذا تقوى وتوبع بمثله من طريق آخر، أو بطريق أقوى منه، أو بأقل من التعدد ارتقى الضعيف وأصبح حسناً لغيره.

فالحسن لغيره، نوع من الضعيف قوي بطريق آخر عضده، وقواه فأصبح حسناً لغيره.

---

(١) رواه البخاري في: (١١) كتاب الجمعة ـ (٨) باب السوك.

ورواه مسلم في: (٢) كتاب الطهارة ـ (١٥) باب السواك ـ حديث رقم: (٤٢).

ورواه أحمد في «مسنده»: ١/ ٨٠، ١٢٠، ٢/ ٢٤٥، ٢٥٠.

ورواه مالك في «الموطأ»: (٢) كتاب الطهارة ـ (٣٢) باب ما جاء في السواك ـ حديث رقم: (١١٤).

(٢) أصول الحديث النبوي المصدر السابق.

٩ ـ الحديث الحسن مقبول يحتج به

قال الأئمة[١]: «الحسن كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجه طائفة في نوع الصحيح، كالحاكم وابن حبّان، وابن خزيمة ومع قولهم بأنه دون الصحيح المبيّن أولاً».

وقال السخاوي في الفتح: «منهم من يدرج الحَسن في الصحيح لاشتراكهما في الاحتجاج، بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة عنه».

قال الخطابي: على الحسن مدار أكثر الحديث، لأن غالب الأحاديث لا تبلغ مرتبة الصحيح: وعمل به عامة الفقهاء، وقبله أكثر العلماء. وشدد بعض أهل الحديث فرد بكل علة قادحة كانت أم لا. كما روي عن أبي حاتم أنه قال: «سألت أبي عن حديث فقال: إسناده حسن فقلت: يحتج به؟ فقال: «لا».

والصواب مع الجمهور لما بيّنه الخطابي، هذا في الحسن لذاته، وأما الحسن لغيره فيلحق بذلك الاحتجاج، لكن فيما تكثر طرقه عند قوم.

ومثال الحسن لغيره ما رواه الترمذي عن هشيم عن يزيد عن عبد الرحمٰن عن البراء ـ مرفوعاً ـ «أن حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله، فإن لم يجد فالماء له طيب»[٢].

---

(١) قواعد التحديث للقاسمي، ص/ ١٠٦.

(٢) رواه الترمذي في: (٢) كتاب الصلاة ـ (٢٩) باب ما جاء في السّواك والطيب =

فهشيم ضعيف، لكن لما روي هذا الحديث عن طريق أبي يحيى التَيمي أصبح حسناً لغيره.

١٠ ـ مراتب الحديث الحسن ومظانه

أولاً ـ مراتبه: كما أن للصحيح مراتب، كذلك للحسن مراتب نبّه عليها أئمة الحديث.

قال الحافظ الذهبي: فأعلى مراتبه بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل فيه إنّه صحيح، وهو أدنى مراتب الصحيح: ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وضعفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة وغيرهم.

ثانياً ـ مظانه: قال السيوطي: كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهره وأكثر من ذكره، وإن وجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله.

وكذلك أيضاً بقية كتب السنن الأربعة: أبو داود والنسائي وابن ماجه، وكذا مسند الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

= يوم الجمعة ـ حديث رقم: (٥٢٨).
قال أبو عيسى: حديث البراء حديث حسن.

١١ ـ الجمع بين الحسن والصحيح

رأينا في سنن الترمذي كثير من الأحاديث يقول عنها: «حديث حسن صحيح» ومثاله: ما رواه الترمذيّ قال: حدّثنا قُتيبة. حدّثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عليِّ بن ربيعة قال: شَهِدتُ عليًا أُتي بدابّةٍ ليرْكبها، فلمّا وضع رِجْلَهُ في الرِّكاب قال: بسم الله ثلاثاً، فلمّا استوى على ظهرها قال: الحمدُ للّه، ثُمَّ قال: ﴿**سُبحان الّذي سخَّر لنا هَذَا وما كُنَّا له مقرنين وإنّا إلى ربّنا لمنقلبون**﴾ ثمّ قال: الحمدُ للّه ثلاثاً، والله أكبر ثلاثاً، سُبحانَك إنِّي ظلَمْتُ نفسِي فاغفرْ لِي فإنّه لا يغفرُ الذُّنوب إلاّ أنت ثُمّ ضَحِكَ. قلتُ من أيِّ شيء ضحكت يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيتُ رسولُ الله ﷺ صنَعَ كما صَنَعْتُ ثُمَّ ضَحِكَ، فقلتُ: مِنْ أي شيءٍ ضَحِكْتَ يا رسُولَ الله؟ قال: إنَّ ربَّكَ ليعجبُ من عبدِه إذَا قالَ ربِّ اغفِرْ لِي ذُنُوبي إنَّه لاَ يغفِرُ الذّنُوبَ غيرُكَ[١].

وقد استشكل بعض العلماء هذا القول ـ حسن صحيح ـ فقالوا: كيف يجمع بين الصحة والحسن مع أن الصحيح أقوى من الحسن لأنه اجتمع فيه تمام الضبط، وأما الحسن ففيه خفة في الضبط بعدم تمامه فكيف يكون ذلك؟

والجواب: أن الحديث الذي يقال فيه ذلك إن كان له سندان، فمعنى

(١) رواه الترمذي في: (٤٩) كتاب الدعوات ـ (٤٧) باب ما يقولُ إذا ركبَ النّاقَةَ ـ حديث رقم: (٣٤٤٦).

ذلك أنه روي بسند صحيح، وروي بسند آخر حسن. والمعنى حسن وصحيح فيكون أقوى مما قيل فيه صحيح فقط إذا لم يكن له إلا سند واحد.

وإن كان الحديث الذي قيل فيه «حسن صحيح» وله سند واحد، فمعنى ذلك أن العلماء اختلف رأيهم في الرواة، أو ترددوا في الحكم بين الصحة والحسن، ويكون المعنى حسن أو صحيح، وعلى ذلك مما قيل فيه حسن أو صحيح، وروي بإسناد واحد أقل مما قبل فيه صحيح فقط.

١٢ ـ الحديث الضعيف

هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، وقال أكثر العلماء هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن، ويتفاوت ضعفه بحسب فقده لشروط القبول، وهو أنواع كثيرة.

ويختلف المضعّف عن الضعيف، لأنّ المضعّف هو الذي لم يجمع على ضعفه، بل ضعّفه قوم وقوّاه آخرون إما في المتن أو في السند. بشرط أن يترجّح التضعيف أو يتساوى القولان، ولذا فإن الحديث المضعّف أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه.

وأدنى درجات الأحاديث المردودة إذا كان الرد لسبب غير عدم الاتصال الموضوع، ثمّ المتروك، ثمّ المطروح، ثم المدرج غير المميّز، فالمقلوب، فالمنكر، فالمعلل، فالشّاذ، فالمضطرب.

وأما إذا كان الضعف لعدم الاتصال فأدناها: المعضل، فالمنقطع.

فالمدلس، ثم المرسل. وقد بحثت في أسباب ضعف هذه الأنواع، فوجدت أن مرد الضعف يعود إلى أحد سببين رئيسيين:

الأول عدم اتصال السند، والثاني مجموعة أسباب مردها عدم اتصال السند، وعلى هذا يمكننا أن نقسّم الضعيف بالإضافة إلى ضعفه قسمين، يضم كل قسم بعض أنواع الضعيف.

القسم الأول: الأحاديث الضعيفة لعدم اتصال سندها.

١ ـ المرسل:

هو ذلك الحديث الذي يسقط من سنده مَنْ هو بين التّابعي والرسول ﷺ، كأن يقول التابعي مباشرة، وقال رسول الله كذا دون أن يذكر مَنْ نقل الحديث عن الرسول، والحديث المرسل له درجات متعددة ومذهب الجمهور من المحدثين، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول أن المرسل ضعيف لا يحتج به.

وقال البعض أنه يجوز الاحتجاج بالمرسل مطلقاً، وهذا قول أبي حنيفة[١]، والإمام مالك، وفي قول عن الإمام أحمد، وطائفة من أهل العلم.

والبعض أنه يحتج به إذا اعتضد بعاضد بأن يروي مسنداً أو مرسلاً من وجه آخر، أو يعمل به بعض الصحابة أو أكثر أهل العلم.

---

(١) أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت التَّيميّ الكوفي، فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، وقيل إنه من أبناء فارس. مات سنة خمسين ومائة، وقيل غير ذلك.

٢ ـ المنقطع:

الحديث المنقطع، هو الذي سقط من إسناده رجل أو أكثر، أو ذكر فيه رجل مبهم؛ بشرط أن لا تنطبق عليه صورة المعلق أو المعضل أو المرسل.

وإذا كان هناك من يعتبر ذكر الرجل المبهم في السند لا يعد انقطاعاً، وإنما نظر إليه على أنه متصل في إسناده مبهم، فإن حكمه رغم هذا حكم المنقطع؛ لأنه لا يحتج به، ومثال ما سقط من سنده راو ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة مرفوعاً: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين»[١].

٣ ـ المعضل:

هو الذي سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي.

ومثاله ما رواه مالك عن معاذ بن جبل قال: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وضعت رجلي في الغَرْز أن قال: «حسِّن خلقك للناس يا معاذ[٢] بن جبل»[٣].

---

(١) الحديث في إسناده انقطاع في موضعين: أحدهما أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، والثاني أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق وإنّما رواه عن شريك عنه.
انظر اختصار علوم الحديث: ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) معاذ بن جبل أبو عبد الرحمٰن الأنصاري الخزرجي شهد العقبة وهو ابن ثمان عشرة سنة أو دونها، وشهد بدراً والمشاهد، استشهد سنة ثماني عشرة.

(٣) رواه مالك في «الموطأ»: (٤٧) كتاب حسن الخلق ـ حديث رقم: (١).

فقد سقط بين مالك ومعاذ أكثر من راويين على التوالي، ولذلك فهو حديث معضل.

٤ ـ المدلّس:

لغة، المدلس اسم مفعول من التدليس، والتدليس في اللغة كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصل التدليس مشتق من الدلس، وهو الظلمة أو اختلاط الظلام كما في القاموس، فكأنّ المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلساً.

واصطلاحاً، إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره. والتدليس قسمان: تدليس الإسناد، وهو أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنّه سمع منه.

والنوع الثاني وهو، تدليس الشيوخ: أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمع منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

٥ ـ المعلل:

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة خفية غامضة تقدح فيه، وإن كان ظاهره السلامة.

والعلة قد تكون في المتن، أو تكون في السند أو قد تكون فيهما.

القسم الثاني من أنواع الضعيف:

١ ـ المضعّف:

وهو ما لم يجمع على ضعفه، بل فيه تضعيف لبعض أهل الحديث في سنده أو متنه، وفيه تقوية من آخرين، ولكن التضعيف راجح لا مرجوح، وقد سبق أن أشرنا إليه. أو أنه لم يمكن الترجيح بين التقوية والتضعيف، لأنه لا يطلق اسم المضعف على ما رجحت تقويته، وبهذا يعتبر المضعف أعلى مراتب الضعيف، وابن الجوزي أول من أفرد هذا النوع(١).

٢ ـ المضطرب:

إذا جاء الحديث على أوجه مختلفة، في المتن أو في السند، من راو واحد، أو أكثر، فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بشيء من وجوه الترجيح ـ كحفظ راويها، أو ضبطه، أو كثرة صحبته لمن روي عنه ـ كانت الرجحة صحيحة، والمرجوحة شاذة أو منكرة.

وإن تساوت الروايات وامتنع الترجيح كان الحديث مضطرباً، واضطرابه موجب لضعفه، إلا في حالة واحدة، وهي أن يقع الاختلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلاً، ويكون الراوي ثقة، فإنه يحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر، مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره، فقال: «وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري، ص/ ٢٣٩.

الصحيح والحسن»، نقل ذلك السيوطي في التدريب.

والاضطراب قد يكون في المتن فقط، وقد يكون في السند فقط، وقد يكون فيهما معاً. مثال الاضطراب في الإسناد: حديث أبي بكر: «أنه قال: يا رسول الله، أراك شبت؟ قال: شيبتني هود وأخواتها»[1].

ومثال الاضطراب في المتن حديث التسمية في الصلاة، قال السيوطي: «فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب، والمضطرب، يجامع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك.

وأمثلة المضطرب كثيرة، وقد ألّف الحافظ ابن حجر كتاباً فيه سمّاه «المقترب في بيان المضطرب».

٣ ـ المقلوب:

والمقلوب إما أن يكون القلب فيه في المتن، وإما أن يكون في الإسناد، ومثال المقلوب في المتن: ما رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث أنيسة مرفوعة: «إذا أذن ابن مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا».

والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة: «أن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن مكتوم».

---

(١) قال الدارقطني: هذا حديث مضطرب، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه عنه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسنداً أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، ورواته ثقات، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر.

وأما القلب في الإسناد: فقد يكون خطأً من بعض الرواة في اسم راو أو نسبة، كأن يقول: «كعب بن مرة» بدل «مرة بن كعب».

وقد ألّف الخطيب في هذا الصنف من الحديث كتاباً سماه: «رفع الارتياب، في المقلوب من الأسماء والأنساب».

قال الشيخ شاكر: وقد يكون الحديث مشهوراً براو من الرواة أو إسناد، فيأتي بعض الضعفاء أو الوضاعين، ويبدل الراوي بغيره، ليرغب فيه المحدثون. كأن يكون الحديث معروفاً عن سالم بن عبد الله، فيجعله عن نافع. أو يبدل الإسناد بإسناد آخر كذلك، مثل ما روى حماد بن عمرو النصيبي ـ الكذاب ـ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام» الحديث، فإنه مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي، كلهم عن سهيل.

وهذا الصنيع يطلق على فاعله أنه يسرق الحديث، إذا قصد إليه. وقد يقطع هذا غلطاً من الراوي الثقة، لا قصداً كما يكون من الوضاعين.

مثاله: ما روى إسحاق بن عيسى الطباع قال: حدّثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني». قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث؟ فقال وهم أبو النضر ـ يعني جرير بن حازم ـ إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت، وحجاج بن أبي عثمان معنا، فحدّثنا حجاج

الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني». فظن أبو النضر أنه فيما حدّثنا ثابت عن أنس. فقد انقلب الإسناد على جرير، والحديث معروف من رواية يحيى بن أبي كثير، رواه مسلم والنسائي من طريق حجاج بن أبي عثمان الصواف عن يحيى.

وقد يقلب بعض المحدثين إسناد حديث قصداً لامتحان بعض العلماء، لمعرفة درجة حفظهم، كما فعل علماء بغداد حين قدم عليهم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، فيما رواه الخطيب: فإنهم اجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لآخر، وإسناد هذا لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، إلى كل رجل عشرة، وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري.

وأخذوا الوعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين. فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة. فسأله عن حديث من تلك الأحاديث. فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد، حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه. فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: فهم الرجل، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.

ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة، فسأله عن حديث من تلك

الأحاديث المقلوبة؟ فقال البخاري: لا أعرفه، فلم يزل يلقي إليه واحداً بعد واحد، حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

ثم انتدب إليه الثالث والرابع، إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيد على ما لا أعرفه.

فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع، على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

وهذا العمل محرم أن يقصده العالم به، إلا إن كان يريد به الاختبار. وشرط الجواز ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ: «أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة»[١].

٤ ـ الشاذ:

قال الشافعيّ[٢]: وهو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره. وقد حكاه الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني عن جماعة من الحجازيين أيضاً.

قال: والذي عليه حفاظ الحديث: أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد

---

(١) انظر، كتاب «حياة الإمام البخاري» للمؤلف، طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) الباعث الحثيث، ص/ ٤٧ ـ ٤٨.

واحد، يشذبه ثقة أو غير ثقة، فيتوقف فيما شذبه الثقة ولا يحتج به، ويرد ما شذبه غير الثقة.

وقال الحاكم النيسابوري: هو الذي ينفرد به الثقة، وليس له متابع. قال ابن الصلاح: ويشكل على هذا: حديث «الأعمال بالنيات»(١)، فإنه تفرد به عمر، وعنه علقمة، وعنه محمد بن إبراهيم التيمي، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري.

قال ابن كثير: ثم تواتر عن يحيى بن سعيد هذا، فيقال: إنه رواه عنه نحو من مائتين، وقيل أزيد من ذلك، وقد ذكر له ابن منده متابعات غرائب، ولا تصح، كما بسطناه في مسند عمر، وفي الأحكام الكبير(٢).

قال: وكذلك حديث عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته»(٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر: ومن هذا يعرف خطأ من زعم أن حديث «الأعمال بالنيات» متواتر، وقد حكى لنا هذا ثقات من شيوخنا عن عالم كبير لم ندرك الرواية عنه. وزعم غيره أنه حديث مشهور. وكلا القولين خطأ، بل هو حديث فرد غريب صحيح. ولذلك قال الحافظ أبو بكر البزار بعد تخريجه ـ فيما نقله عن العراقي (ص/ ٨٥): «لا يصح عن النبي ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من حديث يحيى بن سعيد».

(٣) رواه أبو داود في: (١٨) كتاب الفرائض ـ (١٤) باب في بيع الولاء ـ حديث رقم: (٢٩١٩).

=

وتفرد مالك عن الزهري عن أنس: «أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[1].

وكل من هذه الأحاديث الثلاثة في الصحيحين من هذه الوجوه المذكورة فقط. وقد قال مسلم: للزهري تسعون حرفاً لا يرويها غيره.

وهذا الذي قاله مسلم عن الزهري، من تفرده بأشياء لا يرويها غيره: يشاركه في نظيرها جماعة من الرواة.

فإذن الذي قاله الشافعيّ أولاً هو الصواب: أنه إذا روى الثقة شيئاً قد خالفه فيه الناس فهو الشاذ، يعني المردود، وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يرو غيره، بل هو مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً.

فإن هذا لو رد ردت أحاديث كثيرة من هذا النمط، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل.

٥ ـ المنكر:

هو ما رواه الضعيف مخالفاً الثقات، ومن ثم كان شرط المنكر تفرد الضعيف والمخالفة، فلو تفرد راو ضعيف بحديث لم يخالف فيه الثقات لا يكون حديثه منكراً ـ بل ضعيفاً، فلو خولف برواية ثقة، فالراجح يقال له «المعروف» والمرجوح هو المنكر.

وعلى هذا فالشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان

= ورواه الدارمي في: (٢١) كتاب الفرائض ـ (٤٩) باب بيع الولاء ـ حديث رقم: (١).

(١) سبق تخريجه.

في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف.

٦ ـ المتروك والمطروح:

أولاً: المتروك: وهو الحديث الذي يرويه متهم بالكذب في الحديث النبوي، أو كذاب في كلامه، أو من ظهر فسقه بالفعل أو بالقول، أو من فحش غلطه وكثرت غفلته، كأحاديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي.

والظاهر أن المتروك هو أنزل مراتب الضعيف.

والمطروح: جعله الحافظ الذهبي نوعاً مستقلاً، وقد خرجه من قولهم (فلان مطروح الحديث)، وقال... وهو داخل في أخبار المتروكين الضعفاء.

ورأى الشيخ طاهر الجزائري أنه هو المتروك الذي ينفرد بروايته من يتهم بالكذب في الحديث، ويدخل فيه من عرف بالكذب في غير الحديث.

١٣ ـ حكم رواية الضعيف

اتفق المحدثون على أنه لا تجوز رواية الحديث الضعيف في أحكام الحلال والحرام ـ وفيما يتصل بالعقائد وبالقرآن الكريم وقراءته وأسباب نزوله ونسخه وتخصيصه كحديث: «إن الله يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار»[١].

---

(١) رواه العقيلي عن أبي أمامة مرفوعاً، وفي إسناده عثمان بن أبي العاتكة ليس بشيء. =

ومثل حديث: «إن للّه سبعين حجاباً من النور لو كشفها لأحرق سبحات وجهه كل ما أبصره»[1].

ثم اختلف العلماء في حكم رواية الضعيف في فضائل الأعمال، فأجازه قوم ومنعه آخرون، فمن المجيزين الإمام أحمد بن حنبل، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وأبو زكريا العنبري.

قال الإمام أحمد: «الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه الحكم».

وقال أبو زكريا العنبري: «الحديث إذا ورد لم يحرم حلالاً، ولم يحل حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب وجب الإغماض عنه والتساهل في روايته».

ووجهة نظرهم في ذلك، أن غاية ما يترتب على رواية الضعيف في فضائل الأعمال؛ هو مهذب نفوس المسلمين وتقويم سلوكهم بترغيبهم في طاعة الله، وتخويفهم من معصيته مثل حديث: «من أسرج في مسجد لم تزل الملائكة وحملة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج»[2].

= وقال في اللآلىء: روى له أبو داود وابن ماجه ـ وقال أحمد: لا بأس به، وقال النسائي: ضعيف وله شاهد عند الطبراني عن ثوبان بنحوه مرفوعاً.

(١) رواه أبو الشيخ، قال في المختصر: سنده ضعيف، وقال أبو الجوزي لا أصل له. وروى الطبراني بإسناد جيد بلفظ «حجابه النور. . الخ».

(٢) أورده السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص/ ٣٩٦)، حديث رقم (١٠٥٩). وعزاه إلى الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، وأبو الشيخ في «الثواب» =

ومن القائلين بمنع رواية الضعيف من غير تفرقة بين فضائل الأعمال وغيرهما، الإمامان الجليلان البخاري ومسلم.

ووجهة نظر المانعين، أن تهذيب النفوس وتقويم السلوك ليس أمراً خارجاً عن الدين، بل جاء ببيانه الشارع الحكيم، كما جاء ببيان أوجه الحلال والحرام، وما دام الكل من الدين فلا ينبغي أن يفرق بين ما يتعلّق بالأخلاق وما يتعلق بالأحكام.

= كلاهما عن أنس به مرفوعاً، وسنده ضعيف.

الفصل الخامس

١ ـ الأسماء والكنى والألقاب

إن معرفة هذه الأشياء من الأهمية بمكان، فيها يعرف المحدّث أسماء الرواة وأحوالهم، ويستطيع أن يميّز بينهم بكل سهولة، ولا يشتبه عليه أي راو مهما تعددت أسماؤه وألقابه وكناه، فهو بحق علم دقيق يحتاج إليه كل باحث ومحقق في الرجال.

قال أبو ذر الغفاري[١]: أنا أبو ذر من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا جندب»، والمقصود من هذا أن أبا ذر هو بعينه جندب، فمن لم يفطن لهذا ربما زاد في السند أو نقص وهو لا يشعر.

روى الحاكم من حديث أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر مرفوعاً: «من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام له قراءة»[٢] وقال، إن عبد الله هو أبو الوليد

---

(١) أبو ذر الغفاري جندب بن جنادة، أحد السابقين الأولين، كان رأساً في العلم والزهد والجهاد والصدق والإخلاص، توفي سنة اثنتين وثلاثين.

(٢) رواه ابن ماجه في: (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ (١٣) باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا ـ حديث رقم: (٨٥٠).

=

كما بيّنه علي بن المديني، فتكون عن زائدة هنا.

قال: ومن تهاون بمعرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم. ويدخل في هذا أيضاً من اسمه كنيته ـ أي ليس له كنية ولا اسم غيرها ـ نحو، أبي بلال الأشعري الراوي عن شريك وغيره، ومثل أبي بكر بن عياش المقري راوي قراءة عاصم لقوله «ليس لي اسم غيره» وكأبي مويهبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أما الكنية فهي ما بدأت بأم أو أب، فبعض المحدثين اشتهر بها دون اسمه كأبي إدريس الخولاني عائذ الله بن عبد الله، وأبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب، وهذا كثير جداً، وبعضهم اشتهر باسمه دون كنيته كالأشعث بن قيس، وثابت بن قيس، وجبير بن مطعم، والحسن بن علي، يكنى كل منهم بأبي محمد.

وبعضهم اشتهر باسمه وكنيته معاً كسفيان الثوري والأئمة الأربعة أبو حنيفة النعمان، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، كل منهم يكنى بأبي عبد الله. ويدخل في هذا كنى التعدد، وهو من كان له أكثر من كنية كأبي تراب علي بن أبي طالب فله كنية أخرى وهي أبو الحسن.

وكذلك عبد الله(١) بن ذكوان يكنى بأبي الزناد وبأبي عبد الرحمٰن.

= في الزوائد: في إسناده جابر الجعفيّ، كذاب. والحديث مخالف لما رواه الستة من حديث عبادة.

(١) أبو الزِّناد عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، يكنى أبا عبد الرحمٰن، وأبو الزناد لقب، وكان يغضب منه، مولى رملة بنت شيبة بن ربيعة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين.

وكذلك محمد بن عبد الرحمٰن يكنى بأبي عبد الرحمٰن وبأبي الرجال لأنه كان له عشرة أولاد رجال. وكان للحافظ ابن حجر ثلاث كنى، أبو الفضل وأبو العباس وأبو جعفر.

وبعض المحدثين قد اختلف في كنيته كزيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ فقيل، أبو خارجة، وقيل أبو زيد، وقيل أبو عبد الله، وقيل أبو محمّد.

وقد يختلف في الاسم كأبي هريرة رضي الله عنه، فقد اختلف في اسمه واسم أبيه على أكثر من عشرين قولاً، واختار ابن إسحاق أنه عبد الرحمٰن بن صخر، وصحّح ذلك أبو أحمد الحاكم.

وبعضهم اختلف في اسمه وكنيته وهو قليل كسفينة، قيل اسمه مهران، وقيل عمير، وقيل صالح، وكنيته قيل أبو عبد الرحمٰن، وقيل أبو البختري.

أما اللقب: فهو ما أشعر بمدح كزين العابدين أو ذم كالقصير. قال الحاكم: وأول لقب في الإسلام لقب أبي بكر الصديق وهو عتيق لقب به لعتاقة وجهه أي حسنه، وقيل لأنه عتيق الله من النار.

ومعرفة ألقاب المحدثين ضرورية لأن من لا يعرفها قد يظنها أسامي، فيجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع آخر، شخصين وهما في الواقع شخص واحد، كما وقع ذلك لجماعة من الحفاظ مثل ابن المديني، فقد فرق بين عبد الله بن أبي صالح أخي أبي صالح، وبين عباد بن أبي صالح فجعلها اثنين، وإنما عباد لقب لعبد الله لا أخ باتفاق الأئمة.

ولقد لقب النبي ﷺ جماعة من أصحابه منهم، أبو بكر بالصديق، وعمر بالفاروق، وعثمان بذي النورين، وخالد سيف الله، وأبو عبيدة بن الجراح بأمين هذه الأمة، وحمزة بأسد الله، وجعفر بذي الجناحين.

وسمى قبيلتي الأوس والخزرج بالأنصار. والألقاب تارة تكون بألفاظ الأسماء كأشهب، وبالحروف كالبقال، وبالعاهات كالأعمش.

ولقد لُقّب محمّد بن يحيى الطرسوسي بالضعيف وذلك لضعف جسمه، قال السخاوي: لُقّب به لكثرة عبادته يعني كأن العبادة أنهكت بدنه، وقيل سمي بذلك لإتقانه وضبطه كأنه من الأضداد، كما قيل لمسلم بن خالد الزنجي مع أنه كان أشقر كالبصلة أو أبيض مشرباً بحمرة، وكذا يونس لقبه أحمد بالصدوق ولم يكن صدوقاً وإنما قيل له ذلك على سبيل التهكم، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، إنما عني بالصدوق ـ الكذوب مقلوباً.

ولقب محمد بن عبد الرحيم بالصاعقة لشدة مذكراته وحفظه، كما لقب معاوية بن عبد الكريم بالضال لأنه ضلّ في طريق مكة، وقد قال عنه الطبراني في الكبير، مات مفقوداً.

كما لقب محمد بن جعفر بغندر لقبه بذلك ابن جريج لكونه أكثر الشغب عليه فقال له، أسكت يا غندر وأهل الحجاز يسمون الشغب غندراً.

وكان الحسن البصري يُسمي محمد بن واسع، سيّد القراء، وكان سفيان الثوري يدعو المعافي بن عمران، ياقوتة العلماء.

وكان ابن المبارك يلقب محمد بن يوسف الأصبهاني ـ عروس الزهاد ـ وأشرف من اشتهر باللقب الجليل، «إبراهيم الخليل وموسى الكليم، وعيسى المسيح».

قال العراقي:

واعــن بــالألقــاب فــربمــا جعــل
الــواحــد اثنيــن الــذي منهــا عطــل
نحــو الضعيــف أي بجسمــه ومــن
ضــل الطــريــق بــاســم فــاعــل ولــن
يجــوز مــا يكــرهــه الملقــب
وربمــا كــان لبعــض سبــب
كغنــدر محمــد بــن جعفــر
وصــالــح جــزره المشتهــر

٢ ـ من ذكر من الرواة بنعوت متعددة

وهو فن مهم وعلم عويص فائدته الأمن من توهم الواحد اثنين فأكثر، واشتباه الضعيف بالثقة والعكس. وقد يكون في صنيع بعض الرواة من نعت الراوي بنعوت شتى لإبهام الراوي الضعيف، والالتباس به على من هو موثق، كتسمية بعضهم لمحمد بن السّائب الكلبي المفسّر، وهو فيه مقال؛ باسم حمّاد حتى قيل حمّاد بن السّائب، وحماد بن أبي سلمة.

وقد وقع النسائي في الكنى في «إهاب كل مسك دباغة» إذ أسقط

(عن) بين أبي أسامة وحمّاد ونصار حمّاد اسم أبي أسامة.

ومن العلماء من كنّاه بأبي النضر وبأبي سعيد وأبي هشام، ومن الأمثلة أيضاً، سالم الراوي عن الصحابة قيل فيه، سالم أبو عبد الله المدني، وسالم مولى مالك بن أوس، وسالم مولى شداد بن الهاد، وسالم مولى المهري، وسالم سبلات، وسالم أبو عبد الله الدوسي، وسالم مولى دوس، وسالم مولى عبد الله مولى شداد.

وأقبح من هذا أن سعيد بن محمّد بن حسّان بن قيس الأسدي المصلوب المعروف بالكذب والوضع يقول فيه يحيى بن سعيد الأموي، محمّد بن سعيد بن حسّان، ومرة يقول فيه، مروان بن معاوية، ومرة، محمّد بن حسّان، ومرّة، محمد بن أبي قيس، وكذا محمّد بن أبي زينب، ومحمّد بن أبي زكريا، وغير ذلك من الأسماء المتعددة المتنوعة في شخص واحد حتى قال أبو طالب بن سوادة: قلب أهل الشام اسمه على مائة اسم كذا وكذا.

قال العراقي:

واعــن بــأن تعــرف مــا يلتبــس
مــن خلــة يعنــي بهــا المــدلــس
مــن نعــت راو بنعــوت نحــو مــا
فعــل فــي الكلبــي حتــى أبهمــا
محمــد بــن الســائــب العــلامــة
سمــاه حمــاداً أبــو أســامــة

وبأبي النضر بن إسحاق ذكر
وبأبي سعيد العوني شهر

٣ ـ المؤتلف والمختلف

هو ما تتفق في الخط صورته وتفترق في اللفظ صيغته، وهو فن جليل ومن لم يعرفه من المحدثين كثر عثارة ولم يعدم مخجلاً. وقد صنّف فيه كتب مفيدة من أكملها الإكمال لابن ماكولا[1]، وتبصير المشتبه لابن حجر.

ومثال ذلك عبّاس وعيّاش، وحبّان وحيّان، وعَلِي وعُلي، وتكثر هذه التسمية في بلاد الشام على عهد بني أمية لبُغضهم اسم عَلي بن أبي طالب رضي الله تعالى، ونعوذ بالله ممن يكرهه.

وكالخيّاط والخبّاط والحنّاط، لعيسى أبي عيسى ميسرة، ومسلم بن أبي مسلم، قد وصف كل منهما بالخياط، والحناط، والخباط لأنه كان يبيع الخبط والحنطة واشتغل خياطاً.

وكل من اسمه عُمارة فبضم العين المهملة إلا أبا عِمارة الصحابي فبكسر العين. وحازم إذا كان في الموطأ والصحيحين فبالحاء المهملة والزاي، لا خارم بالخاء المعجمة والراء.

وكل من اسمه سَلاَّم من قريش أو الأنصار فبتشديد اللام إلا أن ابن

---

(١) ابن ماكولا، الإمام الحافظ الكبير البارع النسابة أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر البغدادي، مات سنة نيف وثمانين وأربعمائة.

سلاّم وهو، عبد الله الصحابي الإسرائيلي الذي نزل فيه بعد إسلامه **﴿قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾**[1]، وقوله **﴿وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم﴾**[2].

ومن المخفف اللام، محمد بن عبد الوهاب بن سلاّم أبو علي الجبائي المعتزلي، وكذلك محمّد بن سلاّم البيكندي شيخ البخاري، وكذلك سلاّم بن أبي الحقيق أبو رافع اليهودي الذي بعث إليه النبي ﷺ من قتله وهو في حصن له من أرض الحجاز، وكذلك سلاّم بن مشكم وكان خماراً في الجاهلية، وكذلك سلاّم بن محمّد بن ناهض فكل هؤلاء بالتخفيف. ومن هذا الفن أيضاً، الحريري بالتكبير، والجربري بالتصغير، والخريري نسبة إلى الحرير.

قال العراقي:

واعـــن بمـــا صـــورتـــه مـــؤتلـــف خطـــأ ولكـــن لفظـــه مختلـــف
نحـــو ســـلام كلـــه مثقـــل لابـــن ســـلام الحبـــر والمعتـــزلـــي

٤ ـ المتفق والمفترق

هذا فن جميل وعلم عظيم فإن المحدثين من الأسماء والأنساب ما

---

(١) سورة الرعد آية: ٤٣.

(٢) سورة الأحقاف آية: ١٠.

يتفق خطه ولفظه، ولكن يفترق في المعنى إذا كان إطلاقه يتناول أكثر من مسمى بهذا الاسم.

ومعرفة هذا النوع ضرورية للاحتراز عن أن يظن الشخصان شخصاً واحداً، وعن أن يظن الثقة ضعيفاً، والضعيف ثقة وهو أقسام:

١ ـ أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم خاصة كعثمان بن عفّان، وخالد بن الوليد اثنان، ومالك بن أنس أربعة، وأنس بن مالك ستة، والخليل[١] بن أحمد ستة، وعمر بن الخطاب سبعة، وعلي بن أبي طالب تسعة.

٢ ـ أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم مثل أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة متعاصرون من طبقة واحدة، وكمحمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ماتوا سنة ٢٦٠ هـ.

٣ ـ أن يتفق الاسم واسم الأب والنسبة كمحمد بن عبد الله الأنصاري أربعة، فالأول جده المثنى، والثاني جده خضر، والثالث زياد، والرابع زيد.

٤ ـ أن يتفق الاسم واسم الأب والجد والنسبة جميعاً كمحمد بن يعقوب، ويوسف النيسابوري اثنان في عصر واحد يروي الحاكم عنهما.

٥ ـ أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم كأبي بكر بن عياش ثلاثة.

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام أهل اللغة العربية، وسيّد أهل الأدب، توفي سنة ١٧٥ هـ.

٦ ـ أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم كصالح بن أبي صالح أربعة، وهو عكس ما قبله.

٧ ـ تتفق الكنية والنسبة معاً مثل أبي عمران الجوني اثنان، وأبو سليمان الداراني الدمشقي العنسي اثنان.

٨ ـ وقد يطلق على أحدهم اسمه أو كنيته أو نسبته فقط مهملاً من ذكر أبيه أو غيره مما يتميّز به عن المشارك له فيما ورد به فيلتبس ويشكل الأمر فيه كحمّاد، فإن أهل الحديث يتميز عندهم هذا الضرب بحسب من أطلقه.

فإذا قلنا، حدّثنا ابن حرب فهو سليمان، أو عارم فهو لقب محمد بن الفضل السدوسي شيخ البخاري.

حكي عن سلمة بن سليمان أنه حدّث يوماً فقال: أخبرنا عبد الله فقيل له: أين من؟ فقال: يا سبحان الله أما ترضون في كل حديث حتى أقول حدّثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الله الحنظلي الذي منزله في سكة صفد.

ثم قال سلمة، أنه إذا قيل عبد الله بمكة فهو ابن الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، أو بالكوفة فابن مسعود، أو بالبصرة فابن عبّاس، أو بخراسان فابن المبارك.

وإذا قال المصري فهو ابن عمرو بن العاص، أو المكي، فابن عباس في رأي الحافظ أبي يعلى[1].

---

(١) وقد يتفق الرجل مع المرأة في الاسم فقط مثل أسماء بنت حارثة، وأسماء بنت =

وقد صنّف الخطيب البغدادي كتاباً سمّاه المتفق والمقترن، قال العراقي:

ولهـــــم المتفـــــق والمفتـــــرق
بلفظـــــه وخطـــــه متفـــــق
لكـــــن مسميـــــاتـــــه لعـــــدة
نحـــو ابـــن أحمـــد الخليـــل ستـــة

٥ ـ المشتبه المقلوب

وذلك بأن يكون راويان قد اتفق اسماهما لفظاً وخطاً، لكن يحصل الاختلاف والاشتباه في التقديم والتأخير مثل أيوب بن يسار، ويسار بن أيوب، وكمسلم بن الوليد المدني، والوليد بن مسلم الدمشقي، وكعبد الله بن يزيد، ويزيد بن عبد الله.

قال العراقي:

ولهـــــم المشتبـــــه المقلـــــوب
صنّـــف فيـــه الحـــافـــظ الخطيـــب
كـــابـــن يـــزيـــد الأســـود الـــربـــائـــي
وكـــابـــن الأســـود يـــزيـــد اثنـــان

قال ابن الصلاح: فالأول يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي،

= أبي بكر الصديق، وقد يتفقان في الاسم واسم الأب مثل هند ابنة المهلب، وهند بنت المهلب زوجة الحجاج.

ويزيد بن الأسودالجرشي أدرك الجاهلية وأسلم وسكن الشّام، وذكر بالصلاح حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق فقال، اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا فسقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم.

والثاني: الأسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل، وتصنيف الخطيب في هذا النوع يسمى: «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب».

٦ ـ المنسوب إلى غير أبيه

وفائدة هذا النوع دفع توهم التعدد عند نسبته لأبيه، أو دفع ظن الاثنين واحداً عند موافقة اسميهما واسم أبي أحدهما اسم جد الآخر كخالد بن إسماعيل بن الوليد المخزومي، راو ضعيف جداً يروي عن هشام بن عروة فإنه ينسب إلى جده فيظن أنه الصحابي القائد المشهور.

وهم أقسام:

١ ـ المنسوب إلى أمه، كبلال ابن حمامة المؤذن أبوه رباح، وكابن أم مكتوم الأعمى المؤذن، وقد كان يؤم أحياناً عن رسول الله ﷺ في غيبته، قيل اسمه عبد الله بن زائدة، وقيل عمرو بن قيس، ومثل محمدابن الحنفية، واسمها خولة، وأبوه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وكإسماعيل ابن علية هي أمه وأبوه إبراهيم.

٢ ـ المنسوب إلى جده كالنبي ﷺ حيث قال يوم حنين:

أنـــا النبـــي لا كـــذب
أنـــا ابـــن عبـــد المطلـــب

وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، وكأبي عبيدة بن الجرّاح وهو، عامر بن عبد الله بن الجرّاح، وكأحمد بن حنبل، وهو أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني.

٣ ـ المنسوب إلى جدته، كأحمد بن عبد الوهاب بن علي البغدادي يعرف بابن سكينة وهي أم أبيه، وكأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية، هي أم أجداده الأبعدين، وكيعلى بن منية صحابي مشهور نسب إلى أم أبيه، وقيل أمه، وأبوه أمية بن أبي عبيد.

٤ ـ وممن ينسب إلى غير أبيه بالتبني، المقداد بن الأسود، وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي البهراني.

والأسود هو، ابن عبد يغوث الزهري، وكان زوج أمه وهو ربيبة فتبناه فنسب إليه، وكابن الملقن، لم يكن أبوه ملقناً، وإنما نسب لزوج أمه، وكان يلقن القرآن في جامع عمرو.

٧ ـ المنسوب إلى غير الظاهر

قد ينسب الراوي إلى مكان أو قبيلة أو واقعة أو صفة، ولكنه ليس من أهل ذلك المكان أو القبيلة، ولا ممن حضروا الواقعة، ولا ممن احترفوا هذه الصفة، وإنما جاءته هذه النسبة لأمر عارض.

ومعرفة ذلك ضروري للمحدّث حتى لا يسبق إلى وهمه عند سماع ذلك أنها نسبة حقيقية مما يؤدي إلى الخطأ في الحكم على الراوي.

ومثال ذلك، إسماعيل بن محمّد المكي، نسب إلى مكة لإكثاره التوجه إليها للحج، وكذلك أبو المعتمر سليمان بن طرخان التيمي فإنه ليس من بني تيم، ولكنه نزل فيهم فنسب إليهم، وكأبي مسعود عقبة بن عمرو البدري، زعم البخاري أنه ممن شهد بدراً، وخالفه الجمهور، قالوا: إنما سكن بدراً فنسب إليها.

وكذلك خالد الحذاء وهو ابن مهران البصري، فإنه ليس بصانع أحذية، أو بائع أحذية، وإنما كان يقعد في دكان الحذائين فنسب إلى مهنتهم، قال البخاري، إنه ما حذا نعلاً قط.

وكيزيد الفقير أحد التابعين، لم يكن فقيراً، وإنما أصيب في فقار ظهره، وهو ما يسمى الآن بالانزلاق الغضروفي.

قال العراقي:

ونسبوا لعارض كالبدري
نزله بدراً عقبة بن عمر
كذلك التيمي سليمان نزل
تيماً وخالد بحذاء جعل
جلوسه ومقسم لما لزم
مجلس عبد الله مولاه وسم

٨ ـ الموالي من العلماء والرواة

الموالي جمع مولى وهو من له ولاء، وكلمة مولى من الأسماء

المشتركة في اللفظ الموضوع لكل واحد من الضدين، وهي في الأصل موضوعة للمولى من أعلى، وهو المنعم المعتق.

ومعرفة هذا الفن من المهمات فربما نسب أحدهم إلى القبيلة، فيعتقد السامع أنه منهم صليبة، وإنما هو من مواليهم؛ فيميز ذلك ليعلم وإن كان قد ورد في الحديث: «مولى القوم من أنفسهم»[1].

كما يفيد هذا العلم أيضاً معرفة ما يشترط فيه حقيقة النسب كالإمامة العظمى، والكفاءة في النكاح، والتوارث، ولاستحباب التقديم في الصلاة.

يقول الحافظ العراقي:

وربمـــــا إلـــــى القبيـــــل ينســـــب
مـــولـــى عتـــاقـــة وهـــذا الأغلـــب
أو لـــــولاء الحلـــــف كـــــالتيمـــــي
مـــالـــك أو للـــديـــن كـــالجعفـــي
وربمـــا ينســـب مـــولـــى المـــولـــى
نحـــو سعيـــد بـــن يســـار أصـــلا

(١) رواه أبو داود في: (٩) كتاب الزكاة ـ (٢٩) باب الصدقة على بني هاشم ـ حديث رقم: (١٦٥٠).
ورواه الترمذي في: (٥) كتاب الزكاة ـ باب (٢٥) ـ حديث رقم: (٦٥٧).
قال أبو عيسى الترمذي. حديث حسن صحيح.
ورواه النسائي في: (٢٣) كتاب الزكاة ـ (٩٧) باب مولى القوم منهم.

فالعتق، كمكحول الشامي، كان عبداً نوبياً أعتقته امرأة من هذيل. والحلف، كأن تحالف قبيلة قبيلة أخرى فينسب أي من القبيلتين للآخر كمالك بن أنس الأصبحي نسباً، والتيمي ولاء، لأن رهطه كانوا خلفاء عثمان بن عبيد الله بن تيم. والدين، كان يسلم الراوي على يد واحد فينسب إلى قبيلته، وقد تنسب ذريته إلى هذه القبيلة كمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَةْ البخاري، فإنه انتسب إلى الجعفي جد أبيه كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي.

أما مولى المولى فكأبي الحباب سعيد بن يسار الهاشمي مولاهم، فهو مولى شقران، وشقران مولى رسول الله ﷺ. وقد يكون الولاء بالاسترضاع، كعبد الله[1] بن السعدي الصحابي، إنما قيل لأبيه السعدي لكونه استرضع في بني سعد بن بكر.

وهناك ولاء المصاحبة بإجازة أو تعلم كمقسم مولى ابن عبّاس لملازمته له في العلم. قال شعبة[2] بن الحجاج «من كتبت عنه حديثاً فأنا له عبد».

وقال أحد الحكماء «من علمني حرفاً صرت له عبداً».

---

(١) عبد الله بن السعدي واسم السعدي، وقدان، وقيل عمرو بن وقدان، وقيل له السعدي لأنه كان استرضع في بني سعد بن بكر، وذلك هو ابن عيسى بن عبدود بن نصر، مات سنة سبع وخمسين.

(٢) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الحافظ أحد الأئمة، نزيل البصرة، مات سنة ستين ومائة.

وفي الخبر: «من علم عبداً آية من كتاب الله فهو مولاه»[1]. وقد كان جماعة من سادات العلماء من الموالي.

وذكر الزهري أن هشام بن عبد الملك قال له: من يسود مكة؟ فقلت عطاء. قال بأهل اليمن؟ قلت طاوس. قال فأهل الشام؟ فقلت مكحول. قال، فأهل مصر؟ قلت يزيد بن حبيب. قال، فأهل الجزيرة؟ فقلت؛ ميمون بن مهران. قال، فأهل خراسان؟ قلت: الضحاك بن مزاحم. قال فأهل البصرة؟ فقلت: الحسن بن أبي الحسن. قال: فأهل الكوفة؟ فقلت إبراهيم النخعي.

وذكر أنه يقول له عن كل واحد، أمن العرب أم من الموالي؟ فيقول من الموالي. فلما انتهى قال يا زهري، والله لتسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها.

فقلت يا أمير المؤمنين، إنما هو أمر الله ودينه فمن حفظه ساء، ومن ضيّعه سقط.

وصدق النبي ﷺ حيث قال: «إن الله يرفع بهذا العلم أقواماً ويضع به آخرون»[2].

٩ ـ معرفة الأوطان والبلدان

ولهذا النوع فوائد مهمة منها، معرفة شيخ الراوي، فربما اشتبه

---

(١) رواه الطبراني مرفوعاً.

(٢) رواه البيهقي بنحوه: ٣/٨٩.

بغيره، فإذا عرفنا بلده، تعين بلدية غالباً من هذا البحث، الراوي المدلس من الراوي المسند وهل التقى الراوي وشيخه أولاً، وما يزول به هذا الإِشكال.

فلقد استشكل بعض الحفاظ رواية يونس بن محمد المؤدب عن الليث لاختلاف بلديهما، وسأل المزي أين سأل سمع منه؟

فقال: لعله في الحج. ثم قال، بل في بغداد حين دخول الليث لها. وقد كان الغرب ينسبون إلى القبائل والعشائر والبيوت والعجم إلى شعوبها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم نسبوا إليها، أو إلى مدنها، أو قراها فمن كان من قرية فله الانتساب إليها بعينها، وإلى مدينتها إن شاء أو إقليمها، ومن كان من بلدة ثم انتقل منها إلى غيرها فله الانتساب إلى أيهما شاء.

قال عبد الله[1] بن المبارك: «من أقام في بلدة أربع سنين نسب إليها».

والأحسن أن يذكرها بادئاً بالأول فيقول مثلاً الشامي ثم العراقي، أو الدمشقي ثم المصري، ونحو ذلك.

١٠ ـ التواريخ

التواريخ، جمع تاريخ وهو الوقت الذي تضبط به الحوادث من ميلاد

---

(١) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم أبو عبد الرحمٰن المروزي أحَد الأئمة، وشيوخ الإسلام، مات سنة إحدى وثمانين ومائة.

ووفاة، وجميع الأحوال التي تتعلق بالناس من حوادث ووقائع ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك.

وقد ظن كثير من المسلمين أن عمر بن الخطّاب رضي الله تعالى عنه هو أول من وضع تاريخ الهجرة الشريفة، والحق أن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه إنما كان دوره دور المظهر لما قد ينساه الناس أو لا يعرفون له أصلاً.

ولقصة التاريخ بالهجرة بداية ذكرها الحافظ السيوطي فقال، إن رسول الله ﷺ أمر بالتاريخ يوم قدم المدينة في شهر ربيع الأول، قال ابن عساكر هذا أصوب، والمحفوظ أن الآمر بالتاريخ عمر، قلت: وقفت على ما يعضد الأول، إذا رأيت ابن القماح في مجموع له. قال ابن الصلاح، وقفت على كتاب في الشروط للأستاذ الزيادي ذكر فيه أن رسول الله ﷺ أرخ بالهجرة حين كتب الكتاب لنصارى نجران، وأمر علياً أن يكتب فيه أنه كتبت لخمس من الهجرة.

فالمؤرخ بالهجرة إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال السخاوي، روي من طريق ابن شهاب الزهري أن النبي ﷺ لما قدم المدينة وقدمها في شهر ربيع الأول أمر بالتاريخ. أما عمر فكان تبعاً للنبي ﷺ، وكان ذلك في العام السادس من هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكان السبب فيه كما رواه ابن جرير من طريق الشعبي أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر «أن يأتينا منك كتب ليس فيها تاريخ فأرخ».

واختير لابتداء التأريخ أول تبنيها بعد أن جمع المهاجرين واستشارهم فيه لأنها غير مختلف فيه بخلاف وقت كل من البعثة والولادة.

وأما وقت الوفاة فهو وإن لم يختلف فيه، فالابتداء به، وجعله أصلاً غير مستحسن عقلاً لتهيجه للحزن والأسف.

وأيضاً فوقت الهجرة إنما يتبرك به لما ترتب عليه من تحول الإسلام، ولأن فيه معنى التضحية بالوطن والأهل والمال في سبيل العقيدة.

وفي جعل المحرم أول السنة نكتة قلّما ينتبه إليها النّاس، وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن تفسير قوله تعالى ﴿والفجر﴾ قال «هو شهر المحرم هو فجر السنة»[1].

وقال ابن حجر في «أماليه» بهذا يحصل الجواب عن الحكمة في تأخير التأريخ من الهجرة، وإنما كانت في ربيع الأول. وقد خرّج البخاري في تاريخه بسنده عن عبيد بن عمير قال: «المحرم شهر الله رأس السنة فيه يكسى البيت ويؤرخ التاريخ ويضرب الورق».

وفائدة التاريخ، أنّه يبيّن لنا من حياة الرواة وأسفارهم، ومن لقوا من رجال هذا الفن ورواته وعلمائه، كما يعرف به الإرسال والانقطاع.

فمعرفة أن الراوي من التابعين وليس من الصحابة يعرف بها أن الحديث مرسل، ومعرفة أن الراويين ليسا متعاصرين ولم يحدث بينهما لقاء لاختلاف وطنيهما، ولم يرحل أحدهما لبلد الآخر، يعرف بذلك أن الحديث منقطع، فإن أوهم الراوي اللقاء ولا لقاء في الحقيقة عرف أنه

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، وسنده حسن.

يدلس، والتدليس أخو الكذب.

ولذلك يقول سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ». وقال حفص بن غياث القاضي: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين «يعني سنّه وسن من كتب عنه».

وقد سأل إسماعيل بن عياش رجلاً اختياراً: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة ومائة. فقال له: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين فإنه مات سنة ست ومائة.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها، ما أظهره بعض اليهود في القرن الخامس من كتاب فيه أن النبي ﷺ أسقط الجزية[1] عن أهل خيبر، وأنه بخط علي بن أبي طالب وشهد فيه معاوية، وسعد بن معاذ.

فهذه قصة ملفقة ومزورة ومدلسة يشهد التاريخ بتكذيبها ولا نصيب لها من الصحة، ولقد حكم عليها الخطيب البغدادي بالتزوير مستدلاً بأن معاوية أسلم عام الفتح بعد غزوة خيبر بسنتين، وأن سعداً توفي عام بني قريظة قبل خيبر بعامين.

فبقيت هذه الدعوى اليهودية لا سند لها ولا دليل يؤيدها، ومن ذلك أيضاً رواية «أهدى جعفر بن أبي طالب إلى النبي سفارج، فأعطى أصحابه واحدة واحدة، وأعطى معاوية ثلاث سفرجلات وقال، القني بهن في الجنة».

فإن جعفر استشهد في مؤته في جمادى الآخرة من السنة الثامنة،

---

(١) الجزية خراج الأرض، وما يؤخذ من أهل الذِّمَّة.

وإسلام معاوية كان عند فتح مكة في رمضان من السنة الثامنة، فلم يحصل بينهما تعاصر في الإسلام، وهذا مما يدل على التزوير والاختلاق.

ويحسن بنا في نهاية المطاف أن نشير إلى تواريخ المشاهير من الأعلام، وعلى رأسهم نبي الرحمة وشفيع الأمة رسول الله ﷺ الذي أنزل الله عليه قوله: ﴿**وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفئن مت فهم الخالدون وكل نفس ذائقة الموت ونبلوكم بالشر والخير فتنة وإلينا ترجعون**﴾[1]. فلو كانت الدنيا تدوم لواحد، لكان نبي الله فيها مخلداً، وهكذا يكون الموت نهاية كل حي.

ما تم شيء إلا بدا نقصه
توقع زوالاً إذا قيل تم

قالت السيدة عائشة: «توفي رسول الله ﷺ يوم الاثنين ودفن ليلة الأربعاء وذلك في شهر ربيع الأول من السنة الحادية عشرة».

وتوفي الصديق رضي الله عنه في السنة الثالثة عشرة مساء الثلاثاء في جمادى الأولى، وقيل جمادى الآخرة.

ومات أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه سنة ثلاث وعشرين آخر يوم من ذي الحجة، ودفن في مستهل المحرم سنة أربع وعشرين.

---

(١) سورة الأنبياء آية: ٣٤.

ويتوجه قول الذهبي والمزي أنه مات لأربع بقين من ذي الحجة أن قتله فوقع هكذا، ثم أخذ يحتضر لمدة ثلاثة أيام، وقال: «الحمد لله الذي جعل قاتلي كافراً ـ وكان أبو لؤلؤة مجوسياً ـ حتى لا يحاجني أمام الله تعالى يوم القيامة».

ودفن مع النبي ﷺ، ومعه صاحبه أبي بكر الصديق، وهكذا اجتمع الأقمار الثلاثة في بيت أم المؤمنين عائشة عليها الرضوان من الله تحت القبة الخضراء.

يا خير من دفنت في القاع أعظمه
فطاب من طيبهن القاع والأكم
نفسي الغذاء لقبر أنت ساكنه
فيه العفاف وفيه الجود والكرم

والصحيح أن رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر ثلاث وستون سنة.

وقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه عام خمسة وثلاثين في ذي الحجة أيضاً في اليوم الثاني عشر في وقت العصر يوم الجمعة، ودفن في يوم السبت وعمره اثنان وثمانون عاماً.

وقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه على يد أشقى الناس عبد الرحمٰن بن ملجم في شهر رمضان في يوم جمعة ما بين التاسع عشر والحادي والعشرين منه سنة أربعين.

وقد ورد من حديث عمار بن ياسر أن النبي ﷺ قال لعلي: «أشقى

الناس الذي عقر الناقة، والذي يضربك على هذا، ووضع يده على رأسه، حتى تخضب هذه، يعني لحيته»[1]. ومات حسان بن ثابت، وحكيم بن حزام في السنة الرابعة والخمسين وعمر كل منهما مائة وعشرين عاماً.

قال ابن الصلاح: شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين، أحدهما حكيم بن حزام وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة، والثاني حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري، وقد كان لحسان آباء معمرون، فأبوه ثابت مات عن مائة وعشرين وجدّه المنذر كذلك، وكان عبد الرحمٰن بن حسّان إذا ذكر هذا استلقى على فراشه وضحك وتمدد، كأنه لسروره يأمل حياته كذلك، فمات وهو ابن ثمان وأربعين سنة.

---

(١) رواه أحمد في «مسنده»: ١/ ٩١، ١٠٢، ١٣٠، ١٥٦.

الفهرس